الرّد الاشتراكي على التحدّي الأميركي



سلسلة الأفكار

أرنست ماندل

ترجمة
الدكتور نعيم الخوري



أرنست ماندل

الردّ الاشتراكي على التحدّي الأميركي

ترجمة
الدكتور نعيم الخوري



المقدمة

لم يمارس في يوم من الايام بلد من البلدان تفوقا شاملا شبيها بتفوق الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية . ولم تفقد دولة تفوقها بالسرعة التي فقدت بها الولايات المتحدة تصدرها المطلق . « فالقرن الاميركي » لم يدم عشرة أعوام .

ومنذ ان انهار نظام تشانغ كايتشك في الصين القارية ووضع الاتحاد السوفيتي حدا للاحتكار الذري الاميركي ما زال الناس في الولايات المتحدة يتساءلون لمعرفة كيف امكن للتفوق الاميركي ان ينتهي بهذه السرعة .

لقد بقيت أسباب الانحطاط النسبي لصدارة الولايات المتحدة سرا لدى أغلبية المؤرخين والسياسيين الاميركيين لانهم يرفضون ان يتبنوا وجهة النظر التي تفسر نشوء قوة الدول والانظمة الاجتماعية وثبتها وزوالها بطريق القوانين الموضوعية عندما يحكمون على الظواهر التاريخية لا بل انهم يفضلون ان يبحثوا في تفسير هذا اللغز اما بالدور الذي لعبه « العملاء الشيوعيون » الذين سلموا « للحمر » سر السلاح الذري كما سلموهم السلطة في الصين واما بتراخي الروح الرائدة لدى الامة الاميركية ، تلك الروح التي يجب الآن تحريضها « بحدود جديدة » .

ولكن لا بالتعازيم ولا بتقديرات مسبقة لنفسية الشعوب يمكن الوصول الى ايضاح التشابك الذي نشأ عن الانقلابات التقنية والاقتصادية والعسكرية والثورات الاجتماعية التي حصلت خلال الاعوام العشرين الاخيرة على الصعيد العالمي .

ولا يمكن الوصول الى ايضاح سبب تفتت التفوق الشامل للولايات المتحدة ألا بتحليل كل هذه الاسباب .

لقد انتهى تأليف هذا الكتيب في نهاية شهر كانون الاول عام ١٩٦٧ وظهرت الطبعة الالمانية في آذار عام ١٩٦٨ وبعد شهرين انفجرت حوادث ثورية في فرنسا اكدت حتمية الثورة ضد النظام التسلطي في المشاريع والاقتصاد والمجتمع بكليته ، هذه الحتمية التي تنبأنا عنها في الفصل الاخير من هذا الكتاب .

ولم نر انه من الضروري تعديل هذا الكتاب نتيجة حوادث ايار عام ١٩٦٨ : واكثر ما في الامر اضفنا بعض الحواشي الى النصر الاولي لاظهار وجوه الحوادث التي لها علاقة بتحليلنا . كما اتبعنا ذات الاسلوب بالنسبة لسلسلة الحوادث التي حصلت خلال القسم الاول من عام ١٩٦٨ والتي لها علاقة بالتمركز الدولي لرؤوس الاموال وبالمشاكل التي يثيرها هذا التمركز وبتناقضاته الداخلية .

وتتكاثر المعلومات التجريبية في هذا الصدد بحيث لا بد من اعادة النظر في مادة هذا الكتاب مرتين او ثلاث كل عام . الا اننا لن نطرق موضوع الحوادث الحالية لان مجمل الوقائع الجديدة يؤكد على العموم تحليلنا .

الفصل الأول

قانون التنمية اللامتساوية والعلاقات بين أوروبا وأميركا

اذا اردنا ان نوجز في عبارة واحدة ـ ومن الواضح ان هذا تبسيط مبالغ فيه للمشكلة ـ ايضاح اسباب تفتت التفوق الاميركي ، فانه يمكن ان نؤكد ان الولايات المتحدة أصبحت ضحية قانون التنمية المتفاوتة بعد ان كانت هي المستفيدة منه خلال قرن .

ان الراسمالية الاميركية التي لم توقرها العقابيل الاقطاعية ونصف الاقطاعية والتي اضطرت الى استعمال احدث الوسائل التقنية (١) دون انقطاع

---

(١) ـ بما ان عمال اميركا الشمالية تمكنوا من الاستقرار كمزارعين مستقلين على مساحات واسعة من الاراضي غير المملوكة متملصين هكذا من الشرط البروليتاري ، فقد ترتب على ذلك ان الاجور كانت في البداية اعلى في اوروبا منها في اميركا .

ان السبيل الوحيد الذي سمح للصناعة الاميركية بهضم هذه الاجور المرتفعة دون ان تباد في المنافسة العالمية كان زيادة انتاج العمل باستعمال وسائل تقنية متفوقة (حسب التعبير الماركسي : انتاج القيمة الزائدة النسبية) . وان رحيل العمال الذين يتقاضون اجورا عالية والذين اصبحوا مزارعين او اصحاب حرف رحيلا مستمرا نحو مناطق الحدود قد اعطى البروليتاريا الاميركية صفة الانقطاع التي ساهمت في تأخر تكوين الوعي الطبقي . ويفسر عدم

بسبب نقص اليد العاملة واحتياطات واسعة من الارض البكر توصلت خلال حقبة قصيرة من الزمن نسبيا ـ بـدأت في نهاية الحرب الاهليـة الاميركيـة حوالي عام ١٨٧٠ ـ الى ان تعوض النقص الناجم عن تأخر قوتها الصناعية بالنسبة لبريطانيا . وبفضل قدرتها الانتاجية الاعظم ، هـذه القـدرة التي تعززها على الاخص موارد من المواد الاولية (٢) أكبر من مـوارد منافسهـا

وجود تقاليد ثورية خاصة بهذه البروليتاريا « بانعدام التاريخ » للولايات المتحدة ، يعني انه لم تكن ثمة حاجة لثورة كبرى بورجوازية كي يتخلص المجتمـع والاقتصـاد من رواسب الاقطـاع الوخيمـة .

وقد وجدت اولى المحاولات لشرح ميزات البروليتاريا الاميركية في رسائل انجلز الى السيدة و . بتاريخ ٣ حزيران ١٨٨٦ (مؤلفات ماركس ـ انجلز المجلد ٣٦ ـ ديتز فيرلاق برلين ١٩٦٧ص. ٤٩٠ وما يليها) والى سورج بتاريخ ٦ كانون الاول ١٨٩٢ . وفي كتاب الاجور والسعر والربـح اشار ماركس الى اصل الاجور الاميركية المرتفعـة . ويعرض لدى رابار مجموعـة حسنـة من الشواهد المأخوذة عن المؤلفين الاحرار في هذا الموضوع . وكان هيجل اول من اشار في مقـدمة فلسفة التاريخ الى دور « الحدود » في تاريخ الولايات المتحدة او على الاصح الى انعـدام أي تاريخ للولايات المتحـدة .

واضاف تروتسكي في كتابه « اوروبا واميركا » عاملا اضافيا الا وهو ان المهاجرين الاوروبيين الذين استعمروا اميركا كانوا على العموم من اشغل العناصر واقواها بنية واكثرها نشاطا من بين شعوب اوروبا ، هذه العناصر التي سعت سعيا حثيثا للخلاص من الضغط خلال الثورات التي حدثت ابتداء من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشـر . وهكـذا حتم « التـاريخ » الاوروبي من حيث المنطق الجدلي « انعدام التاريخ » الاميركي خلال اربعة قرون .

(٢) ـ كانت الولايات المتحدة فعليـا الدولة الوحيدة الامبريالية التى استطاعت ان تعيش بالاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمواد الاولية ذات الضرورة الحيوية . وكان وضعها افضل بكثـير لا سيما في مجال البترول من وضع منافساتها خلال فترة ١٨٧١ ـ ١٩٤٥ . الا انه من الاكيـد ان توسع الانتاج والنقل في اميركا بصورة ضخمة وضـع حدا للاكتفـاء الذاتي بعـد الحرب العالمية الثانيـة .

وحاليا يزداد ارتباط الولايات المتحدة اكثر فأكثر بالاستيرادات الاجنبية وبالدرجة الاولى من اميركا اللاتينية فيما يتعلق بنوعين من المواد الضرورية وهما فلز الحديد والبترول .

ضمنت لنفسها ضربات حاسمة في المعركة القائمة بين الدول الكبرى الامبريالية أي بريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان (اما النمسا وروسيا فكان دورهما ، قبل الحرب العالمية الاولى ، أقل شأناً في هذا المضمار) .

ويتضح الاسلوب الذي بموجبه نمت الصناعة من تطور انتاج الحديد في العالم . ففي عام ١٨٨٠ كانت بريطانيا تنتج تقريبا نصف الفولاذ الخام في العالم . وكانت حصتها ٨٠ ٪ من تصدير الفولاذ في العالم . وفي عام ١٨٩٣ سبقتها للمرة الاولى المانيا فأصبح انتاجها من الفولاذ ضعف ما تنتجه بريطانيا خلال الحقبة الواقعة بين عام ١٩٠٨ و ١٩١٣ . ومنذ مطلع العشر الاخير من القرن التاسع عشر احتل أنتاج الولايات المتحدة الدرجة الاولى فأصبحت من المصدرين الاول في الاسواق العالمية عام ١٩٠٠ ، وبلغت نسبة انتاجها ٤٠ ٪ من الانتاج العالمي ، متجاوزة هكذا مجموع انتاج فرنسا وبريطانيا والمانيا . ومنذ عام ١٩٢٧ / ١٩٢٨ بلغ انتاجها قدر ما تنتجه اوروبا بكاملها ثم تجاوزه بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا في عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ .

ولم تكن الحربان العالميتان سوى فرصة، بالنسبة الى المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة ، كي يضعفوا بعضهم بعضا . ويبدو ان الطريقة الموصوفة اعلاه قد وصلت الى نهايتها في عام ١٩٤٥ عندما فقدت كل من بريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان وايطاليا كليا قوتها المستقلة العسكرية والاقتصادية . ومع ذلك لم تمكن ثلاثة عوامل الولايات المتحدة من توطيد دعائم تفوقها المطلق:

١ ــ لقد انسحب بلد كبير من النظام الامبريالي العالمي في نهاية الحرب العالمية الاولى . ورغم ضعف الحركة الثورية العالمية بعد عام ١٩٢٣ ورغم ردة الفعل في الاتحاد السوفيتي وبيروقراطيته المتزايدة فقد ثبتت المكاسب الاقتصادية لثورة تشرين الاشتراكية هذه المكاسب التي افسحت المجال لتنمية اقتصادية سريعة وانشاء صناعة عملاقة تفسر في النهاية المقاومة الظافرة لهذا البلد في مواجهة هجمات الامبريالية الالمانية خلال الحرب العالمية الثانية .

وصحيح ان الاتحاد السوفيتي وجد نفسه في نهاية هذه الحرب موهونا للغاية ومستنزفا وعلى شفا المجاعة (٣) . الا انه كان يملك قوة عسكرية ، وبصورة خاصة نفوذا سياسيا ضخما لدى الشعوب الغربية الظافرة نفسها بحيث لم تتمكن الولايات المتحدة الاميركية من اسقاطه بكل بساطة بصفته عاملا من عوامل القوة (٤) . ولقد انتهى الامر بالاحرى الى « الحرب الباردة » والى انقسام العالم الى مناطق نفوذ . وهكذا اصبح بالامكان تحقيق الوثبة الكبيرة الاقتصادية السياسية للكتلة الشرقية التي قضت مع نمو الاسلحة الذرية في الاتحاد السوفيتي نهائيا على الحلم الاميركي الخاص بممارسة سيطرة فعلية على العالم اجمع .

٢ — لقد ترافق وهن الامبراطوريات الاستعمارية القديمة اثر الحرب العالمية الثانية بحركات ثورية عنيفة قامت بها الشعوب المتخلفة التي كانت حتى ذلك الحين الضحايا الرئيسية للراسمالية الامبريالية . وظن في بادىء الامر ان هذه الثورة موجهة بصورة أساسية ضد اوروبا الغربية وبصورة ثانوية ضد اليابان وان الاميركيين سيجنون فائدة كبيرة من هذه العملية الامر الذي يفسح المجال امامهم في المستعمرات القديمة لكسب رجحان اقتصادي شبيه بالرجحان الذي يمارسونه منذ زمن في الدول اللاتينية

---

(٣) — حسب الاحصاءات الرسمية السوفيتية (الاقتصاد القومي السوفيتي المجموعات الاحصائية — نشرت بعدة لغات اجنبية — موسكو عام ١٩٥٧) كان انتاج البترول اقل بـ ٤٠ ٪ وانتاج الخشب بـ ٥٠ ٪ بينما هبط انتاج الاسمنت والاقمشة والجرارات الى مستوى اقل مما هو في عام ١٩٣٠ وحتى في عام ١٩٢٨ . وهبط عدد الخنازير من ٢٧ مليون عام ١٩٢٨ الى ٨,٧ مليون عام ١٩٤٧ .

(٤) — ان التحاليل التي اجريت فيما بعد في هذا الموضوع لم تأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية الدور الهام الذي قامت به حركة واسعة انتشرت في صفوف الجنود الاميركيين الذين كانوا يطالبون بالحاح باعادتهم الى وطنهم فورا بعد نهاية الحرب ضد اليابان . يراجع كتاب هاري. س. ترومان : السنة الحاسمة ، نيويورك ١٩٥٥ . ص (٥٠٦ — ٥١٠) .

الاميركية المستقلة شكلا ونصف المستعمرة فعلا .

ان الثورة الكوبية هي التي تمثل هنا المنعطف الكبير للاتجاه الجديد . فقد اعطت للامبريالية الاميركية درسا عمليا في الثورة المستمرة اي انها برهنت لها على ان كل ثورة شعبية لتحرير احد بلدان « العالم الثالث » من الوصاية الامبريالية تهدف بالنتيجة الى ترك سوق الراسمالية العالمية والتحويل الى ثورة اشتراكية والبدء ببناء اقتصاد اشتراكي . وفيما عدا ذلك لا وجود لتحرير حقيقي ممكن من سيطرة الامبريالية .

وهذه التجربة قادت الزعماء الاميركيين الى ان يعيدوا النظر في استراتيجيتهم العالمية من القمة حتى الاساس ، الامر الذي جعل الهدف الاساسي لسياستهم الخارجية تجنب كوبا جديدة ، اي القضاء في المهد على كل ثورة يكمن فيها خطر الاشتراكية اما بالتحريض على الانقلابات العسكرية (البرازيل . الارجنتين . اندونيسيا . غانا) واما بالتدخل عسكريا كماحصل في فييتنام وسان دومينج .

وهذا ادى وسيؤدي على الصعيد الدولي الى اعادة النظر في الستراتيجية بحيث تظهر اوروبا « كمؤخرة » جبهة اميركية تقف في وجه الثورة في المستعمرات ، هذه «المؤخرة »التي يقتضي اطلاق الحرية لها بممارسة سياسة الانفراج تجاه الاتحاد السوفياتي ، الامر الذي ينطوي على مزيد من تضييق المدى الذي تمارس فيه الولايات المتحدة سيطرتها المطلقة .

٣ ـ في مواجهة القطبين اللذين وصفناهما اي الكتلة الشرقية والثورة في المستعمرات اضطرت الستراتيجية الاميركية في النهاية الى اصلاح وتقوية القوة الاقتصادية لاوروبا الغربية واليابان واصبح من الثابت لدى عامةالناس ان نهضة المانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية تبحث عن « الحرب الباردة » . وهذا مالا نعارضه مطلقا .

ومن الواضح من الوجهة التاريخية ان الولايات المتحدة اتخذت في عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ قرارا بدعم منافسيها الاوروبيين واليابانيين خشية ان تترك

هذه البلدان المعسكر الرأسمالي (٥) .

ومع ذلك علينا ان نبدي هذه الملاحظة وهي ان الطريقة التي ادت الى اعادة بناء الرأسمالية في اوروبا الغربية واليابان لم تكن نتيجة حتمية للحرب الباردة (اي ضرورة التقوية السياسية والعسكرية لحلفاء الولايات المتحدة) وحدها ، بل هي ايضا نتيجة الضرورة الاقتصادية اللازمة للرأسمالية الاميركية . وهذا يدل بصورة واضحة على اثر قانون التنمية المتفاوتة في الولايات المتحدة نفسها .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وختام الدورة الاولى الاقتصادية لما بعد الحرب تميز نظام الاقتصاد الاميركي بقدرة انتاجية فائضة مستمرة وفيض (٦) زائد عن الحد من رؤوس الاموال لدرجة انه لم تعد هناك فائدة من توظيفها . ويتميز الاقتصاد الاميركي ايضا بهبوط نسبة الربح نتيجة زوال البطالة خلال الحرب بصورة خاصة وارتفاع الاجور وانخفاض نسبة القيمة الزائدة التي ادى اليها هذا الارتفاع .

---

(٥) ـ لهذا السبب لم تكن صحيحة الاتهامات الموجهة من الاحزاب الشيوعية ذات الاتجاه الستاليني التي تتضمن ان خطة مارشال والاندماج الاقتصادي الاوروبي لم يكن هدفهما سوى « دوران اوروبا في فلك » الولايات المتحدة « واستعبادها » سياسيا . وما حدث كان عكس ذلك . فان خطة مارشال والاندماج الاقتصادي بينا الوثبة الجديدة لمختلف الدول الاوروبية اذ خلقا الشروط الموضوعية لمزيد من استقلال هذه الدول تجاه الولايات المتحدة . ومن الاكيد ان هذه الدول ـ دون ان نستثني فرنسا الديجولية ـ لم تطالب بهذا الاستقلال الا ضمن تحالفامبريالي عالمي لا لانها الزمت بذلك من قبل الولايات المتحدة بل لان هذا التحالف يتفق مع مصالحها الطبقية وحماية الطبقة الحاكمة تجاه القوى والحركات اللارأسمالية .

(٦) ـ وصفنا في كتاب آخر ، بحث الاقتصاد الماركسي ـ طبعة جوليار باريس ١٩٦٢) دورة الاقتصاد الاميركي لما بعد الحرب التي ادت الى التأخر الاقتصادي في الاعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧ و ١٩٦٠ . فقصر مدة الدورات الاقتصادية المقارنة بدورات ما قبل الحرب هي نتيجة السير السريع للتجديد التقني وتكاثر الرأسمال الثابت .

لم تكن رؤوس الاموال الفائضة هـذه مبعثرة بـين ايـدي البورجوازيـة المتوسطة انما وجدت مجتمعة بين ايدي « رابطات محترفة » اي شركـات تحمل اسهمهـا قلة من المحتكرين تسيطر تماما على الاقتصاد الاميركي (٧). وتضمن هذا الوضع اندفاعا نحو تصدير ضخم لرؤوس الاموال . ومع ذلك ليس من الصواب بالنسـبة « للشركات المحتكرة » عدا التي تنتج المواد الاولية ، ان تصدر رؤوس الاموال هذه الى العالم الثالث لان مناطق ترويجها ضيقة والاستهلاك التدريجي لتكاليف منشآتها الباهظة لاتكتنفه ضمانات سياسية واجتماعية كافيـة .

وهذا يفسر لنا الاسباب الداعية لتصدير قسم كبير من رؤوس الاموال المعدة للاستثمار في البلاد الاجنبية من قبل الشركات الاميركيـة الكبرى ــ ٦٠ مليار دولار عام ١٩٦٧ و ٥٠ مليار دولار عـام ١٩٦٥ مقابل ٧ر٢ مليـار عام ١٩٤٦ ــ الى اوروبا الغربية واليابان (٨) .

---

(٧) ــ حسب الاحصاءات الرسمية للحكومة الاميركية بلغ رقم اعمال مائتي اكبر شركـة مساهمة في الولايات المتحدة ٣٥ ٪ من مجموع ارقـام اعمال الشركات الاميركية المساهمة . وكانت تمتلك ٥٠ اكبر شركة للتحويل الصناعي ٤٠ ٪ من اموال هذا الفرع .

وفي عام ١٩٦٤ اوضح فاردينر مينز امام اللجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ الاميركي ان اكبر مئة شركة للصناعة التحويلية تمتلك ٥٨ ٪ من قيمة رأس المال الثابت (اراضي وابنيـة وتجهيزات) لجميـع الشركات (نيويورك تايمز ٢ تموز عام ١٩٦٤) . وحسب الاحصـاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة الاميركية ارتفعت حصة مئة اكبر شركـة من اموال الشـركات الاميركية من ٣ر٤١ ٪ الى ٤٩ ٪ بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٢ . وقال بول هوفلان ان ٨٨ ٪ من نفقات البحث في اميركا متمركزة في اكبر شركة محتكرة (توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في اوروبا. طبعة دينو ــ باريس ١٩٦٧ صفحة ١٣٨) .

(٨) ــ تخطيط سير الاعمال ــ آب عام ١٩٦٤ . ص (١٠) . الرقم حسب من قبلنا بالنسبة لعام ١٩٦٤ الرقم بالنسبة لعام ١٩٦٥ موجود لدى الدكتور نيلزفروس : ادارة الاموال الاميركية المستثمرة في اوروبا . ارشيف اوروبا رقم ١ ــ ١٩٦٧ .

هذا الامر يفسر لنا السبب في ان ارباح الاموال الموظفة في البلاد الاجنبية التي لم تكن تمثل في عام ١٩٥٠ سوى ١٠٪ من مجموع ارباح الشركات (٩) الاميركية قد بلغت في عام ١٩٦٤ ، ٢٤٪ من مجمل الارباح . انما صاحبت هذا التدفق الضخم لرؤوس الاموال الاميركية وسائل تقنية ضخمة اميركية. فأعيد انشاء الصناعات الاوروبية القديمة او التي تهدمت بسبب الحرب بأحدث الطرق الفنية . فكان العمر المتوسط للتجهيزات اقل من متوسط عمر المنشآت الاميركية خصوصا في الفروع التي توسعت توسعا سريعا (المواد الاستهلاكية ـ الصناعية الغذائية ـ كيمياء البلاستيكية الاقمشة الاصطناعية والملابس وقسم من صناعة السيارات) وفي صناعة الحديد ايضا .

وان العوامل التي ساعدت في اوروبا الغربية واليابان على تقدم الاقتصاد بصورة اسرع مما هو في الولايات المتحدة قامت بدور هام في هذا الصدد(١٠) ويمكن تفسير عودة اوروبا الغربية واليابان بنفس الاسباب الملازمة للاقتصاد ذاته .

في عام ١٩٤٧ انخفضت حصة اوروبا الغربية في التجارة الدولية الى نسبة اقل من ٣٤٪ مقابل ٢٧٪ في الولايات المتحدة وكندا . وفي عام ١٩٦٥ تجاوزت حصة اوروبا ٤٠٪ مقابل ١٨٪ للولايات المتحدة وكندا . ولهذه الارقام مغزاها بالنسبة لحصة اليابان والكتلة الشرقية في التجارة الدولية ، التي زادت زيادة كبيرة في نفس الفترة .

---

(٩) ـ وعلى مستوى اقل اتبع نفس الاسلوب في بريطانيا التي صدرت بصورة وسطية ثلاثة ملايين ليرة استرلينية سنويا خلال السنوات العشر الاخيرة . وفي عام ١٩٦٤ ارتفع توظيف رؤوس الاموال الخاصة في البلاد الاجنبية من قبل الشركات البريطانية والرأسماليين البريطانيين الى ٩ر٥ مليار ليرة استرلينية اي ما يقارب ٢٥ مليار دولار .

(١٠) ـ عن اسباب الاعجوبة الاقتصادية في المانيا الغربية وايطاليا وفرنسا وغيرها من البلدان يراجع ارنست ماندل : « اوج الرأسمالية الجديدة ومستقبلها » في مجلة الازمنة الحديثة آب ـ ايلول عام ١٩٦٤ .

وبعد ان تأخرت اوروبا في الانتاج الصناعي لبعض القطاعات الهامة بسبب الحرب فقد توصلت فيما بعد الى مستواها الانتاجي كما قبل الحرب وتحسن وضعها نسبيا بالقياس الى الولايات المتحدة .

انتاج الفولاذ الخام (بملايين الاطنان)

	١٩٢٩	١٩٤٦	١٩٥٣	١٩٦٦	١٩٦٧
الولايات المتحدة	٥٧ر٣	٦١	١٠١ر٣	١٤٤ر٧	١١٨ر١
الدول الاوربية الست	٣٥ر٦	١١ر٨	٣٩ر٧	٨٥	٩٠
بريطانيا العظمى	٩ر٨	١٢ر٩	١٧ر٩	٢٤ر٧	٢٤ر٢
اليابان	٣ر٨	٢ر٠	٩ر٨	٤٧ر٤	٦٢ر١

صناعة السيارات بالملايين (١)

	١٩٣٧	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٦	١٩٦٧
الولايات المتحدة	٣ر٩	٦ر٧	٧ر٩	٨ر٦	٧ر٤
الدول الاوربية الست	٥ر٠	٦ر٠	١ر٥	٦ر١	٥ر٧
بريطانيا العظمى	٤ر٠	٥ر٠	٩ر٠	١ر٦	١ر٥
اليابان	١ر٠	—	١ر٠	٢ر٢	٣ر١

والشيء المثير للدهشة هو التطور الذي حدث في قطاع توسع بصورة نموذجية الا وهو قطاع المواد البلاستيكية :

---

(١) من ضمنها السيارات ذات الوزن الثقيل بالنسبة لليابان . بالنسبة للبلدان الاخرى دون السيارات ذات الوزن الثقيل .

الانتـــاج بآلاف الاطنـــان

	١٩٥٥	١٩٦٥
الولايات المتحدة	١٧٤٤ر٢	٥٢١٧ر٨
المانيا الغربيـــة	٣٥٥ر٢	١٩٥٣ر٢
الدول الاوربية الست	٥٩٥ر٥	٣٨٩٣
بريطانيا العظمى	٣٢٣ر٤	٩٧٣
اليابان	١٠١	١٦٠٣

التصدير بآلاف الاطنـــان

	١٩٥٥	١٩٦٥
الولايات المتحدة	١٣١ر٦	٥٣٥ر٤
المانيا الغربية	٧٨ر٨	٦٨٦ر٢
الدول الاوربية الست	١٣٢ر٨	١٥٢٩ر٨
بريطانيا العظمى	٨٥ر٦	٣٣٤ر٨
اليابان	٥ر٤	٢٥٣ز٩

تصدير الآلات الخاصة بصنع المطاط والمواد البلاستيكية (بملايين الدولارات)

	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٢
الولايات المتحدة	٢١ر٣	٣٠ر٨	٥٥
المانيا الغربيـــة	٧ر٩	٢٣ر٩	٦٦ر٧
بريطانيا العظمى	٧ر٥	١٦ر٤	٣٤ر٥

والحقيقة انه لا تجب المبالغة بمدى تأثير هذه الارقام لان التجارة الخارجية لا تحتل في الاقتصاد الاميركي مكانة هامة كالتي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الاوروبي والياباني . فما زال التفاوت في حقل انتاج السلع والخدمات بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة كبيرا (في عام ١٩٦٥ لم يرتفع الانتاج القومي لجميع الدول الرأسمالية الاوروبية الا الى ٧٠٪ من انتاج الولايات المتحدة) . وكذلك لا مجال للزعم ان الولايات المتحدة قد فقدت تفوقها النسبي بالاضافة الى فقدانها التفوق المطلق الذي كان بحوزتها عام ١٩٤٥ .

ليست تلك هي الحال وهذا مابينه النمو الاقتصادي والعسكري والسياسي خلال السنوات الماضية . فقد لعبت في الواقع العلاقة الجدلية بين فقدان الولايات المتحدة للتفوق المطلق وتوطيد دعائم تقدمها النسبي دورا هاما في التطور الذي طرأ فيما بعد على العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية، فيكون القول الفصل في ادراك هذا المنطق الجدلي بالنسبة لكل من يريد ان يفهم هذه العلاقات نفسها .

انما لا يمكن تفسير هذا المنطق الجدلي ، ولا اسباب تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي بطريق دراسة الشعوب من حيث نفسيتها وروحها الرائدة المذللة للعقبات .



الفصل الثاني

تجمع رأس المال وتمركزه في الدول

ما هي الدوافع الرئيسية التي ادت الى توسع سريع في الاقتصاد الاوروبي بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ ؟

انها القوة الصناعية الجديدة والحاجة الماسة الى اللحاق بالتأخر في انتاج السلع الاستهلاكية الدائمة ، وصناعة تسلح بدأت بالسير وان كان بطيئا ، وتصنيع سريع للمناطق المتخلفة على هامش المركز الصناعي لاوروبا الغربية (١) .

ان جميع هذه العوامل ادت في نفس الوقت الى توسيع سريع للسوق الداخلية وتنمية متسارعة في تصدير المنتجات الصناعية . فقد عرفت اليابان بعد بضعة سنوات من التأخر تطورا مماثلا .

واضطر الاقتصاد في الولايات المتحدة وفي الكتلة الشرقية الى ان يحاول

---

(١) — هذا المركز مكون من مثلثي باريس — امستردام — مونيخ وباريس — مونيخ — جنوة . وتقع خارج حدود هذين المثلثين المناطق المتخلفة في الدول الاوروبية الست (مثلا وسط وجنوب ايطاليا والمنطقة الجنوبية الغربية في فرنسا) . وفي دائرة اوسع تقع المناطق المتخلفة في اوروبا الشمالية والجنوبية .

التكيف مع هذا التوسع . وهكذا أصبح الاقتصاد الدولي في وضع تنافسي اخذ يشتد اكثر فأكثر في السوق العالمية . ولذا لا بد لكل بلد من ان يكافح بضراوة وباستمرار من اجل المحافظة على نفس المستوى او من اجل زيادة حصته في التجارة الدولية التي اخذت تتقدم بسرعة .

ومن المنطق ان تؤدي هذه المزاحمة الدولية المتزايدة القسوة الى تجمع رأس المال وتمركزه الضخم . ومع هذا كله يمكن ان نميز بوضوح ضمن اطار الاقتصاد العالمي الاشكال التي اتخذتها القوانين العامة التي تخضع لها طريقة نمو الانتاج الرأسمالي .

وينطلق ماركس من فرضية اثبتها التاريخ أي فرضية ضعف الحركة الدولية لرؤوس الاموال ليبرهن على عدم وجود نسبة ثابتة وسطية واحدة للربح في السوق العالمية بل على قيام عدة نسب وسطية في الدول بصورة متوازية ومتوافقة (واسعار قومية مختلفة للانتاج) مما يفسح المجال امام البلدان المتفوقة تقنيا من اجل ان تجني ارباحا هائلة من التجارة مع البلدان المتخلفة (٢) .

ولكن ماركس خلافا لرأي ريكاردو وقانونه الخاص « بالتكاليف المقارنة » يعترف ان ضعف حركة رؤوس الاموال ليس له اثر حاسم في الموضوع لانه توجد ايضا حركات لرؤوس الاموال فيما وراء الحدود ولو كانت ضئيلة فيما لو قورنت برؤوس الاموال الموظفة داخل الدول الكبرى الامبريالية .

وفي عهد الامبريالية الكلاسيكية وعلى وجه التحديد قبل الحرب العالمية

---

(٢) ـ انظر الى الفصل العشرين من المجلد الاول لكتاب الرأسمال .

هذه الارباح الفائضة التي يعتبر ماركس انها حصيلة تبادل اكثر انتاجا واكثر جهدا مع عمل اقل انتاجا واقل جهدا لاينتجم اذن عن تبادل تقليدي لمنتجات جاهزة مع مواد اولية فحسب بل ايضا عن مقايضة الالات ووسائط النقل بمنتجات صناعية تقنية اقل تقدما وهذا هو حل اللغز الذي يفسح المجال لفهم حركة رؤوس الاموال الدولية خلال الاعوام العشرين الماضية .

الاولى كانت رؤوس الاموال المصدرة تنصب بصورة رئيسية في المستعمرات او شبه المستعمرات المرتبطة بالدول الكبرى . فنجم عن ذلك على الصعيد الدولي شكل خاص بتوزيع العمل اصبح فيه العالم الثالث مختصا في انتاج المواد الاولية والمنتجات الغذائية للبلدان الامبريالية .

ومن الاكيد ان كمية لا يستهان بها من رؤوس الاموال قد استثمرت منذ ذلك العهد في البلدان التي لا يمكن اعتبارها مستعمرة أو شبه مستعمرة (روسيا مثلا اصبحت حقلا لتوظيف رأس المال البلجيكي والفرنسي والنمسا لرأس المال الالماني والولايات المتحدة لرأس ألمال الاوروبي وخصوصاالبريطاني الخ ...) (٣) . ومن الثابت ايضا ان هذا الرأسمال لم يستخدم للتمويل التقليدي من اجل بناء الخطوط الحديدية والمرافيء او لتمويل مصادر المواد الاولية أو لشراء اسهم في بيوت تجارية اجنبية كبرى فحسب (توظيف المال من اجل الدخل ـ الشكل الاساسي الذي اتخذته بصورة خاصة استثمارات رؤوس الاموال البريطانية في الولايات المتحدة) بل ايضا من اجل انشاء قسم من الصناعات التحويلية الهامة (خصوصا الحديد والفولاذ) الروسية. ومع ذلك لم يكن الامر يتعلق سوى بجزء صغير من جملة رؤوس الاموال الموظفة في البلاد الاجنبية . ولهذا كانوا على صواب بأن لايروا فيه خلال تلك الحقبة سوى شكل ثانوي لحركة رؤوس الاموال الدولية .

وقد حدث خلال فترة ما بين الحربين تدفق ضخم لرؤوس الاموال الاميركية الى المانيا نجمت عنه عواقب وخيمة عندما نشبت الازمة الاقتصادية التي دامت من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٣ .

وان كان الامر يتعلق خلال تلك الفترة بقروض تمنح لمؤسسات القطاع

---

(٣) حسب رأي الاستاذ براون ٤ الى ٥ ٪ من رأس المال في الولايات المتحدة كانت في ايد اجنبية قراب نهاية القرن التاسع عشر (المدخل الى العلم الاقتصادي العالمي ـ لندن ١٩٦٦ ص ١١٠) .

العــام او باستثمار الاموال لاجل قصير اكثر مما يتعلق بتوظيفها مباشرة في الصناعة الا انه يمكن ان توجد امثلة لوضع اليد على مشاريع صناعية هامة كاستعادة معامل اوبل من قبل شركة جنرال موتورز (٤) .

انما لم تنطلق حركة ذات ابعاد واسعة في طريق التمركز والتجمع الدوليين لرأس المال الا منذ الحرب العالمية الثانية . وفيما بعد لم يحدث هذا التطور في البلدان النامية فحسب (٥) بل حدث ايضا في البلدان ذات التصنيع الراقي نفسها . ولا بد من التمييز بدقة بين الاشكال المتنوعة التي تبرز فيها هــذه الظاهرة الاقتصادية من اجل تجنب اعطاء حكم خاطىء على اسلوب العمــل بمجملــه :

آ ــ توجد حالات نقلت فيها ملكية الصناعة الوطنية لصالح رأس مــال دولة اجنبية ويتوافق نقل هذه الملكية مع منطق علاقة القوى بصورة لم يفسح المجال فيها للبورجوازية الوطنية كي تحرك سلطــة الدولة من اجل حمايــة مصالحها الخاصة من مصالح دولة أجنبية . فلو تركت طريقة العمل هــذه ــ التي بدأت بعد عام ١٩٤٥ في المانيا الغربية ثم انقطعت فجأة ــ تمتد حتى آخر حدودها ، لشوهد تحويل دولة (٦) امبريالية كانت مستقلة فيما مضى الى شبه مستعمرة على شاكلة البرازيل واليونان .

---

(٤) ــ عن التوظيف المباشر لرؤوس الاموال الاميركية في اوروبا قبل الحرب العالمية الثانية يراجع مؤلف سوتارد : الصناعة الاميركية في اوروبا ــ بوستون ١٩٣١ .

(٥) ــ حالا بعد احتلال قسم كبير من القارة الاوروبية من قبل الامبريالية النازية اخذ رأس المال الالماني في استمــلاك اهــم وســائل الانتــاج في مناطق عديدة محتلة ولم يلغ هذا الاستملاك الا اثر الهزيمــة العسكرية .

(٦) ــ ابتلاع الفينيكس ويرك ــ هامبورج ــ هاربورج من قبل شركة فيرستون الاميركيــة يعطي مثالا للاستيلاء الذي جرى في ظروف سياسية مناسبة .

وقدر المصرف الاتحادي الالماني في نهاية عام ١٩٦٤ بحوالي ثلاثة مليــارات من الدولارات

ب ـ واذا بقيت طريقة العمل هذه محصورة في مرحلتها البدائيـة واذا الفروع الكائنة على هامش الاقتصاد أصبحت وحدها خاضعة لرقابة الرأسمال الاجنبي عندئذ يمكن التحدث عن دخول رأس مال اجنبي لا يتأتى عنه على كل حال اي تغيير نوعي في العلاقات السياسية الاقتصادية . وهذه حاليا حـالة اغلب البلدان الاوروبية فيما يتعلق بدخول رؤوس الاموال الاميركية . ومـع ذلك لا بد لنا ان نلاحظ ان الاهمية الستراتيجية للقطاعات الخاضعة لرقابة راس المال الاميركي ـ بترول وحاسبات الكترونية واحيانا الكيمياء البترولية. واطارات العجلات والاجهزة اللاسلكية وصناعة الطائرات ـ تتجاوز الى حـد

القيمة الاجمالية لرأس المال الاجنبي في اقتصاد المانيا الغربية وهذا يمثل نسبة تزيد قليلا على ١٥ ج من رؤوس الاموال الموظفة في النشاطات غير الزراعية . ويمكن ان تقارن هـذه المليارات الثلاثة من الماركات اي مجموع رؤوس الاموال الاجنبية الموظفة في المانيا في منتصف عام ١٩٣١ حسب تقدير عصبة الامم . ومن الاكيد ان هذه النسبة المئوية هي اعلى في صنع السيارات والات المكاتب والصناعة البترولية . وما يقرب من نصف هذه الاموال الاجنبية موجود في ايد اميركية نضيف الى ذلك ان حالات شبيهة بحالة شركة ماشين بول وشركة الجنرال الكتريك حدثت في الجمهورية الاتحادية الالمانية . وهكذا ابتلعت الجنرال الكتريك مشروع كوبا امبريال للراديو والتلفزيون بينما اشترى التروست الاميركي بروكة اند فامبل معامل ريه المنتجة للعقاقير المنظفـة بكميـات كبـيرة .

ومنذ عهد قريب اشترى التروست جيليت شركة برون الشهيرة ويمتلك حاليا ٨٥ ٪ من اسهم هذه المنشأة التجارية التي اشتهرت بصنع الاجهزة الالكترونية الممتازة . فبلغت تكاليف هذه الصفقة حوالي عشرين مليون مارك .

وتقدر دراسة حديثة نشرها المجلس الوطني الايطالي للاقتصاد والعمـل بـ ١٤ ٪ حصـة الصناعة الايطالية التي هي بحوزة الاجانب وقدرت كذلك ان ثلث رؤوس الاموال الاجنبية الموظفة في ايطاليا هو بحوزة الاميركيين الذين يمتلكون ٥ر٧ ٪ من رأس المال الصناعي الايطالي وان ربـع المشاريع الايطالية يخضع لرقابة اجنبية وثمنها لرقابة الولايات المتحدة .

كبير حصتها المتواضعة في مجمل رأس المال الموظف في اوروبا (٧) . وقد بين تحقيق قامت به لجنة اقتصادية اوروبية في الدول الاوروبية الست ان ٨٠ ٪ من انتاج الحاسبات الالكترونية و ٢٤ ٪ من صناعة السيارات و ٥ ٪ من صناعة المطاط الاصطناعي و ١٠ ٪ من الصناعة البتروكيميائية كانت تحت رقابة فروع البيوت التجارية الاميركية في عام ١٩٦٥ (٨) . وتوسع توظيف الاموال الاميركية توسعا ضخما حتى في بلد غني برؤوس الاموال كسويسرا . فقد ارتفع من ٢٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٦٧٠ مليون عام ١٩٦٣ و ٩٤٨ مليون عام ١٩٦٤ و ١١١٦ مليون عام ١٩٦٥ و ١٢١٠ ملايين عام ١٩٦٦ .

---

(٧) ـ نشر فرنسيسكو ماجيسترلي وقوقليلموراقوزينو في الاعداد ٥ الى ٩ من المجلة الايطالية « المشاكل الاشتراكية » (تشرين الثاني ـ كانون الاول ١٩٦٥ الى تموز ـ آب ١٩٦٦) سلسلة من المقالات تحدثت عن استثمار رؤوس الاموال الاميركية في الدول الاوروبية الست مؤيدة هذه المعلومات . وقد ارتفعت الاموال التي توظفها كل عام الشركات الاميركية او فروعها ضمن اطار السوق الاوروبية المشتركة من ٢٢٨ مليون دولار في عام ١٩٥٨ الى ٩٠٨ ملايين دولار عام ١٩٦٥ . فبلغ مجمل هذه الاموال الموظفة خلال الاعوام الثمانية هذه ما يقرب من خمسة مليارات من الدولارات . ويقدر بـ ٥ر٧ مليار دولار للفترة الكائنة بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٦ مجمل الاموال الاميركية الموظفة في اوروبا الغربية من ضمنها الاموال الخاصة بالافراد . ويقدر رئيس مجلس الرقابة لاتحاد المصارف السويسرية بـ ٥ر١٧ مليار دولار مجمل الاموال الاميركية المستثمرة في اوروبا عام ١٩٦٦ منها ٦٩ ٪ وظفت مباشرة و ١٦ ٪ بصفة اسهم وسندات و ١٥ ٪ كودائع مصرفية . وتقدر الاموال الاوروبية الموظفة في الولايات المتحدة بـ ٨ر١٧ مليار انما التوظيف المباشر لا يمثل سوى ٣٢ ٪ (اورد ذلك جان مينو ودوزان سيد جانسكي في كتاب اوروبا الاعمال ـ طبعة بايو ـ باريس ١٩٦٧ صفحة ٧٥) . وفتح اكثر من ثلاثة آلاف بيت تجاري فروعا في الاسرة الاقتصادية الاوروبية او ضمنت لنفسها رقابة على بيوت تجارية موجودة .

(٨) ـ تشير المنافسة الاوروبية ايضا الى اتجاه نقل ملكية المشاريع الوطنية بقصد الاحتفاظ ببيوت تجارية اجنبية في بلد حصة رأسمالها الوطني ضئيلة .

في السوق الاوروبية المشتركة اخذ هذا الاتجاه يرسم خطوطه خصوصا في حقل الصناعة

وارتفع عدد الفروع السويسرية للبيوت التجارية الاميركية من ٥٠ قبل الحرب العالمية الثانية الى ٤٠٠ عام ١٩٦٥ والى ٦٠٠ في نهاية عام ١٩٦٦ (٩).

جـ ـ واذا لاحظنا عوضا عن تغلغل اقتصادي ذات اتجاه وحيد لدولة كبيرة نحو بلدان صناعية اخرى ، زيادة في عدد المشاريع التي اسستهـا او دمجتها رؤوس اموال تخص جنسيات مختلفة دون ان تكون لاحداها افضلية عندئذ نستطيع القول ان الامر لم يعد يتعلق بسيطرة دولة امبرياليـة علـى اقتصاد او عدة اقتصادات وطنية بل بظاهرة من نوع جديد وهي التداخل الدولي لرؤوس الاموال .

د ـ واخيرا يمكن ان يقتصر تجمع رأس المال وتركزه على الاموال الوطنية اي ان يسير بالطريقة التقليدية التي أسهب في وصفها مرات عديدة في المؤلفات الاقتصادية .

وكما اسلفنا القول نستطيع ان نهمل الى حين ألفرضية الاولى على الاقل فيما يتعلق بأوروبا الغربية اذ لم تعد اية امة صناعية تسمح حاليا لنفسها

الخفيفة . فأورد دعما لهذا القول مينو وسيدجانسكي بعض الامثلة المقتبسة من الصناعة الغذائية وصناعة الملابس والاقمشة . وارتفعت حصة الاموال الاميركية ذات الاستثمار المباشر من اجـل تكوين رأس المال غير الصافي في السوق الاوروبية المشتركة من ٤ر٥ ٪ عام ١٩٥٨ الى ٣ر٦ ٪ عام ١٩٦٤ الا انها بلغت ١٠ ٪ في ايطاليا وبلاد البنيلوكس . وفي بريطانيـا بلغت حصـة الفروع الاميركية من التوظيف السنوي لرؤوس الاموال في الصناعة التحويلية ١٦ ٪ في تلك الحقبة .

فرنان براون : الاموال الاجنبية الموظفة في اوروبا صفحة ١٨٩ .

الدكتور نيلزقروس : التوظيف المباشر لرؤوس الاموال الاميركية في اوروبا .

(٩) ـ صحيفة لوموند ٣٠ نيسان ١٩٦٨

اندمجت بيوت تجارية سويسرية منذ عهد قريب لمصانع الرون والستوفيـل دي سان قال والشاب في جنيف (منسوجات) والبودين واليونيفرسال جنيف (صنع الساعات) في بيـوت تجارية اميركيـة .

بالاندماج في رأس المال الاميركي (١٠) . ومن حيث الجوهر يتخذ تجمع رؤوس الاموال وتمركزها الناجمين عن حدة المنافسة الدولية ثلاثة اشكال رئيسية اخرى في اوروبا الغربية .

١ ـ شراء شركة ماشين بول (فرنسا) وقطاع اوليفيتي للحاسبات الالكترونية (ايطاليا) من قبل التروست الاميركي جنرال الكتريك يعطي مثالا للتمركز الدولي لصالح رأس المال الاميركي الضخم .

٢ ـ اندماج عملاقي الصناعة الفوتوغرافية الاوروبية جيفارت (بلجيكا) واجفا (الجمهورية الاتحادية الالمانية) وتكوين تروست جديد من هوقوفنز ايجميودن (هولاندا) ودورتموند هوردر هوتز اونيون (الجمهورية الاتحادية الالمانية وهويش (الجمهورية الاتحادية الالمانية) هما مثالان للتداخل الدولي لرؤوس الاموال دون تفوق دولة على الدول الاخرى .

---

(١٠) ـ من الثابت انه شذت عن هذه القاعدة الدولة الكندية حيث قوة صناعية حديثة رأت انتقال الاكثرية المطلقة لوسائل انتاجها الصناعي الى ايد اجنبية (الولايات المتحدة) (انظر في هذا الموضوع الى سافاريان : الملكية الاجنبية في الصناعة الكندية ـ ماك قراو ـ هيكل اوف كندا ١٩٦٦) .

ومن الفائدة بمكان ان ندرس حالة اسبانيا التي اصبحت خلال الاعوام العشرة الماضية حقل توظيف ممتاز لرأس المال الاجنبي . انما استخدام اسلوب حذف من اجل اجراء توازن بين المصالح الاميركية والفرنسية والبريطانية والالمانية الغربية واليابانية استطاع ان يقف في وجه سيطرة دولة واحدة او ان يزيل سيطرة احدى الدول .

ومن حيث المجموع وظف ما يقرب من مليار دولار في اسبانيا خلال السنوات الخمس الماضية استعمل منها مبلغ يتراوح بين الربع والثلث لشراء الاراضي والابنية . وتمتلك ثلثمائة من اكبر المشاريع الاميركية فروعا في اسبانيا بمشاركة رأس المال الاسباني .

وبرزت للوجود خمس زمر متنافسة بمناسبة المشروع الحديث لبناء مصفاة للبترول في بيلباو وهي الزمرة الاسبانية البريطانية والزمرة الاسبانية الاميركية والزمرة الفرنسية البريطانية والزمرة الايطالية الاسبانية الاميركية (فيناتشيال تايمز) ٢٩ تموز ١٩٦٨ .

٣ ــ اندماج التروستين الايطاليين الكبيرين للصناعة الكيمائية ايديزون. ومونتكاتيني اللذين انضم اليهما فيما بعد القطاع الكيمائي ايني (تروستدولة) واندماج ثلاثة ترووستات للفولاذ في فرنسا (ونـدل وسيديلور وموزيلان) وكذلك اندماج نيسن وهوتز ورك اوبرهوسن (المانيا) الذي تبعه اتفاق تعاون بين تيسن وما نيسمن كل هذه الاندماجات يمكن ان تعطينا امثلة لتجمع رؤوس الاموال ضمن اطار وطني بسبب ضغط المزاحمة الدولية .

وحاول البعض من رجال الاقتصاد ورجال الاعمال والسياسيين الامريكيين ان يطمسوا معالم الفرق بين الشكل الاول والثاني لتجمع رأس المال .

وينسب باران وسويزي في كتابهما الراسمالية الاحتكارية الى دافيد ليليانتال اصل فكرة الشركة ذات القوميات المتعددة (١١) . والقى منذ عهد قريب جاك ميزون روج مدير شركة (ايبم اوروبا) خطابا في بروكسل عبر فيه عن امنيته في ان تستطيع الشركات ذات القوميات المتعددة أن تتصرف برأس مال دول متعددة وان يكلف في مختلف البلدان بادارة فروعها رجال تابعين لهذه الدول (١٢) .

انما في جميع هذه الحالات يتعلق الامر بوضع خاص وشكلي للشركات المتعددة القومية . فشركة ايبم ستاندارويل اوف نيوجرسي وشركة الجنرال موتورز هما من الشركات ذات القوميات المتعددة بمعنى ان اسهمهما مسعرة في بورصة عدد كبير من البلدان وان فروعهما تمتد على قسم كبير من الكرة الارضية (تباع بضائع جرسني ستاندار في اكثر من مئة بلد ويخضع لرقابتها ١٧٥ فرعا في ٥٢ دولة) وان عددا من هذه الفروع تدار من قبل اتباع البلد الذي اسست فيه وان ٥٠ ٪ من الارباح تجنى احيانا خارج الولايات المتحدة .

---

(١١) ــ بول باران وبول سويزي : الرأسمال الاحتكاري ــ المجلة الشهرية ١٩٦٦ صفحة ١٠٣ .

(١٢) ــ صدى البورصة ــ بروكسل ــ ١١ تشرين الاول ١٩٦٦ .

انما يستثنى من هذا اغلب التروستات الاميريكية الاحتكارية (١٣) . انما من غير المشكوك فيه ان التروستات المذكورة اعلاه تسيطر عليها بعض الجماعات من المتمولين الاميريكيين (في الحالات الواردة هنا اسرة واتسون مع جماعة مورغان من وراء الستار وزمرة روكفلر وزمرة دوبون دى نيمور) (١٤) .

وتهتم البورجوازية الاوروبية بأن تمارس الرقابة على اهم مراكز الانتاج في جانبي المحيط الاطلسي . وهذا لا يعني ان البورجوازية هذه تسترشد باعتبارات وطنية او اخلاقية لان وطنها الحقيقي موجود في كل مكان تتمكن فيه من تكديس الاموال . وعن الشيك لايقال ان لا رائحة له فحسب بل ايضا انه لص لا وطن له .

ومع ذلك ما زالت المسافة شاسعة بين ضفتي الاطلسي حتى في عصر الملاحة الفضائية . فراس المال الخاضع للرقابة في الجهة الاخرى من المحيط الاطلسي قد تنقص قيمته أو تضمحل من يوم الى آخر . فلو وظف الراسماليون

---

(١٣) ــ بالاضافة الى جرسي ستندار اعطيت لنا امثلة على ان الامر هو في الحقيقة كذلك من قبل التروستات سوكوني موبيل اويل وناشيونال كاش ريجيستر وسنجر سويز ماشنز وبوروز وكاتربيلار تراكتور . وتبلغ حصة ايشتمان كوراك وكاتربيلار تراكتور وانترناشيونال هارفستر وكورن برودوكتس ومينوزوتامينين اندمانوفاكتورين من الارباح الاجمالية ذات المصدر الاجنبي ٣٠ ٪ الى ٥٠ ٪ . ويوجد ايضا بعض التروستات الاوروبية التي تحصل على اكثرية ارباحها من توظيف اموالها في البلدان الاجنبية كشركة باير (او٦٢ ٪ من رقم اعمالها يحقق في البلاد الاجنبية) وهويشست وفيليبس وبريتش اوكسجين الخ ..

(١٤) ــ تعمق الاستاذ جاك هوسيو في دراسة دقيقة لفكرة الشركات ذات القوميات المتعددة (المشروع والاقتصاد في القرن التاسع عشر . الناشر بلوك ليني وبيرو ــ باريس ١٩٦٦ . المجلد الاول من صفحة ٢٩١ الى ٣٢٨) . نعتقد ان الوقائع تتحدث بلغة اوضح من هذا التحليل وان شركات من نموذج ايبم وجنرال موتورز او من نموذج اكثر مركزية كشركة دوبون دى نيمور تسيرها في النهاية زمرة متسلطة من المساهمين في الولايات المتحدة على الاقل فيما يتعلق بالقرارات الهامة الستراتيجية الاقتصادية .

الاوربيون اكثر من نصف اموالهم في الضفة الاخرى من المحيط الاطلسي لاستقر هكذا التوزيع الحقيقي للمخاطر ولم تعد لديهم حاجة للجوء الى الجنسية الاوروبية (ان لم يكن الى جنسية كل دولة اوروبية بمفردها) . ولكن مع الاسف لا تستند النظرية الاميريكية للشركة المتعددة القومية على فكرة المشاركة وليست الآن تحت تصرف الراسماليين الاوروبيين وسائل لفرضها على الوقائع .

وبالتالي تمثل خسارة رأس المال الموظف في اوروبا الغربية بالنسبة لهؤلاء الراسماليين خسارة جوهرية في ثروتهم ان لم يكن فيها دمارهم التام ولذلك يحتاجون لسلطة دولتهم للمحافظة على رؤوس اموالهم الموظفة محليا والدفاع عنها وبالتالي يعوزهم الاحتفاظ برقابتهم على رؤوس الاموال هذه كي يراقبوا دولتهم ايضا . ونتيجة لذلك تدفعهم غريزة المحافظة على النفس على ان يعارضوا في استيلاء حلفائهم الشديد فيما وراء الاطلسي على وسائل انتاجهم (١٥) .

لم تولد بعد الامبريالية الفوقية وبالتالي يمكن أن يلحظ ان الاوساط المتحكمة في الراسمالية الاوروبية لا تبقى مكتوفة اليدين في مواجهة الاشكال الممكنة التي قد يتخذها تجمع رأس المال . وهذا لا ينفي ان بعض الجماعات قد ربطت مصيرها بمصير التروستات الاميريكية والبست هذا الاندماج كسوة من ايديولوجية اتحادية اطلسية . وتجاه اختيار احد الامرين اي تجمع رأس المال الوطني والتداخل الدولي لرؤوس الاموال ستتخذ الاوساط المتحكمة موقفا من شأنه ان يزيد حتى النهاية قدرتهم التنافسية في السوق

---

(١٥) ــ نقول رقابة زائدة عن الحد لانه لم يصرح احد من القادة المسؤولين من انصار الرأسمالية الاوروبية الغربية ــ حتى ولا ديجول ــ عن معارضته لكل شكل من اشكال توظيف رؤوس الاموال الاميريكية في اوروبا الغربية . فاتخاذ موقف كهذا يتعارض مع مصلحة البورجوازية الاوروبية لانه قد يكون في ذلك حرمان اوروبا من الانتشار السريع لاهم الاكتشافات التقنية الامر الذي سعزز احتكار البراعة الاميريكية .

العالمية أي في الدرجة الاولى قدرتهم على المزاحمــة في مواجهــة رأس المال الاميركي (وغدا رأس المال الياباني بصورة اكيدة) .

فالمنافسة الدولية هي نفسها المحرك الاساسي لتجمع رؤوس الامـوال الدولية وهذا معناه ان التروستات المحتكرة من قبل القلة من الافراد والتـي تخضع لرقابتها السوق العالمية والتي تبعاللارباح الزائدة المحتكرة التيتجنيها، تتصرف بفائض من رؤوس الاموال التي لا تستطيع توظيفها في بلادها دون ان تهـدم بنية السـوق الاحتكـارية هـذه التروستات تندفـع نحو اتســاع دولي لثلاثة اسباب :

اولا ــ التغلب على منافس وطني بتوسيع مدى العمليات والاستيـلاء هكذا على الصعيد الوطني على قوة تسمح لها بتغيير علاقات القوى المنافيـة لمصلحتها على الصعيد العالمي . فامتداد قطاع الحاسبات الالكترونية الخاص بشركة جنرال الكتريك بعد ان اندمجت فيها شركة ماشـين بول مـع قطـاع الحاسبات الالكترونيـة لشركة اوليفيتي ينطبق عليـه دافـع المزاحمة ازاء تروست ايبم .

وثم على الصعيد الدولي توجد محاولة من اجل الوصول الى مستـوى يستحيل ادراكه على الصعيد الوطني ويجعل وحده المنافســة فعالـة مـع تروستات الدول الاخرى . وهكـذا يمتلك تروست الالومنيوم الفرنســي (بيشينيه) قدرة انتاجية تقدر بـ ٤٥٠٠٠ طن في فرنسا وبالنتيجة يستحيل عليه ان يصل الى ابعاد منافسيه الرئيسيـين ــ الكوا في الولايات المتحـدة (مليون طن) والكان في كندا (مليون طن) ورينولدز وكيزر في الولايات المتحدة (كل منها ٨٠٠٠٠٠ طن) ــ في السوق الفرنسية . ومن هنا اتت محاولته من اجل تأسيس معامل في الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان .

واخيرا وجدت محاولة لدمج منافس اجنبي بغية منعه من متابعة المزاحمة ومن زعزعة البنية الاحتكارية للسوق العالميــة او لتعزيز القوة في مواجهــة منافسين آخرين . فاندماج شركة اجفا جيفـارت مع شركة فيات سيتروين يتوافق مع هذه الاسباب .

وبالتالي كان ستيفن هيمر على صواب عندما نقد نظرية الحد الادنى التي تعلل حركات رؤوس الاموال الدولية بالفروق الدولية لسعر الفائدة ونسبة الارباح ـ رؤوس الاموال تنتقل من البلدان التي تكون فيها وافرة الى بلدان تكون فيها قليلة ـ وعندما ادخل في الموضوع الستراتيجية الاحتكارية ومحاولة رفع الربح الى الحد الاعلى على الصعيد العالمي (١٦) . ولكنه كان على خطأ عندما اهمل في اطار الستراتيجية الاحتكارية الاثر الذي احدثه رفع الارباح حتى الحد الاقصى والفروق بين مستويات الاجور الوطنية والتباين بين تكاليف الطاقة والمواد الاولية وخلاصة القول الفروق بين الارباح التي تجنى في مختلف البلدان . ولا يقصد من ذلك ان لهذا العامل سيطرة مطلقة انما ما زال يقوم بدور رئيسي في ستراتيجية الاحتكارات (١٧) .



---

(١٦) ـ ستيفن هيمر : التوظيف المباشر لرؤوس الاموال الاجنبية والاحتكار الدولي ـ مخطوط انجز في حزيران ١٩٦٥ في جامعة بال ونوقش في كلية حقوق السوربون عام ١٩٦٨ .

(١٧) ـ عن دفع رؤوس الاموال الى التجمع والتمركز بسبب التقدم التقني واتساع الابعاد الدنيا للمشاريع المربحة الذي ينجم عنه انظر فيما بعد الى بداية الفصل الرابع من هذا الكتاب .

الفصل الثالث

أسباب التفوق النسبي للمشاريع في المنافسة الدولية

تتصرف الولايات المتحدة الآن في المزاحمة الدولية بتفوق نسبي هام بالنسبة لمشاريع اوروبا الغربية . ويعكس هذا التفوق قدرة الانتاج بتكاليف ادنى رغم اجور اغلى . وترجع قدرة الانتاج الكبرى للمشاريع الاميركية الى ابعاد رساميلها قبل كل شيء والى تقدمها التقني . ولدينا ابحاث وافرة عن عدم المساواة في السعة بين المشاريع الاميركية والمشاريع الاوروبية ، التي هي مصدر توفير هام في النفقات بالنسبة للتروستات الاميركية . وعلى سبيل المثال يجدر بنا ان نذكر اولا الارقام التالية الواردة في تقرير وضعه اتحاد صناعات الاسرة الاوروبية وثانيا تنظيم أرباب العمل للسوق المشتركة .

ـ في عام ١٩٦٤ قدر عدد الشركات الاميركية بـ ٦٥ والبريطانية بـ ١١ واليابانية بـ ٥ من بين مئة اكبر شركة تخص العالم الراسمالي ولم يكن للاسرة الاقتصادية الاوروبية سوى ١٨ شركة .

ـ اكبر معمل للسيارات في الاسرة الاقتصادية الاوروبية (فولكس فاقن) لا يصنع سوى ٢٠ ٪ من السيارات التي ينتجها اكبر معمل اميركي وان ارتفع الانتاج الاجمالي للسيارات في الاسرة الاقتصادية الاوروبية الى ٧٠ ٪ من انتاج الولايات المتحدة .

ـ رقم الاعمال لعشرين أكبر شركة اميركية هو بصورة واقعية مساو للانتاج الوطني الخاص بالجمهورية الاتحادية الالمانية . ورقم الاعمال لاكبر خمسة مشاريع اميركية يساوي تقريبا ، انتاج ايطاليا الوطني .

ـ من بين اكبر ٥٠٠ مشروع في العالم الراسمالي اكبر مشروع في الاسرة الاوروبية ـ مشروع فيليبس في البلاد المنخفضة (هولندا) ـ يحتل المرتبة ٣٣ واكبر مشروع الماني (فولكس فاقن) المرتبة ٣٤ واكبر مشروع فرنسي ـ رون بولينك ـ المرتبة ٧٤ وأكبر مشروع بلجيكي (بيتروفينا) المرتبة ١٤٤ .

ـ يساوي رقم اعمال الجنرال موتورز مجموع ارقام اعمال اكبر ثلاث عشرة شركة المانية (١) .

وكذلك حسب اوساط ربابنة العمل في الاسرة الاقتصادية الاوروبية لا بد لنا ان نلاحظ هذه الواقعة وهي ان المشاريع الاميركية ليست اكبر من المشاريع الاوروبية فحسب بل بالاضافة الى ذلك ان عملية تجمع رأس المال تحدث بصورة اسرع في الولايات المتحدة منها في اوروبا . فبينما قد سجل في الولايات المتحدة اندماج ٤٤٠٠ شركة صناعية بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٨ كاد عدد الاندماجات يتجاوز الالف في الاسرة الاقتصادية الاوروبية خلال السنوات الاربع لوجودها (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) .

فالابعاد الاكثر سعة للاحتكارات الاميركية هي اصل ارباح أكبر ونسبة فوائد أعلى وبالتالي ترجع اليها امكانيات تمويل ذاتية اضخم . لهذا السبب اصبحت الشركات الاوروبية مرهقة بالديون اكثر من الشركات الاميركية مما يزيد بدوره في البون بين نسب أرباح كل منها .

---

(١) ـ عن مقارنة اقدم من هذه بقليل يرجع تاريخها الى عام ١٩٥٠ انظر الى جوى س. بان: الفروق الدولية في البنية الصناعية ـ ١٩٦٦ نيوهافن لندن .

ومن الاكيد ان نشرات كالتي اوردناها واخرى من نفس النوع لا تفيد سوى في دعم الدفاع عن قضية اليونيسي (اتحاد الصناعات للاسرة الاوروبية) وجماعات ارباب العمل الاخرى . وليس معنى ذلك انهم يسعون لتحريض القومية الاوروبية بل يهدفون الى الإدانة وحتى الى حذف الفقرات التي في اتفاقية روما تقف حاجزا في وجه تجمع رؤوس الاموال وتعرقل سير القوة الاقتصادية في كل مكان تسيطر فيه هذه القوة على السوق (٢) .

ان رأس المال الضخم يحدث ضغطا مستمرا على لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية بحيث ان هذه الاسرة تضطر الى تطبيق تلك الفقرات بكل تحفظ او الى حذفها دون قيد وشرط . وعندئذ يكون من الاكيد ان السلطات الاوروبية ستنتهي بالاذعان الى هذا الضغط .

ويسمح لنا مثال الصناعة الكيمائية اي الفرع الذي تجري فيه ابحاث هامة تتوج بالنجاح في اوروبا (على الاقل في الجمهورية الاتحادية الالمانية) بتقدير جميع الميزات التي تكتسبها البيوتات التجارية الاميركية من حيث قوتها المالية المتفوقة ونسب ارباحها العالية . فتستطيع أن تخصص حصة كبيرة من ارباحها لتمويلها الذاتي . كما انها تتمكن من الوصول بسهولة كبيرة الى سوق رؤوس الاموال ومن ان تمتلك بالشراء منشآت احدث باهظة التكاليف . وفي هذا الفرع الصناعي ترتفع في الواقع حصة المشاريع الاميركية الى نسبة ٤١ ٪ من رقم الاعمال الاجمالي لصناعة الكيمياء العالمية (بما فيها الكتلة الشرقية) بينما لا تمثل مشاريع الدول الاوروبية الست سوى ٥ر٢٠ ٪

---

(٢) ــ قررت المادة ٨٦ من اتفاقية روما تطبيق العقوبات فقط بحق المشاريع التي تسيء استعمال وضعها الممتاز في السوق وفي الحالة التي يؤثر فيها هذا التعسف على التجارة بين الدول الاعضاء .

وبالمقابل قررت المادة ٦٦ من هذه المعاهدة التي انشأت مؤسسة سيكا (C. E. C. A) عقوبات ضد كل وضع متفوق في السوق يشكل حاجزا في وجه المنافسة الواقعة وتكون له نتائج اجتماعية اقتصادية منافية لاهداف هذه المنشأة .

ويحقق رقم اعمال الاميركي ۸۸۰۰۰ عامل بينما تستخدم الصناعة الكيمائية الاوروبية مليون فرد . وبالتالي يرتفع رقم الاعمال الذي يحققه العامل في الولايات المتحدة الى نسبة ٢٢٥ ٪ من رقم الاعمال الذي يحققه العامل في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

ومن الاكيد ان النفقات الخاصة بالابحاث وتنمية الصناعة الكيمائية في الاسرة الاقتصادية الاوروبية لا تصل حتى ثلث نفقات هذا الفرع من الصناعة الكيميائية في الولايات المتحدة . أما بالنسبة للارباح فان متوسطها لا يبلغ سوى ٤ ٪ من رقم الاعمال لدى اهم التروستات الاوروبية بينمايتجاوز ٨ ٪ لدى اهم التروستات الاميركية .

ومن الجدير بالملاحظة ان ٢٥ ٪ من الاموال المستثمرة في الصناعة الاميركية الكيمائية قد وظفت في بلاد أجنبية عام ١٩٦٥ . وبالتالي يكون توظيف الاموال من قبل التروستات الاميركية للصناعة الكيمائية في البلاد الاجنبية اعلى من مجمل الاموال الانكليزية والالمانية المستثمرة في هذاالفرع الصناعي .

وان الابعاد الكبرى للمشاريع الاميركية وكذلك قوتها المالية الهائلة هي العوامل التي تعلل التقدم التقني الذي احرزته منذ عهد قريب وبالنتيجة تستطيع ان تسمح لنفسها بنفقات ابحاث وتنمية اكبر بكثير من نفقات منافساتها الاوروبية . ومع ذلك لا يكمن هنا السبب الوحيد للتقدم التقني الذي احرزه الاميركيون بل يوجد أيضا عاملان آخران قاما بدور هام في هذه الناحية : اولا النفقات العسكرية الضخمة التي صرفتها الولايات المتحدة .

وتفسر اعادة التسلح المستمر الذي تمارسه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٠ كثيرا من التغييرات التي طرات على مجرى عمل الراسمالية الاميركية (٣) .

---

(٣) – بحثت مؤلفات كثيرة في موضوع آثار سباق التسلح على الاقتصاد الاميركي . نورد

وعكسا لما حدث فيما مضى في المنازعات الامبريالية لم يرتبط الاتحاد السوفييتي بالتزام استثمار راس المال في صناعة التسلح ونتيجة لذلك حدثت الاختراعات والاكتشافات العلمية والثورة التقنية والتجديد الصناعي في آن واحد تقريبا (٤) . وليس من اقل نتائج السباق الدائم للتسلح مع دولة

منها : فريد ج. كوك : الدولة المزدهرة . عدد خاص للمجلة الاميركية ذي ناشيون ــ ٢٠ تشرين الاول . ورايت ميلز : النخبة القوية الفصل التاسع ــ نيويورك ١٩٥٧ . باران وسوزي : الرأسمالية الاحتكارية الفصل التاسع .

ويجب ان نذكر هنا ان تروتسكي قد توقع بصورة حاسمة التنظيم العسكري الشامل للولايات المتحدة تقريبا في التاريخ الذي حدث فيه . وفي خطاب القاه في ٨ كانون الثاني عام ١٩٢٦ صرح بما يلي : « اذا احرزت الولايات المتحدة تقدما في المضمار الاقتصادي خلال الاعوام الخمسة عشر الآتية ، سيكون هذا على حساب اوروبا . ما هي الآثار الناجمة من ظهور عقبات امام التطور الاقتصادي للولايات المتحدة ؟ انطلاقة غير محدودة للتنظيم العسكري الشامل في الولايات المتحدة لانه يتوجب على القوى الاقتصادية التي قامت في وجهها العوائق ان تبحث عن مخرج لها في هذا الطريق » (اوروبا واميركا صفحة ١٣٧) . وقد حدث هذا التنظيم العسكري الشامل ابتداء من عام ١٩٤٠ أي بعد أربع عشرة سنة مرت على خطاب تروتسكي بسبب العوائق التي فرضتها الازمة الاقتصادية (١٩٢٨ ــ ١٩٣٣) والعودة من جديد الى حماية الصناعة والتجارة الداخلية على التوسع السلمي الامبريالي الاميركي .

ويجب ان نتصور التقاليد السلمية المتينة التي تتحلى بها الولايات المتحدة في تلك الفترة من اجل ادراك كل ما هو غريب وجدير بالملاحظة في تنبؤ تروتسكي . وعلينا ان نقابل هذا التنبؤ بالخطأ الجسيم الذي ارتكبه مفكر بورجوازي رصين جوزيف شومبتر عندما برهن على خطأ النظرية الماركسية بخصوص الامبريالية بذكره ان البلاد الرأسمالية المفضلة أي الولايات المتحدة ليس لديها أي اتجاه رأسمالي .

(٤) ــ نقول انها حدثت في آن واحد تقريبا : ففي النموذج المثالي للاقتصاد الاشتراكي تحدث كل هذه الاشياء في آن واحد . انما الاقتصاد السوفيتي يشكو (كما قال لينين) من تشويه بيروقراطي او (كما قال تروتسكي واوسكار لانج) من انحطاط بيروقراطي . ومن هنا

راسمالية ، اجبار الراسمالية الاميركية لاسباب وقائية على متابعة السير في مضمار التقدم التقني في صناعة التسلح ، دون الاهتمام بمعرفة اذا رأس المال الموظف في وسائل انتاجيـــة تقنيـــة سابقة قد استثمر بصورة كافية ام لا.

يجب الا نظن ان اللامبالاة التي تضطر الراسمالية لاظهارها تجاهاستثمار الراس المال الموظف في صناعة التسلح تمتد ايضا الى قطاع الصناعة المدني اي الى الاقتصاد الراسمالي بكامله . فعوضا عن اللامبالاة يكون من الاصح ان نتحدث عن التحويل الاشتراكي المتزايد من اجل توظيف رأس المال في صناعة التسلح رغم بقاء الملكية الخاصة والارباح الخاصة . فالاستثمار وضمان ربح وسطي واستهلاك اسهم رؤوس الاموال الموظفة في هذه القطاعات كل هــذه الاشياء تجري على حساب مجمل رؤوس الاموال في الولايات المتحدة . ويدل مثال الطاقة الذرية الى اي حد تستطيع مشاكل استثمار رؤوس الاموال ان تشكل حاجزا في وجه التجديد التقني حتى في الولايات المتحدة نفسها . ورغم تقدم عدة سنوات في المجال العسكري فقد وجدت الولايات المتحدة نفسهـا بعد بضعة سنوات في المرتبة الثالثة في العالم فيما يتعلق بتطبيق الوســائل التقنية النووية . ولا تستطيع مع ذلك الاكتشافات العلمية والتحسينـات التقنية الحاصلة من البحث والانتاج في المجال العسكري ان لاتفيد القطـاع المدني لان سباق التسلح قد احدث تسارعا في سير التجديد التقني لا سيمـا في المجالات الالكترونية والكيمائية .

ونشر جان جاك سرفان شريبر في هذه المناسبة الجدول التالي للفترات

نجمت التناقضات التي لم يكن لها مكان في النموذج المثالي . من هذه التناقضات ان لمدراء المعامل في ظل النظام البيروقراطي للتخطيط وادارة الصناعة في عهد ستالين كمـا هـو حاليـا مصلحة مادية من شأنها ايقاف التجديد التكنولوجي . وقد شعر بذلك رجال الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي . فيما يتعلق في هذه النقطة انظر الى ارنست ماندل : « اصلاح التخطيط السوفيتي ومضامينه » . في مجلة الازمنة الحديثة . حزيران ١٩٦٥ .

الفاصلة بين الاختراع العلمي واستثماره الصناعي (٥) :

١١٢	سنة للتصوير الفوتوغرافي	١٧٢٧ — ١٨٣٩
٥٦	سنة للهاتف	١٨٢٠ — ١٨٧٦
٣٥	سنة للراديو	١٨٦٧ — ١٩٠٢
١٥	سنة للرادار	١٨٢٥ — ١٩٤٠
٦	سنوات للقنبلة الذرية	١٩٣٩ — ١٩٤٥
٥	سنوات للترانزيستور	١٩٤٨ — ١٩٥٣
٣	سنوات للدائرة المتكاملة	١٩٥٨ — ١٩٦١

بالاضافة الى ذلك دفعت صناعة التسلح الدولة الاميركية الى المساهمة بحصة كبيرة في تمويل نفقات البحث والتنمية . وقد قدرت مجلة ارباب العمل الفرنسية (باترونافرنسيه) نسبة هذه المساهمة بـ ٦٤ ٪ في الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ مقابل ٤٠ ٪ في الجمهورية الاتحادية الالمانية و ٣٧ ٪ في بلجيكا و ٣٠ ٪ في البلاد المنخفضة (هولاندا) . ومن الثابت ان مشاركة الحكومة هي اكبر في البلدين الاوروبيين اللذين يصنعان السلاح النووي مما هي في البلدان المذكورة : ٦٤ ٪ في بريطانيا و ٦٩ ٪ في فرنسا (٦) .

وبالتالي يمكن ان نستنتج ان التروستات الاميركية تمتلك ميزتين تتفوق بهما على منافساتها الاوروبية . فمن جهة تستطيع ان تنفق مبالغ اكبر في مجال البحث لانها اغنى وتتلقى مساعدات من الدولة اكثر مما تتلقاه منافساتها في اوروبا من جهة اخرى الامر الذي يفسر التقدم التقني الذي احرزته في مجالات كمجال الحاسبات الالكترونية واشعة ليزر والادوات العلمية . وقد عبر الاستاذ البريطاني تيتموس منذ عهد قريب (خلال انعقاد مؤتمر الرفاه الاجتماعي في بداية نيسان ١٩٦٧) واللورد باودن نائب مدير معهد العلوم

---

(٥) — سرفان شريبر : التحدي الاميركي . الناشر دينويل . باريس ١٩٦٧ . صفحة ٧٦ .

(٦) — مجلة ارباب العمل الفرنسية . تشرين الثاني عام ١٩٦٥ .

والتكنولوجيا عن قلقهما بخصوص هجرة الموظفين العلماء الى الولايات المتحدة (٧) . ويقدر الاستاذ تيتموس ان ما يقرب من (١٠٠٠٠٠) من الاطباء والعلماء والفنيين قد هاجروا الى الولايات المتحدة الامر الذي افسح لها المجال لتوفير ٤ مليارات من الدولارات لنفقات التخريج . ويمثل هذا المبلغ خسارة مساوية بالنسبة للبلدان الاخرى . وتقريبا ٢٠ ٪ من الزيادة السنوية في عدد الاطباء في الولايات المتحدة مصدرها البلدان الاجنبية التي تخرجوا من معاهدها التقنية . وتقدر اللجنة المنبثقة عن الاسرة الاقتصادية الاوروبية هذه النسبة بـ ١٥ ٪ في جميع الدول الاعضاء . الا ان هذه الارقام تقدر بصورة ادنى من الواقع الربح الذي تجنيه الولايات المتحدة والخسارة التي تتحملها البلدان الاوروبية لانه يجب ان تضاف الارباح الناجمة عن نشاط الباحثين الى التوفيرات المحققة في نفقات التعليم (٩) .

ويجب ان نبحث عن اسباب هذه الهجرة في الاجور العالية وشروط العمل

---

(٧) ــ لورد باودن : التضخم العلمي وهرب الادمغة : مجلة الازمنة الحديثة ايار حزيران ١٩٦٨ .

(٨) ــ لا يلحظ قطعيا وصول هذا العدد الكبير من العلماء والفنيين من قطاعات اوروبا الى الولايات المتحدة الدورة الخاصة بتمركز رأس المال الثقافي . لاننا في نفس الوقت نشهد ــ كنوع من التعويض ــ ورود عدد ضخم من الجامعيين الى اوروبا من آسيا وافريقيا .

في بريطانيا مثلا عدد متزايد من الوظائف الشاغرة في مصلحة الصحة الوطنية يشغله اطباء من الهند وافريقيا والانتيل . وعدد الممرضات من الكومون ويلث هو ايضا اكبر بينما يهاجر عدد كبير من الاطباء البريطانيين الى الولايات المتحدة .

ويلاحظ اللورد باودن ايضا نتيجة سلبية اخرى لهرب الادمغة وهي ان هذا الهرب يؤدي الى زيادة رواتب الموظفين العلماء في بلدان العالم الثالث ويوسع الفرق بين اجرة العمل اليدوي واجرة العمل الفكري . ففي بريطانيا يكسب رجل يمتهن الطب العام ٣٫٥ أمثال ما يكسبه عامل غير مختص بينما يكسب ٢٢ مثلا في غانا او اوغندا .

(٩) ــ حسب رأي باران وسوزي (الراسمالية الاحتكارية . ص ١٠٠ وما يليها) ارتفعت

الحسنة التي تقدمها حاليا الولايات المتحدة للعلماء والاطباء والفنيين (١٠) .

ومع ذلك يؤدي المنطق الداخلي لهذه الهجرة الى طريقة نموذجية خاصة بالتجمع الدولي للارباح ورؤوس ألاموال والثروة . وبامتلاك راس المال الثقافي للبلاد الاجنبية توفر الولايات المتحدة راس مالها الخاص الذي عوضا عن ان يستخدم لبناء كليات طب اضافية يمكن استخدامه من اجل انشاء مخابر جديدة واماكن بحث اخرى مما يزيد في تقدم الاقتصاد الاميركي من الوجهة التقنية . وهذا التقدم يجلب للمشاريع الاميركية ارباحا فائضة تفسح لها المجال كي تدفع للباحثين مكافآت اكثر سخاء من الشركات الاوروبية . وهذا بدوره سيجذب الى الولايات المتحدة باحثين جدد واطباء اوروبيين مما يمكنها من توفيرات جديدة في رأس المال الثقافي .

نفقات البحث والتنمية في الشركات غير المالية في الولايات المتحدة من ٥ر٢ مليار دولار عام ١٩٥٣ الى ١٢ مليار دولار عام ١٩٦٣ .

واذا قورنت بنفقات شراء الآلات والتجهيزات فانها ترتفع من ١٥ ٪ عام ١٩٥٢ الى ٣٧ ٪ عام ١٩٦٢ . ومع ذلك يجب ان نضيف الى هذه المبالغ نفقات البحث في القطاع العام التي ارتفعت خلال السنوات العشر الاخيرة من ٤٥ر٣ مليارات من الدولارات الى ٥ مليارات سنويا .

ونصل هكذا الى مبلغ من نفقات البحث يمثل تقريبا نصف النفقات التي صرفت من اجل شراء الآلات والتجهيزات . ولا يخلو من الصحة ما استخلصه رجال الاقتصاد من ان التقدم التقني هو في اصل زيادة ما يقرب من ٥٠ ٪ من الانتاج الوطني الاميركي ـ باسعار ثابتة ـ خلال السنوات الست الماضية .

(١٠) ـ كتب ويليام دوقلاس ـ وهو من اشهر المجندين للنوابغ ـ منذ مدة ليست بعيدة في مجلة العلم والحياة ان هرب الادمغة هو تعبير عن تفوق الفكرة على المادة . ومع ذلك يعلل في نفس المقالة اسباب الهجرة العلمية بالمكافأة الفضلى التي تقدمها الولايات المتحدة وبالتالي حسب رأي هذا المدافع الخيالي عن الاقتصاد الاميركي يجب الاعتقاد ان الفكر قد اختار مسكنا له في محفظة الاوراق النقدية .

ويمكن احصاء هذه النتيجة . فقد انفقت الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ لاجل البحث ٩٣٫٧ دولار محسوبة بالنسبة للفرد الواحد من السكان مقابل ٣٣٫٥ في بريطانيا و ٢٠ فقط في الدول الاوروبية الست . وخلال السنة نفسها من بين (١٠٠٠) عامل ١٠٫٤ استخدموا للبحث في الولايات المتحدة لقاء ٦ في بريطانيا واقل من ٤ في الدول الاوروبية الست . وارتفعت عام ١٩٦٥ النفقات الاجمالية للبحث والتنمية الى ١٣٫٤ مليار دولار في الولايات المتحدة مقابل ٥٫٨ مليار بالنسبة لاوروبا الغربية كلها بما فيها بريطانيا العظمى والسويد وسويسرا .

وفي الحقيقة بحسب تفسير هذه الارقام بتحفظ لان النفقات المادية الادنى ومكافآت العلماء الاقل تجعل الدولار الذي ينفق لاجل البحث في اوروبا اكثر قيمة من الدولار الذي يصرف في الولايات المتحدة . ومع ذلك لايمكن الا ان يظهر هذا الفرق فيما لو حددنا النسبة مع الانتاج القومي غير الصافي : ٣٫٣٪ من نفقات البحث عام ١٩٦٣ – ١٩٦٤ فيالولايات المتحدة تقابلها وسطيا ١٫٥٪ في اوروبا الغربية . ويجب ان نضيف الى ذلك ان قوة الفروع الاميركية المتزايدة في الصناعة الاميركية مستمرة في توسيع الفرق التكنولوجي لان الشركات الاميركية تميل طبعا الى تخصيص حصة الاسد للبيت التجاري الام فيما يتعلق في نفقات البحث .

ولا تصح اضافة الفرق التقني الذي يزداد عمقا ويباعد بين الصناعات الاوروبية والاميركية الى عدم المساواة الخاصة بابعاد تلك الصناعات التي يتأتى عنها هذا الفرق لان هذين العاملين يؤثر احدهما على الآخر من حيث تضاعف المنافع التي تنجم عنهما بالنسبة للمشاريع الاميركية في المزاحمة الدولية . وهذا يتضح تماما فيما لو لاحظنا ان المشاريع الاميركية التي هي اغنى قد توصلت هكذا الى تركيب عضوي مختلف لراس المال بفضل طرقها التقنية الاكثر تقدما (١١) بحيث انها تستطيع ان تنفق قسما

---

(١١) – حسب النظرية الاقتصادية الماركسية التركيب العضوي لراس المال هو النسبة

نسبيا اقل من رأسمالها للاجور وقسما اكبر للآلات والتجهيزات والمخابر .

وتتولد عن هذه الظاهرة دائرة جهنمية خاصة بتمركز راس المال الدولي لصالح الشركات الاميركية واضرارا بالشركات الاوروبية لان التركيب العضوي الاكبر لرأس المال الاميركي يفسح المجال لتحقيق ارباح فائضة تنشأ عن الاحتكار التقني الاميركي تلك الارباح التي تفسر سر نسبة فوائد (١٢) الشركات الاميركية المؤسسة في اوروبا التي هي في نفس الوقت اعلى من نسبة ارباح المشاريع الانتاجية في الولايات المتحدة ونسبة أرباح الشركات الاوروبية (١٣) . الامر الذي يترك المجال مفتوحا لندرك لماذا تحصل المشاريع الاميركية بسهولة كبيرة على الاموال اللازمة لتوسعها في اوروبا من سوق رؤوس

بين رأس المال الثابت (أي قيمة المواد الاولية والآلات والانشاءات الخ .. التي تدخل في قيمة البضاعة) من جهة ومجمل رأس المال المقدم الذي يتضمن الى جانب القيمة الثابتة القيمة القابلة للتحول أي النفقات التي تستخدم لدفع اجور العمال المنتجين من جهة اخرى . وفيما لو وزعت نسبة الارباح بصورة عادلة يحصل رأس المال ذو التركيب العضوي الاقوى على حصة من القيمة الزائدة اكبر من حصة رأس المال يستخدم اسلوبا تقنيا متخلفا .

انظر الى كلود ايفان : توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في اوروبا صفحة ٢٤٨ . يورد هذا الكاتب حالة صناعي فرنسي كبير يؤكد ان منافسه الرئيسي الاميركي يستثمر راس مال اكبر باربعة امثال ولكنه يحقق ربحا اكبر بأربعين مثلا .

(١٢) ـ حسب رأي سرفان شريبر تكلف الاجازات وبراءات الاختراع الخاصة بالآلات المنظمة اكثر من ١٥ ٪ من رقم اعمال الشركات التي تقوم بصنع هذه السلع في اوروبا .

(١٣) ـ اورد باران وسويزي في كتاب الرأسمالية الاحتكارية (ص ١٩٩ وما يليها) مقالا صحفيا للمجلة الاسبوعية الاميركية « نيوز اند وورد ريبورت واحد حزيران ١٩٦٤ » حيث لخصت نتيجة التحقيق الذي اجري لدى المشاريع الاميركية الهامة بهذه العبارات : « ان نسبة الارباح في الولايات المتحدة فيما يتعلق بنفس النشاطات هي ادنى مما هي في البلدان الاجنبية الاخرى . فقد حصلت بيوتات تجارية عديدة على نسبة ارباح في البلدان الاجنبية اعلى بضعفين مما هي في اميركا .

الاموال الاوروبية . فقد وظفت بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٦ فروع الشركات الاميركية في اوروبا ٢٢٫٥ مليار دولار ، ٢٫٢ مليار مصدرها التمويل المحلي الذاتي و ٥٫٥ مليار من استهلاك اسهم راس المال و ٩ من قروض منحت من السوق المالية الاوروبية او من اعتمادات قبلت برصدها مصارف اوروبية . والدليل على هذا ان فروع فورد الاوروبية نجحت في تمويل مجمل الاستثمارات بواسطة رؤوس اموال اوروبية (١٤) .

لقد شعر بهذا الوضع مدراء المشاريع والمصارف الاوروبية والسلطات المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية والحكومات الوطنية . فقد تأكد لديهم ان انشاء مشاريع اوسع لجعلها اقدر على المزاحمة هو ضرورة حيوية لهم ضمن اطار منافسات دولية حادة .

من كل جانب تنهال النصائح الى رجال الصناعة بالاندماج سواء اكانت هذه النصائح صادرة عن الجمعيات المهنية أم عن نقابات ارباب العمل الوطنية او الدولية للصناعة ام عن رجال الاقتصاد والسياسة .

انما السؤال الذي يجب ان يطرح هو : هل هناك امل بانشاء شركات عملاقة شبيهة بالتروستات الاميركية عن طريق دمج المشاريع الوطنية ؟ منطق الاقتصاد يجيب لا لاسباب واضحة .

ففي كتاب التحدي الاميركي الذي استطاع فيه ان يروج للجمهور ويقرب من فهمه وجهات النظر السائدة منذ زمن طويل في الاوساط الراسمالية

---

(١٤) ــ عن السندات التي صدرت بالدولار في اوروبا انظر الى بول انزيغ : القروض الاجنبية بالدولار في اوروبا ــ لندن ماك ميلان وشركاؤه ١٩٦٥ .

لقد ارتفع مجموع سندات الدين الاوروبية الصادرة عام ١٩٦٣ من ٢٤٦ مليون دولار الى ١٫٤ مليار عام ١٩٦٦ و ١٫٨٨ مليار عام ١٩٦٧ و ١٫٦٦ مليار خلال النصف الاول من عام ١٩٦٨ .

المحبذة للمشاريع الاوروبية ، حاول سرفان شريبر معتمدا على اقوال ماكنمارا وزير الدفاع الاميركي السابق ان يبرهن على ان الفرق التقني موجود في فن التنظيم والادارة اكثر مما هو في التكنولوجيا .

وحسب رايه ايضا ليست القدرة التنافسية العظمى للولايات المتحدة مرتبطة بثروتها الكبيرة لان الامر منحصر في عامل الذكاء والتنظيم(١٥) الافضل. ولكن اقامة البراهين هذه قادته الى تناقضات عديدة بالاضافة الى ان كتابه يتضمن معلومات كافية لدحض هذه النظرية .

ويجدر بنا ان نلاحظ ان اغلب الاكتشافات العظيمة الموجودة على عتبة الثورة الصناعية الثالثة يرجع اصلها الى باحثين اوروبيين . وهذا لا ينطبق على انشطار الذرة فقط لان اول نظام للمصورات المثقوبة والمعالجة الميكانيكية للمعلومات رسمت خطوطه الاولى في اوروبا وبصورة ادق في المانيا في منتصف الحرب الماضية . وهذا يعني ان اوروبا لاتخلو من الادمغة .

وحتى في حقل التجديد الصناعي لم تكن اوروبا متخلفة بالنسبةللولايات المتحدة فقد سبقت بريطانيا الولايات المتحدة في مضمار الاستخدام الصناعي للطاقة الذرية وباعت البيونات التجارية الاوروبية حاسبات الكترونية فينفس الوقت الذي باعت فيه الشركات التجارية الاميركية .

---

(١٥) ـ سرفان شريبر صفحة ٤١ و ٨٨ و ٨٩ و ٢٠١ و ٢٠٥ . ويدافع عن نفس وجهات نظر ماك نمارا جون ديبولد الخبير الاميركي في الحسابات الالكترونية . ولكنه استوعب بصورة افضل مشكلة التنظيم بتأكيده أن اوروبا تنقصها خصوصا الملاكات المتوسطة (الكادرات) التي تستطيع تحليل المصورات المثقوبة . وفي الولايات المتحدة يوجد ١٥٦٠٠٠ ملاكا وسيبلغ عددها ٤٧٠٠٠٠ عام ١٩٧٠ (صحيفة لوموند ١٥/١٦ تشرين الاول ١٩٦٧) . وفيما يتعلق برجال الصناعة الاوروبيين انظر الى مؤلف دافيد قرانيك : المشاريع الاوروبية من يديرها وكيف تدار ؟ باريس ١٩٦٤ .

ومنذ عام ١٩٥٣ اخذ مشروعان بريطانيان يصنعان الآلات الحاسبة الالكترونية المعدة للبيع الى جانب شركة فرنسية وشركة المانية غربية ومشروعين اميركيين .

ومنذ عهد قريب شوهدت الشركة الاميركية ويستينق هاوس وهي تقوم بمحاولات من شأنها حمل الباحثين البريطانيين الذين انشأوا مفاعلا سريعا يضمن سوقا رائجة هامة عام ١٩٧٠ على ترك عملهم في بريطانيا الامر الذي يدل على عدم وجود سبق اميركي في ذلك الظرف (١٦) . ويجدر بنا ان نلاحظ ايضا ان المانيا الغربية بدأت بتصدير مولدات نووية (الاول الى الارجنتين عام ١٩٦٨ وان سلسلة هذه المفاعلات السريعة التي ستصنع من الآن حتى عشر سنوات يتوقع ان تصبح دجاجات ذات بيوض ذهبية حوالي عام ١٩٨٠ (١٧). وحتى في مجال الاجهزة العلمية حيث بقي تقدم الولايات المتحدة هاما ـ ٦٥٪ من انتاج البلدان الرأسمالية الكبيرة عام ١٩٦٥ ـ اصبحت نسبة الزيادة السنوية للمبيعات بين عام ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، ٤ر١٢ ٪ في المانيا و ٨ر١٣ ٪ في اليابان و ٥ر٢٣ ٪ في بريطانيا و ٥ر٣٤ ٪ في السويد مقابل ٥ر٦ ٪ في الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٦٦ تجاوز مجمل صادرات الدول الرئيسية السبع المنافسة للولايات المتحدة (المانيا واليابان وبريطانيا والسويد وفرنسا وايطاليا وبلجيكا) صادرات الولايات المتحدة نفسها .

ان التقدم الحاسم الذي احرزته التروستات الاميركية في حقل الحاسبات الالكترونية مصدره رؤوس أموالها الضخمة وارباحها العالية التي افسحت لها المجال كي تقوم بمخاطرات كبيرة . وفي الواقع تتطلب الصناعة التقنية في اول الامر المخاطرة بالاموال (فالتروست ايبم اضطر الى توظيف ٥ مليارات من الدولارات خلال الاربع سنوات التي استغرقها صنع سلسلة الحاسبات الاخيرة دون ان يكون الربح مضمونا في هذا المضمار . فأي مشروع أوروبي يستطيع ان يسمح لنفسه بمخاطرة كهذه ؟) . وحتى لو كانت مخابرها في

---

(١٦) ـ الايكونوميست ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ . السانداي تايمز ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧.

(١٧) ـ ايكوديلابورس (صدى البورصة) ١٤/١٣ تشرين الاول ١٩٦٦ .

وضع متخلف (١٨) فانها تستطيــع هكذا ان تقوم بشراء براءات الاختراع والخبرات والفنيين . ومــا تبقى كان من عمــل الربح الذي تضمنه الدولــة للمشاريع التي تعمل لصالح التسلح . وبالتالي فان القوانــين التي اوضحها ماركس منذ مئة عام اي قوانين المنافسة وتجمع رؤوس الاموال وتمركزهــا هي التي تعلل تفوق الولايات المتحدة لا القوى الخفية الروحية . واذا صــح التحدث عن الفروق فيما يتعلق بالتجديد الصناعي فيجب ان نفهمه هكذا : يمتلك رأس المال الاوروبي الوسائل الفكرية والتقنية من اجل تجديدصناعي سريع ولكن تنقصه حتى الآن الوسائل المالية (١٩) .

---

(١٨) ــ عدد كبير من الاختراعات والتجديدات التقنية في الولايات المتحدة ما زال يطبق في مشاريع ذات حجم متوسط تقوم بدور التجربة التي لفت النظر اليها روزا لوكسمبورج . ولا تطبق التروستات الاحتكارية هذه الاختراعات والتجديدات التقنية الا اذا كان نجاحها مضمونا . ويلمح الاستاذ الهولندي كيستماكر ابو الاسلوب التقني للقوة المركزية النابذة على الدورالمفتاح لهذه المشاريع في التقدم الذي احرزته الولايات المتحدة لا سيما في مضمار الاجهزة العلمية (هيت بارول) ــ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(١٩) ــ المقالة التي بحث فيها كلوس هنريك ستاندك في مجلة اوروبا ارشيف الفرق التقني بين اوروبا والولايات المتحدة تتضمن مراجع كافية في هذا الموضوع . لنذكر بصورة خاصة كتاب فريمان ربونج : البحث والجهود المبذولة من اجل التنمية في اوروبا الغربية واميركا الشمالية والاتحاد السوفياتي باريس ١٩٦٥ .

الفصل الرابع

التداخل الدولي لرؤوس الأموال في الاسرة الاقتصادية الأوروبيّة

تفرض المنافسة تجمع رأس المال ويتصرف رجال الصناعة الاوروبية وفق ما جاء في تنبوءات ماركس فيما يتعلق باندفاع التداخل الدولي لرؤوس الاموال الاوروبية بصورة واسعة من اجل التفوق على أتجاه تجمعها ضمن الاطار الوطني (١) .

---

(١) ـ تحتدم المنافسة طرديا مع رقم اعمال رؤوس الاموال المستثمرة وعكسيا مع ضخامتها وتنتهي دوما بافلاس عدد كبير من صغار الرأسماليين الذين يباد قسم من اموالهم وينتقل القسم الآخر الى ايدي المنتصر في هذه المنافسة .

ويخلق نمو الانتاج الراسمالي قوة جديدة كليا وهي الاعتماد المالي الذي في اصله يدخل بصورة خفية كمساعد متواضع لتجمع رؤوس الاموال ثم يصبح بعد حين سلاحا رهيبا في حرب المنافسة ويتحول اخيرا الى تنظيم آلي اجتماعي من اجل تمركز رؤوس الاموال .

وكلما نما التجمع والانتاج الراسماليان كلما انطلق الاعتماد والمنافسة اللذان هما اقوى عاملين في التمركز المالي .

كارل ماركس : كتاب الراسمال : ترجمة روا ـ الكتاب الاول المجلد الثالث . ص. ٦٧ـ٦٨

وتتطلب بعض القطاعات استثمار اموال ضخمة لاجل انتاج مربح لدرجة ان شركات من نوع واحد داخل بلاد واحدة لاتستطيع ان تجمع رؤوس الاموال اللازمة . والمثال على هذا في مجال صناعة الطائرات الطائرة التي هي اسرع من الصوت وكذلك السفر البحري والمواصلات الفضائية اللاسلكية . ففي الحالة الاولى قد يكون للمشروع الفرنسي البريطاني وحده (صنع طائرة الكونكورد) نصيب في أن يحافظ على نفس مستوى المشاريع الامريكية والروسية المماثلة . وفي الحالة الثانية والثالثة يتطلب مشروعا ايلدو وايسرو تعاون جميع الدول الرأسمالية الاوروبية الغربية فيما وراء حدود السوق الاوروبية المشتركة(٢). ويبدو في النهاية ان انتاج القوة النووية لاغراض سلمية غير مربح على اساس وطني وانه يجب الاتجاه نحو تأسيس معمل أوروبي في هـذا القطاع ايضـا .

لقد برهن التقدم في الصناعة الذرية ان نمو القوة المنتجة يهدم اطار الملكية الخاصة . فلا بلد رأسمالي يكون بمقدوره ان يقوم بصناعة نووية يمولها فقط رأس المال الخاص دون مساعدة ولا تمويل من الدولة . والآن يعود الدور الى صناعة الطيران وصناعة الفضاء لتثبيت صحة العبارة التي تقـول ان نموا

---

(٢) ــ هدف مشروع ايلدو صنع صاروخ اوروبي : اوروبا) ١ (يبنى الطابق الاول من قبل بريطانيا والثاني من قبل فرنسا والثالث تبنيه الجمهورية الاتحادية الالمانية . وعلى ايطاليا ان تصنع الاقمار الاصطناعية الاختبارية وعلى بلجيكا ان تبني محطات الارشاد الارضيـة وعلـى هولاندا ان تصنع المقاييس اللاسلكية ذات المدى البعيد .

مشروع ايسرو الذي يهدف الى وضع الاقمار الاصطناعية في مدار حول الارض من اجـل الاتصالات اللاسلكية البعيدة المدى تموله المنظمة الاوروبيـة للابحاث الفضائية التي يشـترك فيهـا عشرة بلدان . ويتوزع اشتراكها في تمويل ايسرو حسب ماورد في تايمـز لنـدن ٨ ايار ١٩٦٧ كما يلي :

بريطانيا ٢٥ ٪ الجمهورية الاتحادية الالمانية ٢٢٫٥ ٪ فرنسـا ١٩٫١٤ ٪ ايطاليـا ١١٫١٧ ٪ السويد ٥٫١٧ ٪ بلجيكا ٤٫٤٢ ٪ هولاندا ٤٫٢٤ ٪ سويسرا ٣٫٤٣ ٪ الدانيمرك ٢٫٢١ ٪ . ودولة عاشرة تساهم بنسبة ٢٫٢٦ ٪ غير موجودة في هذا الجدول وهي اسبانيا .

تجتاز حاليا ايلدو وايسرو ازمة سنتحدث عنها فيما بعد .

القوى المنتجة لا يفجر اطار الملكية الخاصة فحسب بل ايضا حدود الدولة . ولذا يستحيل في اوروبا صنع طائرات أسرع من الصوت واقمار اصطناعية دون تمويل من الدولة وتعاون دولي .

ولا شك ان انتشار التقنية في أوروبا سيضاعف الحالات التي يخضع فيها الانتاج المربح أطلاقا لتداخل رؤوس الاموال الدولي ولكن اذا وضعنا جانبا هذه الحالات ستكون القطاعات التي تلفت النظر هي القطاعات التي يكون فيها انشاء المشاريع ذات الحجم المتوسط خاضعا نسبيا لا اطلاقا الى تدويل رؤوس الاموال .

نظريا يمكن ان نتصور ان الرأسمالية الالمانية الغربية او الفرنسية او الايطالية قد تستثمر اموالا كافية لانشاء في كل بلد من البلدان الثلاثة شركة تصمد للمنافسة في مضمار الآلات المنظمة . ولكن هذه الفرضية لا يمكن تحقيقها لسببين . فمن جهة تتناقض مع مبدأ توزيع المخاطرة اي انه يمكن توظيف اموال في فرع ما اكثر من المعقول اذا كانت هناك أمكانية للربح . ومن جهة اخرى يؤدي وجود الشركات الثلاث معا الى فيض من الانتاج لانه لا يوجد في اوروبا عدد كاف من المشترين لسلع مشاريع ثلاثة من هذا النوع . فتنجم عن ذلك ضرورة نسبية لتداخل راس المال الدولي على هذا المنوال : في الفروع الصناعية التي يتزايد عددها باستمرار لا وجود على سوق معينة الا لعدد محدود من الشركات التجارية المربحة وبالتالي لا مكان في السوق الاوروبية المشتركة لاربعة او خمسة مشاريع كبرى في هذه الفروع .

ويعطينا سرفان شريبر مثالا مأخوذا عن التقنية الحديثة وهو الدارات المتكاملة . فحاليا لا تستطيع السوق الاوروبية المشتركة بكاملها ان تمتص سوى ٢٥٠٠٠ من هذه المركبات . الا ان الخبراء يقدرون ان الانتاج لا يدر بالفائدة الا عندما تباع مليون وحدة من هذه المركبات وبالتالي لا مكان في اوروبا الا لمشروع واحد في هذا الحقل بالاضافة الى (٣) انالانتاج لاتجنى منه فائدة

---

(٣) ــ سرفان شريبر : التحدي الاميركي صفحة ١٥٤ .

الا في الاعوام ١٩٧٠ – ١٩٨٠ . وحتى داخل بعض القطاعات التي يمكن ان تتواجد فيها شركتان او ثلاث شركات كبيرة ، تكون الفوائد الناجمة عن التعاون والاندماج واضحة لدرجة انه لا يبدو ممكنا ان تتساوى بابعادها وبالتالي بقدرتها على المنافسة مع الشركات العملاقة الاميركية دون ان يحصل الاندماج .

لهذا السبب بدأ الاتجاه لتداخل رؤوس الاموال الدولية يرتسم في الوقائع: فبالاضافة الى المثالين المذكورين أعلاه والمقتبسين من التصوير الفوتوغرافي وصناعة الحديد نستطيع ان نورد سلسلة كاملة من الامثال . انما اندماج ثلاث شركات مالية اي شركة امبان البلجيكية والشركتين الفرنسيتين شتيدر ومصرف الهند الصينية هو من الاهمية بمكان لانه مثال للدمج المباشر لشركات مالية هامة من جنسيات مختلفة (٤) .

ولا بد لنا ان نورد في هذا الصدد امثلة عن التعاون المتزايد والنشاطات المشتركة لمختلف جماعات مالية ومصارف في اوروبا الغربية . لقد اقامت ستة من مصارف الاعمال الفرنسية تشاركات متصالبة مع جماعات مالية اوروبية اخرى : مصرف روتشيلد مع الكوبفا الايطالي (الذي تخضع لرقابته شركة فيات) ومصرف الهند الصينية مع الكوفينيندوس البلجيكي (الذي

---

(٤) – من الواضح ان هذا التداخل الدولي لرؤوس الاموال ضمن الاطار الاوروبي لا يقتصر على بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية . يذكر مينو وسيد جانسكي (اوروبا الاعمال صفحة ٦٤) تأسيس شركة المنتجات المبردة (فيندوس انترناشيونال) من قبل التروست السويسري نستلة بالتعاون مع الجماعة الاسكندنافية مارابو – فريا بينما أمتلك التروست الكيمائي السويسري سيبا بعد أن اندمجت فيه الشركة الفرنسية لوميتر الشركة البريطانية للمعدات الفوتوغرافية (ايلفورد) بالتعاون مع التروست البريطاني (اي. سي. – أي) . ويبدو ان صناعة المعدات الفوتوغرافية تشير الى ان لها مكانا خاصا في التجمع الدولي لرؤوس الاموال لانه بالاضافة الى اندماج اجفا – جيفارت وسيبا – لوميير – ايلفورد يجب ان نلاحظ دمج الشركة الايطالية فيرانيا من قبل التروست الاميركي مينيزوتا مينينق اندمانوفاكتورينق .

يخضع لرقابته مصرف بروكسل) ومصرف ورس مع البوتسا ومصرف كوربوراشيون (جماعة اوبن هيمر) ودى نوفليز شومبرجر ومالى مع المصرف الالماني ديل برويك والاتحاد الاوروبي الصناعي المالي مع مارين ميدلاند . وادخل ايضا الى اوروبا الاسلوب التقني لاعارة التجهيزات الصناعية من قبل شركة انترليز التي اشترك في تأسيسها كل من مصرف بروكسل ومصرف الهند الصينية ومصرف ايطاليا التجاري ومصرف كريديتو الاسباني والمصرف البريطاني هامبرو بروس ومصرف الماني غربي ومصرف هولاندي . واسس التروست اوروفينانس من قبل الشركة العامة البلجيكية ومصرف دوتش ومصرف ايطاليا والمصرف السويسري ومصرف هولاندي .

الايروسنديكا المؤسسة في باريس عام ١٩٥٨ والتي انشأت مصرفا لتوظيف رؤوس الاموال والتي تهتم بنفس الوقت بالتحاليل المالية والاستثمارات المباشرة يرجع الفضل في تأسيسه الى ستة مصارف من السوق الاوروبية المشتركة وهي برلينر هانديلز جيزيل شافت (المانيا) والميديوباتكا (ميلانو) ومصرف لامبير (بروكسل) ومصرف بيرسون (امستردام) ومصرف فرنسا التجاري والشركة المالية (كومباني فينانسيير) (باريس) . وفي عام ١٩٦٧ اسست الشركة المالية الاوروبية التي تحدد أن يكون مجال نشاطها سوق العملات الاوروبية وان يكون هدفها تمويل الشركات الاوروبية . وكان المحرك الاول لتأسيس هذه الشركة مصرف دريسدنر ومصرف لافورو الوطني (ايطاليا) ومصرف الجيمين نيديرلاندس (هولاندا) ومصرف (الولايات المتحدة) .

واسس المصرف الاوروبي للاعتمادات ذات الاجل المتوسط من قبل المصارف التالية : مصرف دوتش (المانيا الاتحادية) والمصرف الليوني والشركة العامة (فرنسا) ومصرف امستردام ـ نوتردام (هولاندا) والمصرف التجاري الايطالي ومصرف ميدلاند وصمويل مونتاجو وشركائه (بريطانيا) .

وعقدت شركات تأمين كبيرة اتفاقات تعاون فيما بينها ونخص بالذكر منها فئة باريس (اول زمرة خاصة فرنسية) والاليانز ميونشنر (اول زمرة المانية) والكوميرشيال يونيون (بريطانيا) . ويجدر بنا ان نلاحظ ايضا ان المصرف الثاني البلجيكي اي مصرف بروكسل يشترك في مجلس ادارته مدراءمصارف اوروبية يمثلون مصرف بركليس (بريطانيا) والكريدي ليونيه (فرنسا) ومصرف ميس في هوب (هولاندا) واتحاد المصارف السويسرية .

وقد اتضح اتجاه التداخل المتزايد للجماعات المالية الاوروبية فيما بينها بصورة واضحة في الاشتراك المقرر عام ١٩٦٨ من قبل مصرف دوتش ومصرف امستردام ـ نوتردام ومصرف الميدلان ومصرف ايطالي في تأسيس مصرف بلجيان أميركان بنك كور الذي تسيطر عليه الجماعة المالية البلجيكية (الشركة العامة) وبالتالي اصبح هذا المصرف اقوى مصرف اوروبي في الولايات المتحدة .

ويجدر بنا ان نلاحظ العدد المتزايد باستمرار لمشاريع الاسرة الاقتصادية الاوروبية والبلدان الاوروبية الاخرى التي وافقت على ان تتعاون تعاونا وثيقا مع مثيلاتها في البلدان المجاورة .

وهكذا حصل تعاون بين تروست الكيمياء الفرنسي (رون بولنك) ونده الالماني باير . وكان لتروست الكيمياء الالماني الكبير فارب ويرك هويشست نصيب هام في شركة روسل او كلاف التي تحتل المرتبة الثانية في المستحضرات الصيدلانية في فرنسا . وتبني شركة البترول الفرنسية مع الشركة الالمانية هويلس (التي اصبحت على وشك الاندماج في تروست باير) معملا لعديد الايتيلين في الهافر .

ومنذ عهد قريب اشتركت باير وباديش انيلين وفارب ويرك‌هويشست (الشركات الثلاث التي خلفت الايق‌فاربن) والشركتان الفرنسيتان طوهلمان وبروجيل والبيت التجاري البلجيكي بيتروشم في تأسيس شركة لتصدير الايتيلين واوكسيد البروبيلين اطلق عليها اسم قليكولكس . وبنت الشركة

الالمانية ونترشال والشركة الفرنسية للبوتاس والاسمدة الكيمائية في اوتمارشم قرب مولهوز في الالزاس معملا لصنع الامونياك والسماد الكيمائي .

وقررت الشركة الالمانية اوسرام والشركة الهولاندية فيليبس وشركتان فرنسيتان (احداهما اشتراها الاميريكيون في ذلك الحين) الاشتراك من اجل تأسيس معمل مصابيح مزود بأحدث الطرق التقنية . وردا على الاتفاق المبرم بين سيمنس وبوش اللتين تسيطران على سوق البرادات الالمانية تشاركت الايج ـ تيليفونكن وهي اهم منافسة لهما في المانيا مع المصنع الايطالي زانوسي بغية حفظ مكانها في سوق الاجهزة الكهربائية وتوسيعه .

ويبحث الامر الآن من اجل أن يأخذ التروست الهولاندي فيليبس حصة في اكبر شركة ايطالية لصنع الادوات المنزلية الكهربائية (اينيس) . وتشارك كل من التروست السويسري براون بوفيري والتروست الالماني كروب كي يصنعا معا مفاعلا نوويا .

واشترت معامل كبريزو للحديد بالاشتراك مع التروست الالماني هانوماق اكثرية الاسهم في الاستروفيات (في النمسا) . وانشأت الشركة البلجيكية (اسيك) والشركة العامة للكهرباء (فرنسا) والشركة نيديرلاندس الخاصة بصنع الكابلات (هولاندا) شركة كوديكا في بلجيكا .

وتشاركت شركة الطيران الفرنسية داسو مع الشركة الهولاندية فوكر والشركة البلجيكية سابكا بينما كانت تصنع داسو بالاشتراك مع فيات طائرة نفاثة مدنية تستوعب ١٣٠ محلا وبالاشتراك مع الشركة الالمانية دورنيه طائرة مدرسة عسكرية . ولا حاجة للتعليق على شركة فيات ـ ستروين .

وفي مجال الالتزامات الدولية لمشاريع كبيرة في الهندسة المدنية جميع المتنافسين هم منذ الآن وصاعدا من الشركات الدولية . وفازت على التوالي بالتزام بناء سد كيبان على الفرات في تركيا وسد منتارو في انبيرو وسد تاربيلا على نهر الهندوس في الباكستان الشركة الايطالية امبريجيليو (التي كان من وراءها فيات والشركة العقارية ايموميبلياري الخاضعة لرقابة الفاتيكان

وشركات اخرى ايطالية) بالاشتراك مع الشركة الفرنسية سيترا . ففي الحالة الاولى وقفت ضدها مجموعة من الشركات الانقلو اميركية وفي الحالة الثانية مجموعة انكليزية المانية وفي الحالة الثانية مجموعة انكليزية المانية وفي الحالة الثالثة مجموعة المانية سويسرية .

وعقد اتفاق بين التروست الهولاندي (اكو) والتروست البلجيكي(اوسب) بمقتضاه يلمج اكواليه معامل فابيلتا البلجيكية للمنسوجات التركيبية بينما يلمج اوسب اليه معامل اشباه السيليلوز الهولاندية .

وليس هذا التطور من قبيل الصدفة . فمنظمات ارباب العمل والسلطات المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية تعترف بضرورة تداخل رؤوس الاموال وترغب بان يتقدم هذا التداخل بصورة اسرع . وقدمت المنظمة المركزية للصناعات في الاسرة الاوروبية (اونيسيه) الى لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية في نيسان ١٩٦٥ مذكرة طلبت فيها اصدار تشريع يسهل اندماجات المشاريع الدولية ضمن الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وقد لاحظت المذكرة بقوة انه يجب على اللجنة ان تكرس نشاطها الاساسي لمساعدة المشاريع على التوسع . وقدمت مذكرة في هذا الصدد ايضا في صيف عام ١٩٦٦ . وطالبت غرفة التجارة الدولية من جهتها في تصريح تشرين الاول عام ١٩٦٥ بتسهيلات للمشاريع التي ترغب بالاشتراك بالاندماجات الدولية . وعبر كل من الاستاذ سيقفريد رئيس أتحاد ارباب العمل الالمانية الفيدرالية وامبراوز رو نائب مدير شركة (سنيف) تقريبا في نفس الوقت عن اهتمامهما بانشاء شركات اوروبية .

انما انشاء هذه الشركات الاوروبية يثير مشاكل معقدة كل التعقيد من حيث تطبيق القانون التجاري والقانون المالي .

وهذه المشاكل هي بعيدة كل البعد عن ايجاد اي حل لها (٥) . لان هناك

---

(٥) ـ نشر الصحفي الفرنسي بول فابر في صحيفة لوموند (عدد ٢٩ تموز وما بعده) سلسلة من المقالات حلل فيها هازلا الصعوبات التي تعرقل تأسيس الشركات الاوروبية . وابدى

خلافا في تشريع كل من البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبيــة . ففي المانيا وهولاندا يمنع دمج الشركات الوطنية في شركات مركزها الرئيسي في بلد اجنبي (٦) . ولذا ابدت لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية رغبتهــا في اقامة نظام جديد للشركات الاوروبية بينما ترغب بعض الاوساط ولا سيما في فرنسا في ايجاد حل وسط يتضمن ادخال فقرات متماثلة في قانون كل مــن البلدان المعنية تسمح بانشاء شركات من نموذج اوروبي . وبالتالي تدل كــل حالة من هذه الحالات بصورة جلية على انه يتحتم على القانون اي النظــام العلوي للمجتمع ان يتكيف عاجلا او آجلا مع الوقائع الاقتصادية (مع علاقات الانتاج وبنية المجتمع التحتانية) (٧) .

ويكمــن في المسألة المطروحة من قبل الشركات الاوروبية الخطر التشريعي الناجم عن تواجد قانون تجاري وطني وقانون تجاري دولي . ولذا ابــدت الحكومة الفرنسية رغبتها بتعيين حد كمي ادنى لانشاء شركات اوروبية بينما كانت تفضل الجمهورية الاتحادية الالمانية ولجنــة بروكسل وضع معايــير نوعية لا تسمح بتأسيس شركات اوروبية الا في بعض القطاعات ذات الميول الاوروبية (صناعة الطائرات الخ . .) (٨) .

ومع ذلك ليس النظام القانوني هو العقبة الوحيدة في الطريق الذي يؤدي

ايضا وجهات نظر متشائمة في عدد ٢١/٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٥ من هذه الصحيفة عن التقــدم الذي احرز حتى الآن من اجل اصدار تشريع تجاري اوروبي .

(٦) ــ النشرة الاقتصادية لشركة المصرف العامة . بروكسل عدد حزيران ١٩٦٦ .

(٧) ــ ملخص المذكرة التي اصدرتها لجنة الاسرة الاقتصــادية الاوروبية في صــدد انشاء شركات تجارية اوروبية تلي من قبل عضو اللجنة السيد فون دير قروبين اثناء انعقاد مؤتمر صحفي في ٣ ايار عام ١٩٦٦ ونشر في صحيفة لوموند ــ ٤ ايار ١٩٦٦ .

(٨) ــ الايكونوميست ١٤ تشرين الاول ١٩٦٧ .

ايكودي لابورس (صدى البورصة) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

الى الشركة الاوروبية بل توجد ايضا المشاكل التشريعية الخاصة ببراءات الاختراع وكذلك المشاكل التي تثيرها التشريعات المالية المختلفة في البلدان الاوروبية الست . وكل هذه المشاكل متشابكة لدرجة ان لا امل في ايجاد حل لا حداها قبل ايجاد حل شامل بمجملها .

وتاريخيا كان انشاء السوق المشتركة نتيجة تجمع رؤوس الاموال في اوروبا . ومنذ زمن طويل كانت القوى الاساسية المنتجة تتعرض لخطر الاختناق ضمن اطار الدولة الضيق وهذا يتضح خصوصا في المانيا . فبعد الفشل مرتين في التوسع عن طريق العنف نحو الشرق تحاول القوى الانتاجية في المانيا الغربية الآن الخروج من حدودها الضيقة الوطنية لتشق ممرا سلميا نحو الغرب بأساليب تجارية .

وتحاول البورجوازية الاوروبية بتنظيم منطقة اوسع للتبادل الحر ان تتغلب جزئيا وموقتا على النزاع الداخلي بين طريقة الانتاج الراسمالي والدولة القومية البورجوازية .

ولكن نشوء الاسرة الاقتصادية الاوروبية ادى بدوره الى طريقة جديدة لتجمع رأس المال . فكلما انشئت سوق موحدة اوسع يصبح التنافس اشد جارا وراءه بصورة آلية تمركز رؤوس الاموال وتجمعها .
وحتى دون ان تدخل في الحساب المنافسة مع الراسمالية الاميركية فان سوقا اوسع يمكن من احداث وحدات انتاجية اكبر وتجمع لرؤوس الاموال اكثر وتحديد منطقي لمحل الانتاج افضل واستعمال لوسائل النقل اوفر .

ان انشاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية لم يعط حتى الآن النتائج المتوقعة في مجال تجمع رؤوس الاموال ويعود ذلك الى الصعوبات التشريعية التي يلاقيها دمج الشركات الاوروبية او تاسيسها والى الظرف الاقتصادي بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٤ الذي لم يشعر بحاجة اقتصادية لراس مال ضخم يكون

اثره اقوى واستعماله المنطقي افضل (٩) . وكلما خفت آثار الموجة الطويلة لذلك الظرف الاقتصادي كلما انخفضت نسبة الارباح وزادت شدة المزاحمة الاميركية واقتربت اللحظة التي سيبدأ فيها رأس المال الاوروبي الضخم في اعتبار المشاكل الناجمة عن تحديد محل الانتاج من زاوية القدرة على جني الارباح لا من زاوية السياسة الوطنية والاجتماعية .

ويعطينا التراجع الحديث العهد عن السياسة الاقتصادية القوميـــة في المانيا مثالين للدلالة على ما سبق وذلك عندما ارادت تروستات الكيمياء الكبيرة ان تعمل من مرفأ انفرس عاصمة للصناعة الكيمائية الاوروبية (وتروست باديش انيلان ذهب في تفكيره حتى نقل مركزه الرئيسي الى هذا المرفأ) وعندما هددت تروستات صنع الحديد في الرور بنقل منشآتها الى الساحل الهولاندي (سائرة هكذا في الاتجاه العام لصناعة الحديد البحرية) . ومن الاكيـد ان هذا لايعني في كل حالة من هذه الحالات سوى تهديد لا يتحقق على الارجح في الاشهر القادمة ولا في السنوات التالية لانه لايمكن وضع تشريع حقيقي للتجارة الاوروبية قبل مرور عدة سنوات .

انما هذه الامثلة تبين الاتجاه العام لطريقة التطور التاريخية وتكشف عن اتجاه معين ــ حتى ولو انه ما زال في طور التكوين ــ وتسمح في نفس الوقت بادراك افضل للاتجاهات المعاكسة التي يثيرها هذا التطور .

ولا يمكن الخلط بين هذه الاتجاهات المتعاكسة والقانون العام الخـاص بجمود الوعي الذي يبين ان الوعي الجماعي للطبقات الاجتماعية والامم مقطور بالوقائع الاجتماعية الاقتصادية وهذا فحواه ان عددا من الاوساط البورجوازية الكبيرة منها والصغيرة ما زال يفكر بعبارات الانفرادية القومية حتى ولو لم

---

(٩) ــ في مذكرة كتبت بمناسبة الذكرى العاشرة لانشاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية عبر مصرف لامبير (بلجيكا) عن رأيه في ان حركة جمع رؤوس الاموال المتوقعة في هذه الاسرة لم تتوسع توسعا كافيا .

بعد هذا يناسب مصالحها القومية (١٠) .

وهذا بالاحرى يعني ان الدعم الموقت العجيب تقريبا ـ من وجهة النظر البورجوازية ـ للنظام الاجتماعي الراسمالي في اوروبا خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية يستند على توازن دقيق جدا خاص بمركبات اقتصاديةوسياسية واجتماعية هذا التوازن الذي يمكن ان يتحطم عن طريق تنظيم منطقي جذري للصناعة الكبرى داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

وحاليا اثارت ازمة النظام الاقتصادي اضطرابات اجتماعيـة في مناطق الدول الاوروبية الست المختصة في الصناعات القديمة لا سيما في الفالوني (بلجيكا) وشمالي فرنسا وحوض اللوار الصناعي (فرنسا) وفي جنوه وتريستا (ايطاليا) الامر الذي ادى الى اضراب عام في بلجيكا عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ والى ثورة محلية في تريستا عام ١٩٦٥ (١١) . وتتأهب حاليا ازمة مماثلة للاندلاع في الزور . فاذا ثبت هذا الاتجاه فان ذلك قد يؤدي الى زعزعة التوازن الاجتماعي للراسمالية الاوروبية .

ومن الخطأ اذن ان تنعت بالرجعية اوساط البورجوازية الكبيرة التي تعارض الوقائع الاقتصادية البحتة باعتبارات أجتماعية سياسية لان لديها

---

(١٠) ـ لا يجب ان ينسينا هذا وجود مصالح متباينة الاتجاهات داخل البورجوازية الاوروبية . فمثلا تعارض المشاريع الصغيرة والمتوسطة تداخل رؤوس الاموال الدولي لانها تخشى تدخل الدولة المتزايد في شؤون الانتاج .

دوفرجي : لوموند ٢٩ و ٣٠ تشرين الاول ١٩٦٧ .

(١١) ـ متاريس ظهرت من جديد في شوارع ترستا في حزيران عام ١٩٦٨ وكان سببها نفس الظاهرة .

نظرة اوسع واكثر واقعية لمجمل مصالحها الطبقية من رجال الصناعة والمال الذين يريدون ان يستمروا بالتقدم مهما كلف الامر .

ومع ذلك يبين لنا التحليل النهائي ان لا مجال لارباب العمل ان يختاروا بين خطتين (ألواحدة مرنة والاخرى شديدة) بل انه يوجد تناقض واقعي وبالتالي لايمكن ايجاد مخرج لهذا التناقض من حيث وجهة نظر المصالح الطبقية لراس المال الكبير الا اذا ادخل عامل الدولة في التحليل .

●

الفصل الخامس

الدولة القومية والتنافس الدولي والتداخل الدولي لرؤوس الأموال في الأسرة الاقتصادية الأوروبية

من الشائع ان يشاهد ان البورجوازية قد بدلت اساسا موقفها تجاه الدولة . فمنذ زمن طويل قد انتهى عهد « دعه يعمل دعه يمر » .

وفي ايامنا هذه لا يستطيع النظام الاجتماعي الاقتصادي الراسمالي ان يبقى على قيد الحياة دون تدخل دائم متزايد من الدولة (١) . فلا تنحصر مهمة الدولة فقط في ازالة اسباب النزاعات الاجتماعية باجراء اصلاحات اجتماعية وبمكافحة البؤس المدقع (وهذا بغية حماية وتقوية النظام السائد وملكية رأس المال الكبير الذي تضمنه الدولة (٢) . بل انها تهدف أيضا الى

---

(١) ــ اول ميزة لهذه المرحلة الجديدة لنمونا الاقتصادي هو دور الهيمنة الذي دعيت الدولة للقيام به . فالشركات التجارية لا تستطيع ان تجابه المنافسة الدولية دون ان تلقى مساعدة من الدولة . هذا ما اكده السيد هوفلان رئيس (س. ن. ب. ف) لصحيفة لوموند ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٢) ــ حيث يوجد نزاع بين اهداف الرفاه المعيشي وتقوية رأس المال الخاص تنتهي دوما

ضمان مباشر لمنافع الجماعات المسيطرة على البورجوازية الكبيرة . فالدولة اذن (كما حاولنا ان نبرهن على هذا في مكان آخر) ، هي افضل ضامنة لارباح الاحتكارات (٣) . فالالم الذي يمزق حاليا نفس الرأسمالي الاوروبي — هنا من انصار الامية وهناك قومي متطرف من انصار القوميات الاوروبية — يوافق اذن التناقض الملموس بين الاتجاه الواقعي للنمو الاقتصادي اي الضرورة التي تفرضها القوى المنتجة لاجل ان تتكيف مع تغييرات التقنية الطاغية التي يحدثها تداخل القوة على الصعيد الاجتماعي التي تبقي على حياة الرأسمالية* بتدخلات الدولة المباشرة في الحياة الاقتصادية من جهة اخرى .

ولا في اي مكان آخر يبدوهذا التناقض اكثر وضوحاممّاهو فيالايديولوجية والاسلوب الخاصين اللذين عالج بهما الجنرال ديجول مشاكل الاندماج الاوروبي والمنافسة الاوروبية الاميركية اي التناقض الذي لا مخرج له والذي ندرك هنا جذوره الموضوعية التي يجب الا نخلط بينها وبين نزوات هذا الرجل العجوز المتطرفة .

ولا جدل ان كثيرا من وجوه الايديولوجية الديجولية الخاصة بأوروبا ناجم

الدولة البورجوازية في بت الامر لصالح منافع رأس المال . واننا نقوم حاليا بتجربة هذه الاتجاه الاساسي . فقد ضحت جميع الحكومات الاوروبية بالاستخدام التام لضرورة ايقاف زيادة الاجور بعد ان ظهر احتياطي صناعي كبير كان له الفضل في تقوية نظام العمل .

(٣) — عن الاشكال المختلفة التي بها تضمن الدولة فائدة رأس المال الكبير يمكن الرجوع الى بحثنا في الاقتصاد الماركسي . مجلد ٢ . ص ١٤٩ — ١٦٣ .

وبين سرفان شريبر بصفته ممثلا لايديولوجية الرأسمالية الجديدة في كتابه التحدي الاميركي ان اوروبا تحتاج الى سلطة فيدرالية كي تحرك وتضمن مشاريع الاسرة الاوروبية (ص ١٧١) .

وبالنسبة لارباب العمل البريطاني فانه يقوم بحملة قوية مكللة اكثر فأكثر بالنجاح كي تأخذ الدولة على عاتقها تقريبا مجمل نفقات البحث والتنمية (انظر في هذا الموضوع الى شهادة الاستاذ بلاكيت في التايمز ٢٦ تموز ١٩٦٨ .

عن خصائص وضعف راس المال الكبير الفرنسي . فهذا هو بحاجة اكثر من الراسمال الالماني الى حواجز جمركية لحمايتهمن المنافسة البريطانية واليابانية والاميركية . ومن مواقف دفاعية وصل الى السوق المشتركة لا من مواقف هجومية كما فعل راس المال الالماني .

وان توقع امتداد السوق المشتركة الى كل اوروبا الغربيـة او حتى الى منطقة التبادل الحر يحمل الراسمال الفرنسي على الانغماس في قلق قاتل بينما لا يعارض الراسمال الالماني هذا الحدث المحتمل (٤) لاسباب يسهل فهمها . وهكذا كثير من آراء الجنرال ديجول عن الدور الذي يجب ان تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليست سوى تبرير منطقي لحالة محددة من الوقائع حتى ولو ظهرت لاول وهلة انها تخص المذاهب الرجعية . فالراسمالية الفرنسية لم تستطع التغلب على الازمة الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الحرب الا بانشاء قطاع مؤمم هام ، وبادخال منهاج اقتصادي واسع تقريبا بالنسبة لدولة بورجوازية حتى ولو لم ندخلفيالاعتبار الظروف الحالية

(٤) — الفرق بين صادرات المانيا الاتحادية وصادرات فرنسا يعطينا تفسيرا بسيطا لهذا . ففي عام ١٩٥٥ صدرت فرنسا سلعا قيمتها ٤٫٨ مليار دولار والمانيا ٦٫١ مليار دولار . وفي عام ١٩٦٧ ارتفعت الارقام الى ١١٫٤ مليار بالنسبة لفرنسا والى ٢١٫٧ مليار بالنسبة لالمانيا الاتحادية . وفي عام ١٩٦٨ تجاوزت الصادرات الالمانية ضعفي الصادرات الفرنسية . وخلال عام ١٩٦٧ بلغت الصادرات الالمانية الى الولايات المتحدة ثلاثة امثال الصادرات الفرنسية . والارقام التالية تشكل دليلا حاسما اقوى على ما اسلفنا : ففي عام ١٩٦٦ صدرت الولايات المتحدة من الآلات ووسائط النقل ما قيمته ١١ مليار دولار . وفي نفس السنة صدرت المانيا الاتحادية من هذا الصنف بقيمة ٩٫٢ مليار و ٩٫٨ مليار دولار عام ١٩٦٧ (هذا بالنسبة لسكان عددهم اقل بثلاثة امثال من سكان الولايات المتحدة) بينما لم تبلغ الصادرات الفرنسية من هذا الصنف سوى ٣ مليار عام ١٩٦٦ و ٣٫٣ مليار دولار عام ١٩٦٧ .

التي ستؤدي الى زوال الرأسمالية (٥) .

واذا تركنا جانبا هذه الصفات الفرنسية الخاصة بالديجولية فان هـذه الايديولوجية تنطوي على وجهين شاملين يجدان صدى في بورجوازية بلدان الجماعة الاوروبية الاقتصادية الاخرى . ففي بادىء الامر هذا يعني محاولة تجاوز الانصياع السلبي لمزاعم الولايات المتحدة في ممارسة الزعامة السياسية والعسكرية ضمن التحالف الرأسمالي العالمي كما يعني اقامة عـلاقات اكثر توازنا مع اكبر حليف وظهير الذي هو في نفس الوقت اكبر منافس . وهـذا يمثل في نتيجة التحليل جهدا منطقيا للتعبير على صعيد السياسة والتسلح الدوليين عن التبدلات التي أدخلت خلال السنوات الخمس عشرة الماضيـة على علاقات القوى بين الدول الامبريالية اي التبدلات التي تمت على الصعيد الاقتصادي .

وتعكس أزمة حلف الاطلسي ان التفوق العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة ضمن الحلف لم يعد يوافق علاقات القوى في المجال الاقتصـادي . وتعبر المقاومة التي تبديها الدول الراسمالية الاوروبية (حتى المانيا الاتحادية) لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية عن عدم قبولها لبقاء سيطرة الولايات المتحدة العسكرية المطلقة التي لم تعد تتناسب مع سيطرتها العسكرية التي أصبحت نسبية .

ويجد ايضا الوجه الثاني للايديولوجية الديجولية اي الحذر من سيطرة الفنيين الاوروبيـين في بروكسـل صـدى اكثر شمـولا في البورجوازيـة الاوروبية .

---

(٥) — انظر في هذا الموضوع الى كتاب بيير نافيل : الطبقة العاملة والنظام الديجولي دراسات ومعلومات دولية باريس ١٩٦٤ والى مؤلف سرج مالي : الديجوليـة واليسار . طبعة سوي باريس ١٩٦٥ .

وليست لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية واللجنة (٦) التي خلفتها في العمل دولة حقيقية . ومع ذلك تحتاج البورجوازية الحالية الى دولة واقعية لضمان مصالحها اليومية .

ولهذا السبب تبدي ميلا واضحا للدفاع عن سيادتها القومية ضد بذور دولة عليا تتضمن كل السلطة الحقيقية التي سبق التفويض بها الى المؤسسات الاوروبية . واحيانا يتخذ هذا مسلك المساومة الرخيصة حيث تدافع كل بورجوازية عن مصالحها المادية الحالية . فاذا خسرت بضعة ملايين حقيرة من الماركات او الفرنكات الفرنسية هنا فانها تحاول استرجاعها في مكان آخر . واحيانا يتخذ هذا ايضا شكل مبدأ اعم كمبدأ العودة العادلة للاموال الذي نوه عنه ايتيين هيرش رئيس منظمة الذرة الاوروبية (٧) .

وحصيلة كل ذلك من التحليل النهائي قلق البورجوازية فيما يتعلق بالتوازن الاجتماعي الذي ما زال غير مستقر في كل من البلدان وكذلك ماتبذله هذه البورجوازية لابعاد مراكز الازمة ومواقع الانفجار عن الواقع القومي .

هذا هو وجه الديجولية المنطقي الا انه يؤدي الى تناقض لا يمكن التغلب

---

(٦) — من الاكيد انها في وضع يمكنها من اكتساب احدى ميزات الدولة اي الاستقلال المالي الذاتي لان خطة مانشولت للسياسةالزراعية المشتركة قدضمنت لها ايرادا خاصا يتجاوز مليارى دولار سنويا ابتداء من اول كانون الاول عام ١٩٧٢ جاعلا اياها هكذا مستقلة ماليا عن الحصص التي تساهم بها الدول الاعضاء . ولهذا السبب عمل ديجول كل مافي وسعه لاحباط هذه الخطة فأثار في هذه المناسبة ازمة كبرى في السوق الاقتصادية الاوروبية في صيف عام ١٩٦٥ .

(٧) — شرح هيرشر هذا المبدأ في مقال نشرته صحيفة لوموند في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٦ . وهذا يعني ان على كل دولة ان تحاول استرداد المبالغ المدفوعة للعمليات الاوروبية المشتركة بشكل طلبات ترسل لاقتصادها وبصفة نفقات تجري في بلادها . فأثار هذا المبدأ ازمة خطيرة في منظمة الذرة الاوروبية ادى بها قيد الانملتين من الانفجار النهائي .

عليه عندما لا يرتأي ان الشدة الحتمية لتجمع رؤوس الاموال الدولية داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية والبلدان الاوروبية الاخرى تشكل الوسيلة الوحيدة لضمان دفاع فعال للاقتصاد الاوروبي ضد الشركات العملاقة فيما وراء الاطلسي ضمن اطار النظام الراسمالي . فمن الخيال الصرف العزم على منافسة التروستات الاميركية بوسائل فرنسية او ايطالية او المانية مجردة . وان رفض نقل ملكية جهاز الانتاج القومي بصورة عامة أي رفض دمج الشركات الوطنية مع غيرها من الشركات المنبثقة عن بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية يعجل في حالات عديدة بابتلاعها من قبل الشركات الاميركية .

ان حالة شركة ماشين بول لجديرة بالملاحظة . فلا تكفي مصادر الصناعة الالكترونية الفرنسية حتى ولو اصبحت مشتركة لانشاء مشروع يستطيع ان ينافس في مجال صنع الآلات المنظمة . الا ان هذا المشروع التنافسي لا يمكن ان يبرز الى حيز الوجود بلمج الشركات التجارية الفرنسية والايطالية والهولاندية المختصة بصنع الآلات المنظمة . اذن لا اختيار بين ان تبقى الشركة فرنسية او ان تصبح اجنبية بل الصحيح ان تنضم الى مثيلاتها الاوروبية او ان تبتلعها الولايات المتحدة . وبالتالي يكون كره ديجول لدولة عليا افضل حليف في حوزة الراسمالية الاميركية في اوروبا (٨) .

---

(٨) ـ كان لفشل ديجول في صناعة الآلات المنظمة اثر فعال في مجال الستراتيجية العسكرية. فبفضل الاحتكار الاميركي للآلات المنظمة العملاقة الذي ساهمت هذه السياسة في تقويته استطاعت واشنطن ان تحاول ايقاف انتاج القنبلة الهيدروجينية بمنعها الموقت لتصدير اكبر دماغ الكتروني (كونترول داتا ٦٦٠٠) الى فرنسا (صحيفة لوموند ٢٠ ايار ١٩٦٦) .

وعلى ضوء هذه التجربة يجب تمحيص نظرية سرج ماليه التي بموجبها يمثل ديجول النزعات المستقلة نسبيا لرأسمالية دولة فرنسية تنازع الرأسمالية الاميركية في امتلاك عدد متزايد من قطاعات الرأسمالية الخاصة في فرنسا (الاشتراكية وسيطرة التقنية في المنبر الاشتراكي رقم ٣٥٢ ، ١٤ ايلول ١٩٦٧) . وخلاصة مناقشة هذه النظرية ان الدولة ستخسر الرهان . ومع

نقول ان البورجوازية تحتاج في كل لحظة الى تداخل الدولة في الاقتصاد للمحافظة على الملكية الخاصة التي تهددها اكثر فأكثر التناقضات الداخلية . ومع ذلك يجب ان يكون مجال عمل الدولة البورجوازية مطابقا لمجال عمل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وطالما وسائل الانتاج الرئيسية لبلد ما هي في حوزة بورجوازيته تبقى الدولة القومية افضل اداة مناسبة لحماية راس المال . ولكن اذا اخذ الوضع يتبدل والاتجاه الى تداخل رؤوس الاموال يظهر عندئذ لن تبقى الدولة اداة فعالة لحماية مصالح الرأسمالية التي اخذ التدويل يشملها اكثر فاكثر . وفي هذه الحالة يجب ايجاد شكل دولة جديد يتوافق مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي الجديد . وهنا تكمن الفرصة المناسبة التاريخية لمؤسسات الدولة الاوروبية العليا .

وبعبارة اخرى لم تعد هذه المؤسسات وخاصة اللجنة الاوروبية في بروكسل مناسبة حاليا الا لنقل السيادة المحدود والمضمون بمعاهدة والممنوح بتقتير والمجدد من قبل الدولة القومية بدافع الغيرة . وبالتالي فانها تمثل في افضل الحالات اتحادا كونفيدراليا دوليا رخوا وتكون بعيدة عن تكوين دولة فيدرالية.

ذلك يبدو لنا أن نظرية سرج ماليه قابلة للنقاش وسنعود اليها فيما بعد في سياق كتابنا هذا .

واثناء طباعة هذا الكتاب يبدو ان قضية اخرى من نوع قضية شركة ماشين بول تتهيأ للظهور وهي الاستيلاء المعلن عنه على جومون شنيدر والشركتين الاخريين الاوروبيتين للتجهيزات الكهربائية الثقيلة (الاسيس البلجيكية والماريلي الايطالية) التي تعمل بترخيص من شركة وستنقهاوس من قبل هذا التروست الاميركي الضخم . فيعرض هذا الاستيلاء استقلال المخطط الحسابي الفرنسي للخطر لان لشركة امبان شنيدر حصة فيه .

تحاول الحكومة الفرنسية ان تقابل هذا الاندماج بدمج ثلاث شركات فرنسية مختصة بالصناعة الكهربائية وهي الستوم وسجي وجومون شنيدر ولكنها لا تستطيع ان تكون من وزن تجمع قطاعات التجهيز المادي لسيمينز وايج في المانيا ولا من وزن اتحاد جنرال الكتريك في بريطانيا اللذين يتصرف كل واحد منهما بطاقة انتاج وقوة رأسمالية تعادلان تقريبا ضعفي قوة الشركات الفرنسية الثلاث المتحدة .

ولكن عندما يتقدم تداخل رؤوس الاموال داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية الى درجة لم تعد فيها الوسائل الكبيرة للانتاج والنقل ملكا خاصا لهذه البورجوازية القومية او تلك وباحرى عندما تدخل في حيازة رأسماليين من جنسيات مختلفة في هذه الحالة نرى ولادة ضغط لايقاوم لصالح دولة جديدة تستطيع ان تدافع بصورة فعالة عن هذا النوع الجديد للملكية الخاصة ومن الواضح انه ليست بالمستطاع حماية ملكية خاصة يشملها التدويل اكثر فاكثر بصورة فعالة ضمن اطار دولة فرنسية او المانية أو ايطالية لان الراس المال الاوروبي يتطلب دولة بورجوازية اوروبية بصفتها اداة اكثر قدرة على تحريكه وضمان منافعه والدفاع عنه في مواجهة اية خصومة كانت .

ونتيجة لذلك حصل تقدم في تداخل رؤوس الاموال الدولية داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية وظهر عدد متزايد بصورة مستمرة من الشركات التجارية والمصارف التي خرجت من حيازة هذه الراسمالية القومية او تلك واصبحت في ملك افراد من جميع البلدان الاعضاء وبالتالي ستؤدي هذه الطريقة الى انشاء البناء الاساسي المادي لاجهزة دولة اوروبية عليا ضمن اطار السوق المشتركة .

وحاليا بدأت هذه الطريقة بالعمل وهذا ما يفسر ضعف اجهزة الدولةالعليا التي ما زالت في طور التكوين في الاسرة الاقتصادية الاوروبية ويفسر ايضا حذر الحكومات المختلفة تجاه هذه الاجهزة التي نرفض تلك الحكومات منحها اي حق جديد ان لم تحاول ان تنازعها بنجاح في الحقوق المسجلة في معاهدة روما . وحاليا في خمسة من البلدان الاعضاء مازالت اكثرية رؤوس الاموال في ايد قومية (٩) . وكذلك لم تتجاوز الوقائع مرحلة راس المال الكبير القومي

---

(٩) — في الحقيقة يستثنى من هذا دولة لوكسمبورج الصغيرة التي تراقب صناعتها الكبرى (شركتي اوربيد وهادير لصنع الحديد) زمرة مالية لوكسمبورجية وزمرتان اجنبيتان اخريان وهما زمرة شنيدر الفرنسية وزمرة الشركة العامة البلجيكية .

ولا الدولة القومية . وان امكن التغلب على ازمة عام ١٩٦٥ (١٠) الا انه من سبق الاوان التأكيد ان مستقبل الاسرة الاقتصادية الاوروبية اصبح مؤمنا نهائيا وان الدمج الاقتصادي في اوروبا الرأسمالية اصبح وطيد الاركان . فساعة الحقيقة لم تدق بعد . فمتى ستدق ؟ سنعود لنبحث هذه المسألة في سياق هذا الكتاب .

ومع ذلك هناك شيء اكيد وهو ان الرغبة بمقاومة المنافسة الاميركية التي تأكدت في رأسمالية الدولة المستقلة وعبرت ايضا عن الرغبة الاساسية لاهم الشركات الاوروبية تعمل ايضا في نفس الاتجاه الذي يسير فيه دعم الاسرة الاقتصادية الاوروبية وتقوية الاجهزة الخاصة بالدولة العليا داخل الاسرة وترافقهما في كل المراحل . وليس كل هذا سوى تعابير مختلفة لذات الميل الاساسي اي الميل الذي يسير في نفس اتجاه التداخل المتزايد لرؤوس الاموال في الدول الاوروبية الست . وبهذه الصفة يمثل هذا الاتجاه بالنسبة للاسرة الاقتصادية الاوروبية مرحلة تحول بين منطقة تبادل حر واندماج اقتصادي حقيقي . فتغيير مجرى البخار وازالة هذه الاتجاهات لا يؤدي مع التمادي الا الى تفكك عرى الاسرة الاقتصادية الاوروبية والعودة الى الاقتصاد القومي وبالتالي الى الحماية الجمركية . وقد تدوم مرحلة التحول الحالية بضعة سنوات ولكن لا يمكن ان تؤدي الا الى احدى هاتين النتيجتين .

---

(١٠) — ومع ذلك عدم امكان التغلب على هذه الازمة الا بدعم من الاسرة الاقتصادية الاوروبية سجل بصورة حتمية في الواقع الاقتصادي وقد توقعنا ذلك بالضبط عندما انفجرت الازمة . فلا يستطيع الرأسمال الفرنسي ان يسمح لنفسه بالانفكاك عن الاسرة الاقتصادية الاوروبية . ولذا قد لوح بسوطه مهددا في الدورة الاولى الانتخابات لرئاسة فشعر ديجول بالتهديد واستخلص منه النتائج الممكن حدوثها .

ولاجل ان ندرك تعلق رأس المال الفرنسي الكبير بالاسرة الاقتصادية الاوروبية يكفي ان نعرف ان الصادرات الفرنسية تضاعفت اربعة امثال بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٦ اي بلغت نسبة زيادة اعلى من نسبة البلدان الاعضاء الاخرى في الاسرة الاقتصادية عدا ايطاليا . وفي عام ١٩٥٨ ارتفعت صادرات فرنسا الى شريكاتها في الاسرة حتى ٢٢ ٪ من صادراتها الاجمالية . وفي عام ١٩٦٦ بلغت ٤٢ ٪ .

لهذا السبب يكون منافيا للصواب اتهام انصار او اعضاء اجهزة الدولة الاوروبية العليا هذه بأنهم عملاء اميركيون او ادوات عمياء لمؤامرة اميركية . ومع ذلك فقد عامل التاريخ هذه الاتهامات كما تستحق . وبينت المفاوضات الصعبة النهائية لكنيدي روانك فات في جنيف بوضوح ان عملا مشتركا تقوم به الرأسمالية الاوروبية (المقتصر في هذه الحالة على الدول الست اعضاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية) . يسمح بمنافسة الرأسمالية الاميركية بصورة فعالة كما اوضحت ان اجهزة الدولة العليا في الاسرة الاقتصادية الاوروبية تسهل او حتى انها تستطيع ان توجه اعمالا مشتركة كهذه (١١) .

فالمصالح المتباينة لرؤوس الاموال القومية هي التي تضعف هذه الجبهة المشتركة . انما تداخل رؤوس الاموال الدولية هو الذي يزيل او يؤخر هذه التناقضات بايجاد مصالح مشتركة تحتل المرتبة الاولى .

ومن الطبيعي ان المعركة بين هذين الاتجاهين المتناقضين ــ التداخل الدولي المتزايد لرؤوس الاموال او الابقاء على الرأسمالية القومية ــ يتفق وجودها حسب الحالات مع تنازع المصالح في هذا الفرع الاقتصادي او ذاك وفي هذا القطاع او ذاك ، وفي هذه الزمرة المالية او تلك داخل كل بلد .

---

(١١) ــ صحيح ان اجهزة الدولة العليا تقوم على الاخص بدور ايديولوجي حاليا لانه ليس لديها بناء اساسي مادي كاف ، الامر الذي يخدع غالبا في ادراك معنى التطور الحقيقي . انما تتجه هذه الاجهزة لجميع المؤسسات بنيتها الى ضمان وجودها الخاص واستمرارها . وهذا يؤدي بها في النهاية الى تشجيع تداخل رؤوس الاموال الدولية داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية اي دعم المصالح الخاصة برأس المال الاوروبي الكبير التي لا تختلط بمصالح الرأسمالية الاميركية .

في هذا الوضع ارجع الى الخطاب الذي القاه روبير لاكور رئيس المحكمة الاوروبية العليا خلال ندوة عقدت في باريس في ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٦٧ (صحيفة لوموند ٢٩ / ٣٠ تشرين الاول عام ١٩٦٧ .

وتفضل غالبا الشركات الضعيفة وخصوصا في الفروع الاقل اتساعا ، وكذلك المشاريع العائلية التي لم تتوصل الى تجاوز ابعاد متوسطة الحل السهل الذي يفسح المجال لشرائها او دمجها من قبل الشركات الاميركية الكبيرة . وبالعكس تفضل المشاريع الاوروبية الاكثر ثراء والاشد طاقة ان تسلك طريق تعاون وتداخل رؤوس الاموال الاوروبية .

وهناك احد امرين : اما ان يتغلب الاتجاه نحو تداخل رؤوس الاموال الاوروبية فيعطي فرصة سانحة لمنافسة الولايات المتحدة بنجاح واما ان يتفكك اتحاد الدول الاوروبية الست الى قوميات اقتصادية اكثر فأكثر ضيقة (١٢)بصورة يفسح المجال فيها لسيطرة الولايات المتحدة الحتمية على الحقل الرأسمالي كليا .

وتشعر اضخم المشاريع الاوروبية الغربية التي لا تعتمد الا على نفسها بوجوب اختيار احد الامرين لدرجة انها لجأت الى الرأي العام وقامت بمبادهات خاصة في كل مكان تعجز فيه السلطات العامة عن تشجيع التعاون الاوروبي ولا تحقق الحكومات الوعود التي تتضمنها الاتفاقات المشتركة .

---

(١٢) – ليس هذا الحادث الطارىء خياليا . والبرهان هو رد فعل الصناعة الاوروبية عندما اقترحت الرد على التهديد الأميركي بعدم الغاء تسعيرة البيع الاميركية – هذا الالغاء الذي توقعته مفاوضات كنيدي – عن طريق رفع الرسوم الجمركية المفروضة على ادخال المنتجات الاميركية الى اوروبا . واشار ايضا تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية مرة اخرى الى خطر عودة الدول الاوروبية الى القومية الاقتصادية .

واذا استمرت الصادرات الفرنسية في ركودها فليس ببعيد ان تخفض ايضا فرنسا الفرنك فتحرك بذلك سلسلة من ردود الفعل .

وقد اكدت هذا الخطر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية بعد اضرابات ايار – حزيران عام ١٩٦٨ . وفي نفس الوقت ازداد الضغط على حكومة بون لترفع قيمة المارك الالماني هذا الرفع الذي هو اقل خطرا من تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي .

فمثـال الملاحـة والاتصـالات اللاسلكيـة الفضائيـة هو معبـر عـن هـذه الحـالـة .

ويجتاز مشروعا الابحاث الفضائية ايلدو وايسرو ازمـة خطيرة يرجـع اصلها الى ذات اصل ازمة منظمة الذرة الاوروبيـة (ايراتوم) اذ ان مختلف الحكومات المساهمة فيها تريد ان تطبق بـدقة مبدأ استعادة الاموال العادلة .

لهذا السبب صدر عن مئة وخمسين مشروعا في بريطانيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وسويسرا والسويد وهولاندا المساهمة في شركـة ايروسباس بيان في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ اعلنت فيه عن الرغبة بانشاء نظام اقمار اصطناعية لاجل المواصلات اللاسلكية الاوروبية . وطولب ايضا في هذا البيان بانشاء ادارة لابحاث الفضاء في اوروبا على منوال النازا الاميركيـة . وقد رسمت خطوط هذا النظام بدقة كي يعمل في مدة اقصاها نهاية عام ١٩٦٩ والا أصبح مجال المواصلات اللاسلكية خاضعا لرقابة الولايات المتحدة (١٣) . وخلال ازمة ايراتوم (منظمة الذرة الاوروبية) ورغم وجودها ابرمت شركـة (بلجو نوكليير) التي تجمع فيها ٢٨ شركة بلجيكية اتفاقا مع زمرة (سميز انترادتوم) في المانيا وزمرة نيراتوم الهولاندية من اجل الاشتراك في بناء مفاعل ذري سريع . ومن جهة اخرى تتعاون البلجونوكليير أيضا مع الزمرة البريطانية نوكليير باور قروب ليمتد) للاشتراك في بيع مختلف المفاعلات . وقد اسست برئاسة بول هنري سباك شركـة انتركليير التي دخلت فيها كل من نوكليـير باور قروب (بريطانيا) وسنام بروجيتي الايطالية وقوت هوفنانفس هويت الالمانية الغربية من اجل بناء وبيع مفاعلات نووية تعمل على الغاز بدرجة حرارة

---

(١٣) ـ اجيفي ١٦ تشرين ١٩٦٧ . التايمز ١٣ كانون الاول ١٩٦٧ . لقد ادت ازمةمشروع ايسرو باربع شركات خاصة بصناعة الفضاء الى التعاون بصورة وثيقة . وهي الماترا (فرنسا) وايرنو (المانيا الاتحادية) وساب (السويد) وهاوكرسيدليه ديناميكس (بريطانيا) ـ مع الشركة البلجيكية (بلجوسباس) من اجل بذل جهود بائسة كي تحافظ على الطلبات الموجودة لديها .

عالية من نوع دراجون (١٤) . ورغم المأزق الذي تاهت فيه المناقشات الخاصة بدخول بريطانيا السوق الاوروبية المشتركة قررت الايروكنترول الشركة الاوروبية للتأمين الجوي ان تبني في فرنسا مركز اعلام الدولية (فرنسا) والستندار اليكتريك لورنز (المانيا الغربية) والشركة البلجيكية سيت ايليكترونيكس .

وبالتالي يبدو جليا الاتجاه الذي يمارس فيه الضغط المشترك للتروستات الاوروبية ، فهي تحاول أن توقف ركود وحتى تراجع الاندماج الاقتصادي في أوروبا الرأسمالية اللذين اثارتهما حيرة الحكومات الوطنية وتصرفاتها المعاكسة باخذ المبادهة للاشتراك بتأسيس شركات اوروبية .

انهم على حق في القيام بهذا العمل لان الشركات الاميركية هي التي تجني بصورة تدعو للاستغراب اكبر الفوائد من وجود الاسرة الاقتصادية الاوروبية (١٥) بسبب عدم وجود تنسيق بين الرأسماليين الاوروبيين .

وفي الواقع لا شيء يمنع في القانون التجاري من تمركز فروع الشركات الاميركية في اوروبا اما بشكل شركات مستقلة تستقر في لوكسمبورج واما بشكل مراكز للتنسيق التقني تحتل مكانا لها في جنيف او لوزان او بروكسل . ويعزز التوسع السريع للمصارف الاميركية في اوروبا هذا التمركز (١٦) الذي

---

(١٤) — الليبر بلجيك ٢٣ تشرين الثاني . اجيفي ٧ كانون الاول ١٩٦٧ و ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ . ظهرت ازمة ايراتوم في واقعة بناء مولدين نووين مستقلين غير مربحين احدهما فرنسي في الالزاس والآخر الماني في مدينة باد بدلا من المولد الالماني الفرنسي المتوقع في الالزاس .

(١٥) — هذا الامر يدعو الى استغراب مزدوج لان احد الاسباب الرئيسية التي دفعت التروستات الاميركية لانشاء عدد كبير من الفروع في اراضي الاسرة الاقتصادية الاوروبية هو الرغبة في التملص من التعرفة الجمركية التي تفرض من خارج هذه الاسرة .

(١٦) — التايمز ٨ ايار ١٩٦٧ و ١٣ كانون الاول ١٩٦٧ .

يفسح المجال للشركات الاميركية كي تبسط عملها على كل اوروبا . وهذا لا تستطيع عمله منافساتها الاوروبيات . فتنجم عن ذلك قوة مالية هائلة تنشأ عنها مشاريع تهدد مباشرة البعض من الشركات الاوروبية الهامة . والدليل على ذلك المحاولة الفاشلة آنذاك التي قامت بها شركة الجنرال موتورز من اجل ابتلاع أكبر مشروع أوروبي اي تروست سيارات فيات ومحاولة التروست الاميركي الضخم من اجل شراء بتروفينا التي هي اكبر شركة بلجيكية . ومهما كانت آراء ديجول في هذا الشأن فان هذا ليس سوى اشارة لماسيطرأ من الحوادث بعد ما ادى فشل ابتلاع فيات من قبل ألجنرال الموتورز الى اندماج فيات وستيروين .



الفصل السادس

دخول بريطانيا في السوق المشتركة والمزاحمة بين أوروبا وأميركا

كل ما سبق لا يعمل سوى في القاء ضوء على الاسباب القاهرة التي دفعت الرأسمالية البريطانية الى اعادة النظر في مواقف انطلاقها والى التماس قبولها في السوق الاوروبية المشتركة رغم انها لم تفعل ذلك بطيبة خاطر لان في هذا بالنسبة الطبقة كانت مقتنعة كل الاقتناع منذ خمسين عاما بانها اول دولة في العالم اقرارا بانها فقدت نهائيا امكانية الانفراد بالعمل .

وفي اساس هذا التطور نجد ان التجارة الخارجية البريطانية قد بدلت مكانها مما يعطينا الدليل الواضح على ان منطقة الاسترليني الواقعة ضمن حدود الامبراطورية القديمة لم تعد قادرة على ضمان توسع الصادرات البريطانية .

والخلاصة ان خطر ركود او تقهقر الصادرات البريطانية نحو السوق المشتركة يهدد مستقبل بريطانيا الصناعي كليا .

اسواق بريطانيا التجارية

	١٩٥٣	١٩٦٢	١٩٦٦
منطقة الاسترليني	٤٧٪	٣٣ر٩٪	٣١ر٤٪
اوروبا الغربية	٢٧٪	٣٧ر١٪	٣٧ر٦٪
منها السوق المشتركة	١٣ر١٪	١٩ر٤٪	١٩٪
اميركا الشمالية	١٢ر٤٪	١٤٪	١٦ر٧٪
اوروبا الشرقية	٢٪	٢ر٨٪	٢ر٩٪
بلدان اخرى	١١ر٢٪	١٢ر٢٪	١١ر٤٪

واذا كان للاهتمام الحالي بالسياسة التجارية اثر في تغيير الرأي البريطاني الا انه يوجد ايضا تفسير اهم للانعطاف نحو السوق المشتركة . فقد ثبت لدى الرأسماليين البريطانيين ان ظهور شركات اوروبية منبثقة عن تداخل رؤوس الاموال في الاسرة الاقتصادية الاوروبية التي قد تصبح ابعادها مماثلة لابعاد التروستات الاميركية قد لايترك مكانا للشركات البريطانية في السوق المشتركة وان هذه الشركات ستسحق سحقا لاشفقة فيه بين هذين العملاقين مما اجبر البريطانيون على تطبيق المثل القديم لقطاع الطرق الاميركيين القائل اذا لم تستطيعوا التغلب عليهم أنضموا اليهم . . ما عدا بعض الشركات الهامة العالمية كشيل (او ب. بي) او (أي . سي . أي) تحتل الشركات البريطانية نفس مرتبة شركات الدول الاوروبية الست من حيث الحجم . واذا كان عدد المشاريع التي تستخدم اكثر من الف عامل اكبر بقليل مما هو في المانيا الاتحادية الغربية فسبب ذلك ان تمركز رأس المال الخاص بالمشاريع التي تعمل للسوق الداخلية بصورة رئيسية اسبق في بريطانيا مما هو في المانيا الاتحادية .

واذا دققنا النظر في الفروع الصناعية التي تعمل خصوصا لاجل التصدير لوجدنا أن عدد المشاريع الكبرى هو اعلى في المانيا الاتحادية مما هو في بريطانيا. وهذا منذ عام ١٩٦١ (١) . ومنذ ذلك الحين هذا الاتجاه آخذ في التقوية .

عدد المشاريع التي يتجاوز عدد عمالها الالف

	المانيا الاتحادية		بريطانيا	
	١٩٥٤	١٩٦١	١٩٥٤	١٩٦١
الصناعة بصورة عامة	٧٠٨	١٠٥٤	١٠٥٤	١٢٠٦
الصناعة العاملة للتصدير	٥٧١	٨٥٤	٦٨٩	٨١٤

تبنى الدراسة المنشورة في ١٠ آذار عام ١٩٦٧ والتي قامت بها (سيكام على اكبر المشاريع الصناعية مستندة على ارقام اعمال عام ١٩٦٥ ان من بين خمسين أكبر مشروع أوروبي يوجد ١١ مشروعا بريطانيا و ٢١ المانيا وان بين التسعين الاوائل يوجد ١٩ مشروعا بريطانيا و ١٤ المانيا . ومع ذلك يبدو أن الوضع قد تغير تحت تأثير تمركز رأسمالي اسرع في بريطانيا مما هو في القارة الاوروبية . وحسب دراسة حديثة قامت بها مجلة فورتون على مائتي شركة من اضخم الشركات الاوروبية واليابانية وجدت في نهاية عام ١٩٦٧ ، ٥٣ شركة بريطانية و ٤٣ يابانية و ٢٥ المانية و ٢٣ فرنسية (٢) .

(١) — انظر الى مجلة المؤسسة القومية للبحث الاقتصادي والاجتماعي عدد ٣٨ ، تشرين الثاني عام ١٩٦٦ .

(٢) — يبدو ان بريطانيا قد احرزت سبقا في مضمار اكبر الشركات من ضمنها المصارف وشركات التأمين الخ .. فمن بين مائتي اكبر شركة غير اميركية في العالم الرأسمالي ٢٨ هي

وفي مواجهة المنافسة الاميركية ظهرت نفس العراقيل امام الشركات البريطانية كما هو الحال بالنسبة لشركات الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وذلك بسبب فرق الابعاد . فهي ايضا عاجزة كمثيلاتها في البلدان الاوروبية الاخرى عن ازالة هذه العراقيل بوسائلها الخاصة . وبالتالي يكون الحل المنطقي بالنسبة لها ان تشترك في طريقة تداخل رؤوس الاموال الوطنية المختلفة الجارية في اوروبا الغربية .

ولاجل التنسيق الضروري بين مجال العمل الاقتصادي ومجال عمل الدولة لا يمكن ان يفكر بهذا الاشتراك الا بالانضمام الى السوق المشتركة والا اصبحت الرأسمالية البريطانية من حيث النتيجة مجبرة على الانصياع لقرارات قانونية او مالية او تجارية خارجة عن نفوذها السياسي .

ولذلك اعلن بصراحة ممثلو رأس المال الكبير في بريطانيا الاكثر تبصرا والذين شعروا بهذا الوضع عن موافقتهم من اجل انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة .

وابدى تروست الكيمياء الكبير (اي. سي. اي) عزمه على حشد جميع جهوده في السوق الاوروبية وكتبت التايمز اللندنية بصراحة ان السوق

بريطانية مقابل ١٩ المانية و ١٢ فرنسية لان الاندماجات تضاعفت منذ عهد قريب بين الشركات الكبرى البريطانية . وعلى سبيل المثال نذكر دمج الجنرال ايليكتريك البريطانية مع اسوسياتدايليكتريكال اندوستريز اولا وانقليش ايليكتريك ثانيا . وتم حصل اندماج بين بريتيش موتورزكو وليلاندموتورزكو وكذلك اعلن عن دمج المصارف ناشيونال بروفنسيالوستمنستر وبروكليز للويدز ومارتنز .

ويحتل المصرف الاخير المرتبة الثانية في العالم ويستطيع ان يمنح اعتمادات اكبر من اقوى اي مصرف اميركي .

البريطانية الداخلية هي السوق الاوروبية فيما يتعلق بصناعة الطائرات (٣).
ومن المعروف ان هذا النقاش يجري على مستويين : داخل بريطانيا من جهة ومع البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية من جهة اخرى . لذلك يشير انصار الانضمام الى السوق المشتركة في كل لحظة الى وجهي المشكلة اي قدرة بريطانيا ـ في حال دخولها الى السوق المشتركة ـ على البقاء تقريبا في مواقعها الصناعية (وهذا يعني الاستعاضة عن الحصة التي ستتركها في السوق الداخلية الى شركائها الجدد بأرباح تحققها في القارة الاوروبية) من جهة ، وقدرة بريطانيا على المساهمة بصورة واسعة بتقوية الصناعة الاوروبية جملة تجاه منافسيها الامركيين من جهة اخرى .

ولا شك ان الحماية الجمركية الشديدة التي تستفيد منها حاليا عدة فروع صناعية تحد من قدرة التنافس البريطانية ضمن اطار السوق المشتركة الا ان الحواجز الجمركية هذه ستنهار في اليوم الذي تصبح فيه بريطانيا عضوا في السوق المشتركة .

وبالمقابل توجد قطاعات صناعية هامة تبدو قدرتها على المنافسة مضمونة بتقدم تقني وقدرة انتاجية عالية وتنظيم افضل . وقد قامت مؤسسات بريطانية مختلفة بتحليل مفصل لوضع كل فرع بالنسبة لمثيله في الاسرة الاقتصادية الاوروبية . فكانت النتائج غير متوافقة . ومع ذلك يمكن ان نقبل

---

(٣) ـ اجيفي ١٢ تشرين الاول عام ١٩٦٧ . التايمز ١٢ كانون الاول عام ١٩٦٧ .

يجب ان نشير الى ان انعطاف حكومة ويلسون نحو الدخول الى السوق المشتركة حصل مباشرة من عجز بريطانيا عن حماية الكومون ويلث بوسائلها الخاصة لا سيما في مجال الصناعة للطائرات (انظر الى بحث نورا بيلوف : من الكومون ويلث الى السوق المشتركة طبعة بيير اوري صفحة ٦٤ ـ ٦٥ عام ١٩٦٨ . هارموندزوورث) . وفي هذا الصدد لا تمثل حجة ديجول بالعلاقات الخاصة التي استمرت بريطانيا بالابقاء عليها في المجال العسكري مع الولايات المتحدة سوى نصف الحقيقة لان نفس القوى الموضوعية التي تدفع الامبريالية البريطانية نحو السوق المشتركة تدفعها ايضا نحو قوة عسكرية مندمجة مع القوة العسكرية للراسماليين في القارة الاوروبية .

مجملا ان صناعة الحاسبات الالكترونية وصناعة الكيمياء والسيارات ، والصناعة الكهربائية وصناعة آلات النسيج والصوف وآلات التفريغ الهوائي ستكون المستفيدة الكبيرة من دخول بريطانيا الى السوق المشتركة بينما ستتضرر صناعة الاحذية والقطن والملابس والمعادن وصناعة السيارات وصناعة الحديد (٤) . وسيربح البريطانيون ايضا في مجال المخازن الكبيرة بينما ستكون خسارتهم محتملة في مجال الادوات المنزلية الكهربائية وخصوصا التلفزيونات والبرادات .

ومن جهة اخرى لم يترك ممثلو راس المال البريطاني الكبير الفرصة تفوتهم من اجل التلويح امام انظار شركائهم المستقبلين ببريق الفوائد التي يجنونها من دخول بريطانيا الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

وعبر بول شامبرز رئيس اكبر شركة بريطانية (اي. سي. اي) في خطاب القاه في باريس بتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٧ عن القلق الذي يسببه للصناعة البريطانية تفوق الولايات المتحدة المتزايد في السوق الدولية . واشار الى ان ٧٥ ٪ من الادوية المباعة في انكلترا تصنع باجازة اميركية او عن طريق فروع الشركات الاميركية . وتوصل الى خلاصة مؤداها ان اشتراك بريطانيا في الاسرة الاقتصادية الاوروبية قد يساعد في تقليل المسافة التي تفصل التكنولوجيا الاميركية عن التكنولوجيا الغربية(٥). ولم يلبث ان تبنى بعض رجال السياسة هذه الفكرة التي انطلقت من الراسمال الكبير . وهكذا اقترح ويلسن رئيس الوزارة البريطانية انشاء اسرة التكنولوجيا الاوروبية . ومن الثابت انه كان يتحدث على الاخص عن تعاون على الصعيد الحكومي من اجل تمويل البحث

---

(٤) ـ ارجع الى سيدني ويلز في كتابه : الخطة التجارية في بريطانيا لندن ١٩٦٦ . الايكونوميست ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ .

(٥) ـ صحيفة لوموند ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧ .

والتجديد التكنولوجي . وهذا يؤكد ان الفروع الصناعية التي تعتمد على البحث اعتمادا كبيرا لا يمكن التفكير بها دون اعانات حكومية (٦) . قصارى الامر ان انشاء شركات اوروبية كبيرة هو الوسيلة الوحيدة لتضييق المكان الهام الذي تحتله التروستات الاميركية في هذه المجالات (٧) .

وتعطينا صناعة الآلات المنظمة مثالا واضحا : ٨٠ ٪ من الحاسبات الالكترونية التي تعمل حاليا في الدول الاوروبية هي من اصل اميركي ويتوقع ان تظهر اعدادا هائلة من الادمغة الالكترونية في السوق لان عدد هذه الاجهزة سيتضاعف حتى ثلاثة او اربعة امثال في بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية خلال السنوات القادمة . وبعد ان اندمجت شركة ماشين بول في التروست الاميركي جنرال ايليكتريك منحت الحكومة الفرنسية اعانة قدرها اربعون مليون دولار من اجل خلق انتاج فرنسي عن طريق توحيد اربع شركات صغرى . وفي اوروبا الغربية المنافسة الوحيدة القوية للتروستات الاميركية هي الصناعة البريطانية للآلات المنظمة. ومع ذلك يكون من المشكوك فيه ان ترتفع هذه الصناعة المبعثرة في عدةمشاريع متوسطة الى مستوى مزاحمة اشد . فعلى سوقها الخاصة الداخلية رجعت حصتها من ٨٠ الى ٤٥ ٪ خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٧ لصالح الحاسبات المصممة او المصنوعة في الولايات المتحدة .

وهكذا يصل دوما البريطانيون بطرق مختلفة الى نفس النتيجة (٨) . الا

---

(٦) ــ احرز التعاون الاوروبي في مضمار البحث العلمي نجاحا باهرا وذلك في تأسيس مركز اوروبي للابحاث النووية (سيرن) قرب جنيف .

(٧) ــ قدم ويلسن اقتراحه لاول مرة في كانون الثاني عام ١٩٦٧ وفي تشرين الثاني من نفس العام اقترح خطة من سبع نقاط تضمنت بين اشياء اخرى نداء وجه الى منظمات ارباب العمل البريطانية من اجل الاسراع في ادخال رجال الصناعة البريطانية في شركات اوروبية . وابدت لجنة الدراسات في حزب المحافظين موافقتها على انشاء سوق اوروبية مشتركة للافكار والمنح الدراسية من اجل مكافحة هرب الادمغة نحو الولايات المتحدة .

(٨) ــ التايمز اللندنية ٢٧ آب ١٩٦٦ . مجلة الايكونوميست ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧ .

ان هناك شركة اوروبية تستطيع لوحدها ان تقبل تحدي الولايات المتحدة خلال الاعوام ١٩٧٠ – ١٩٨٠ . وفي الواقع حدثت مفاوضات في الماضي من اجل تعاون فرنسي بريطاني (او حتى فرنسي بريطاني الماني هولاندي) في هذا المجال . ولو نجحت هذه المفاوضات لاستطاعت على الارجح ان تجنب شركة ماشين بول الاندماج في الرأسمال الاميركي . الا ان هذه المحادثات اصيبت بالفشل ويعود فشلها بقسط كبير الى مقاومة الجنرال ديجول لها (٩).

وتعطينا مثالا آخر السيارات الطائرة (ايروباجي) ذات المدى القصير التي تحمل عددا كبيرا من المسافرين رغم ان نتيجة هذا المشروع ما زالت غير اكيدة. فحاليا التروست الاميركي لوكهيد هو الذي يمتلك الاحتكار العالمي لصنع هذا النوع من الطائرات . وحاولت بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية الاشتراك

في منتصف عام ١٩٦٨ اندمجت الشركات الرئيسية الثلاث المختصة بصنع المنظمات الآلية في بريطانيا وهي انترناشيونال كومبوترز اند تابولاتوز – وانقليش كومبوترز ايليكتريك وبليسيه .

(٩) – في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٧ رسمت خطوط تقاوب عن طريق تبادل الاعلام بين ايليواوتوماشيون التروست البريطانية للمنظمات الآلية والشركة الفرنسية كومباني جنرال دوتوماسيون .

وضاعف سيمنس التروست الاول الالماني الغربي الذي يستخدم ٢٥٧٠٠٠ عامل منهم ٣٠٠٠ في البلاد الاجنبية حتى ثلاثة امثال مبيعاته للحاسبات الالكترونية بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧ وقد تبلغ ستة امثال في عام ١٩٦٧ .

وهو يحتل ثلث السوق الالمانية فحصته مستمرة في التوسع السريع . وصحيح انه مشترك مع التروست الاميركي الالكتروني (ار. سي . ايه) الذي يعتبر صغيرا بالنسبة للتروستين الكبيرين ايبم و (جيه . ايه) ولكن في هذا الاتحاد القوة الرأسمالية الرئيسية هي قوة الشريك الالماني . واذا تحد بشركة فيليبس التي اصبحت على وشك ان تشق طريقها في مجال الانفورماتيك وبالتروست البريطاني الموحد الالكتروني الجديد سيتمكن من تشكيل منافس هائل للتروستات الاميركية الضخمة الخاصة بالآلات المنظمة .

في صنع نموذج يتسع لثلثمائة مسافر الا وهو الايرباص آ ٣٠٠ . وعندئـذ حاولت اللوكهيـد الاميركية ان تفصل البريطانيين عن هذا المشروع للمحافظة على احتكارها . الا ان هذا المشروع لـن يكون مربحا ولا واقعيا دون ان تساهم بريطانيا فيه وبالتالي يرتبط تحقيقه بمشاركة بريطانية (١٠) .

وذكرت المجلة الاسبوعية البريطانية الايكونوميست حديثا انه بالاضافة الى مشروع (اير باص) ومشروع معجلة الجزئيات لمركز الابحاث النوويـة الاوروبية (سرن) الذي لم يصادق عليه بعد يوجد احد عشر مشروعا تشترك فيها بريطانيا وهي الكونكورد وجاقوار (الطائرة العسكرية الفرنسيةالبريطانية) ومشروع الحوامة (هيليوكبتر) الفرنسية البريطانية وايلدو وايسرو وايرو كنترول وناج (نظام رقابة الملاحة الجوية العسكرية) وسرن وكومسات (نظام المواصلات الفضائية الدولية) ونفق تحت المانش ومشروع مارتل لصنع صاروخ فرنسي بريطاني . ويضاف الى المشاريع الاحد عشر هذه مشروع الايروجيـة الخاص بصنع طائرة مقاتلة المانية بريطانية من قبل شركتي ايركرافت كوربوريشن وميسير شميدت بويل كو والمشروع البريطاني الالماني الهولاندي من اجـل تقوية انفجار ذرات الاورانيوم بواسطة القوة النابذة .

ويبلغ مجموع ما ساهمت به بريطانيا في المشاريع الاحد عشر المـذكورة ما يقرب من ٥ر٢ مليار دولار (١١) . ويجدر بنا ان نلاحظ في هذا الصـدد ان كثيرا من الاصوات البريطانية ردت على حق الفيتو الذي استعمله الجنرال ديجول لمنع بريطانيا من الدخول الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية بالتهديـد باسقاط سلسلة من هذه المشاريع المشتركة كالكونكورد والايرباص وايلدو وبالانسحاب من المركز الاوروبي للابحاث النووية (سيرن) (١٢).

---

(١٠) ـ صدى البورصة ـ بروكسل ٥ كانون الاول ١٩٦٧ .

(١١) ـ الايكونوميست ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(١٢) ـ الايكونوميست ١٦ كانون الاول ١٩٦٧ ـ التايمز ٥ تموز ١٩٦٨ صحيفة لوموند ١٢

تستند هذه المشاريع المشتركة على المبادرة الصادرة عن القطاع العــام . انما توجد بالاضافة الى هذا عدة مشاريع مشتركة اوروبية يرجع اصلها الى المبادهة الخاصة .

ولقد اشرنا سابقا الى بعض هذه المبادهات في المجال المصرفي والمــالي . واليك بعض الامثلة الاخرى : لقد عرض التروست البريطاني الهولاندي علــى الشركات الايطالية فيات ومينكانتري وفنسيــدر وفنمــار وللويدتريستينو واسيكورازيوني جنرالي دي تريست اقتراحا مثيرا من اجل انشاء مركز واحد لتجارة الحمضيات الاوروبية بكاملها في مرفأي جنوة وتريستا .

ويستند هذا الاقتراح على بناء اسطول يتألف من ٢٥ سفينة شحن تبلغ تكاليفها ٦٠ مليون دولار (١٣) . ويعكس نفس الاتجاه التعاون بين شركتي الالكترون فيرانتي وقروندنيق الالمانيتين وكذلك التعاون بين شركتي الكيمياء (اي. سي. اي) وسولفي البلجيكيتين . وحتى نيتركس الكارتل المختص بتصدير الاسمدة الكيمائية الذي انشأته تروسات القارة الاوروبية عرض على الشركات البريطانية المصــدرة (اي. سي. اي) وفيزونس وشلستــار ، الانضمام اليــه .

ان مقاومة ديجول لدخول بريطانيا الى السوق المشتركة جمعت بين وجهين منافيين للمنطق . فاذا ابعد ديجول بريطانيا عن الاسرة الاقتصادية الاوروبيــة فانه يفقد الحليف الذي يستطيــع ان يقف بصورة فعالة في وجه ما يخشاه الا

تموز ١٩٦٨ . التايمز ٢٩ تموز ١٩٦٨ . صدى البورصة ٢٦ حزيران ١٩٦٨ .

ومن جديد ردت المجموعة الخاصة للشركات البريطانية المختصة بابحاث الفضاء على هــذا التهديد باستقصاء مباشر للرأي العام .

(١٣) ـ الايكونوميست ٢٤ حزيران ١٩٦٧ .

وهو النمو السريع لسلطات الدولة العليا في اوروبا الغربية . وفي الواقع ليست هناك اية دولة اوروبية غربية لاسباب يسهل ادراكها متمسكة بنظرية السيادة القومية اكثر من بريطانيا التي كانت قوية جدا في الماضي القريب . ومن جهة اخرى ستكون اوروبا المستقلة عن الولايات المتحدة اقدر على البقاء والتنافس بفضل مساهمة التكنولوجيا والاقتصاد البريطانيين .

وان حجة ديجول الذي اسهب في الحديث عن الروابط الخاصة التي تجمع بين الولايات المتحدة وبريطانيا وعن الاتجاه الاساسي البحري للاقتصاد البريطاني غير كافية للاقناع ، وهذا يدل في هذا الظرف على انه يتظاهر بعدم ادراك المرحلة التحويلية للراسمالية البريطانية منذ زوال الكومون ويلث والعزم على الدخول في الجماعة الاوروبية . وفي الواقع هذا العزم على الدخول عنوة الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية هو الذي يبرهن على ان الراسمالية البريطانية مصممة على شطب حقبة كاملة من علاقاتها الدولية من اجل الوصول الى حقبة اخرى الامر الذي يناسب مصالحها الحيوية .

والحقيقة اننا نجد انفسنا امام نزوة ايديولوجية صدرت عن عجوز الاليزيه الذي لا يستطيع ان يتجاوزحدودنظرية مدموغة بالاراء القومية الرائجة لدى الرأي العام اثناء شبابه .

وان التصميم الديجولي الكبير من اجل اقامة سيطرة فرنسية على القارة الاوروبية بالاستناد على ضعف المواقع الاميركية واحتكار الاسلحة الذرية لا يحتمل قبول بريطانيا في الاسرة الاوروبية . انما هذا التصميم الكبير هو من قبيل الخيال الصرف لانه يطمح ان يكون للراسمالية الفرنسية موقع ليس في مستوى علاقة القوى الحقيقية من الوجهة الاقتصادية والسياسية لهذا السبب سيكون اعتراضه على دخول بريطانيا الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية محكوما عليه بالفشل وكذلك محاولته التي اصبحت منسية تقريبا الآن لايقاف دعم الاسرة الاقتصادية الاوروبية او حتى الرجوع به الى الوراء . وبالتالي لم يبق له من وسيلة سوى سدم المنافذ خلال عدة سنوات حتى تاتي الوقائع الاقتصادية ، او الفيزيولوجية كي تضع حدا لهذه الاشياء .

هل يمكن التصور ان البورجوازية البريطانية الكبيرة ستكون مستعدة

لا للانضمام الى الشركات الاوروبية فحسب بل ايضا الى التنازل نهائيا عن سيادتها تنازلا يفسح المجال لبناء دولة عليا في اوروبا . يبدو ان المسألة حاليا هي من قبيل الافتراض (١٤) لان الروابط التي تجمع بين الاقتصاد البريطاني واقتصاد الكومون ويلث ما زالت متينة وقيمة البضائع المصدرة عبر البحار ما زالت تتجاوز بنسبة ٥٠ ٪ قيمة البضائع المصدرة الى اوروبا الغربية . وهذه الروابط ما زالت تمارس على اراء ومشاعر البورجوازية البريطانية تأثيرا يتعدى الاهمية المادية للامبراطورية القديمة .

انما يجب في نفس الوقت الاعتراف بالميل الذي يسير في اتجاه معاكس حتى ولو ما زال في طور التكوين (١٥) . فخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٥ ازدادت الصادرات البريطانية عبر البحار ٣٠ ٪ ونحو المنطقة الاوروبية للتبادل الحر ١٠٩ ٪ بينما ارتفعت الصادرات الى السوق المشتركة الى ١١٦ ٪ .

وان المواقع القديمة التي يرجع تاريخها الى عهد الامبراطورية والتعرفات الجمركية المفضلة آخذة في الزوال ببطء ولكن بصورة اكيدة . ففي الهند

---

(١٤) — مع ذلك انظر الى البيان الجازم الذي صدر في مجلة الايكونوميست الاسبوعية (عدد ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٨) : « الشيء الاكيد هو ان البناء الاوروبي هو من قبيل الضغ اذا لم ترتفع فوق الدول خلال فترة معقولة » . ويبدو ان هذا يتوافق مع اعتقاد قسم من اصحاب رؤوس الاموال البريطانية الكبيرة .

(١٤) — وفي هذا الموضوع يذكر نورما بيلوف ان الداعي الاساسي لانثناء ويلسن نحو السوق المشتركة هو خيبة امله من امكانيات الكومون ويلث الاقتصادية . ويقول ايضا : لم يعد للكومون ويلث وجود كفكرة اقتصادية (من الكومون ويلث الى السوق المشتركة صفحة ٥٩ و ٨٦ ! . وبصورة عملية زالت منطقة الاسترليني كمنطقة نقدية منذ اتفاقات بال في ايلول عام ١٩٦٨ (الايكونوميست ٧ ايلول ١٩٦٨) .

قاربت هذه المواقع على الزوال وفي كندا واوستراليا الفيت بدون رحمة من قبل المزاحمة الاميركية واليابانية. وفي كثير من البلدان الافريقية وفي آسيا الجنوبية الشرقية اصبحت مهددة مباشرة من قبل موجة ثورة قادمة ضد الاستعمار بينما تعمل في تقويض اسسها منذ الآن المنافسة بين الامبرياليين . وفي عام ١٩٦٧ فقدت بريطانيا المكانة الاولى كعميلة تجارية لاستراليا لصالح اليابان وسبقتها الاسرة الاقتصادية الاوروبية كموردة اولى لنيجيريا .

وان ضعف القوة المالية الذي يرجع اليه اصل تخفيض النفقات العسكرية في شرقي السويس سيساهم في تراخي العلاقات التي تربط الراس المال البريطاني في الاسواق الممتازة فيما سلف (١٦) .

وتجبر الطوارىء الاقتصادية الراسمال البريطاني الكبير على الالتفات نحو اوروبا ، وستنتهي هذه الحاجة الماسة بالتغلب على جميع المقاومات الايديولوجية والعاطفية حتى تجاه سلطات الدولة الاوروبية العليا لانه بالاضافة الى ذلك تستطيع بريطانيا ضمن الاسرة الاقتصادية الاوروبية الموسعة بهذه الصورة ان تطمح الى الزعامة السياسية مستندة على حلفائها التقليديين في البنيلوكس (بلجيكاوهولاندا ولكسمبورج) واحتماليا على حلفائها في اسكندينافيا . وبالتالي لا تستطيع ان تختار طريقا آخر على ممر الايام سوى بريطانيا الاشتراكية .

وتستطيع هذه الطوارىء الاقتصادية ذاتها ان تساعدها في اجتياز اهم

---

(١٦) — يذكر كيتزنجر (الامور السياسية والاقتصادية في الاندماج الاوروبي صفحة ١٩١ و ١٩٢) ان حزب التوري (المحافظين) في بريطانيا قد تراجع عن موقفه تجاه السوق المشتركة للاسباب الخمسة التالية : فشل مغامرة السويس وفشل مكميلان في مؤتمر قمة باريس وانقاذ الليرة الاسترلينية عام ١٩٦١ من قبل مصارف القارة الاوروبية والنمو الاقتصادي الاقل سرعة في بريطانيا منه في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

عائق يعترضها على طريق الاندماج في الاسرة الاقتصادية الاوروبية الا وهـو الدور الذي تقوم به الليرة الاسترلينية كنقد احتياط دولي والضعف المزمن الذي تلازمـه .

ويتطلب الاندماج الفعلي لاوروبا الرأسماليـة نقداً اوروبيا مشتـركا . فليست المسألة المطروحة للبحث هي معرفـة اذا كان يجب اصلاح الليـرة الاسترلينية قبل امكان قبول انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة بل التأكد من ان الرأسماليين البريطانيين يقبلون بترك الليرة الاسترلينية تنصهر في نقد اوروبي جديد يستطيع ان يقوم بدور افضل من الليرة التي اضعفت نهائيـا كنقد احتياط دولي للعالم الرأسمالي الى جانب الدولار .

■ ■ ■

الفصل السابع

المنافسة بين أوروبا وأميركا في السوق العالمية

حتى الآن لم نفعل سوى تحليل القوانين الموضوعية التي بموجبها تعمل طريقة الانتاج الراسمالي وكذلك تحليل مصالح البورجوازية الكبيرة الاوروبية. ولكن ليس من رأينا ان هذه القوانين او هذه المصالح متفقة مع رغبات الشعب العامل في اوروبا وبالاحرى مع مصلحة الانسانية بكاملها .

ويعلمنا تاريخ الراسمالية ان كل تقدم لتمركز رأس المال وبالنتيجة كل توسع للتحويل الاشتراكي الموضوعي في الانتاج البشري يتخذ دوما شكلا متناقضا في طريقة الانتاج الراسمالي .

فداخل كل مشروع كبير يصل تخطيط الانتاج الى درجة عالية من المعقولية ومع ذلك لاتفعل هذه سوى في زيادة الفوضى التي تتميز بها المنافسة بين المشاريع الانتاجية . وعلى مستوى التروست او الكارتل قد يمتد هذا التخطيط العقلي الى فرع صناعي بكامله . وفي نفس الوقت يعمل في اشتداد الصفة اللا معقولة والفوضى الناجمة عن التنمية اللا متساوية وعن المنافسة المتبادلة بين فروع صناعة مختلفة . ويعني الاقتصاد المنظم او المبرمج على الصعيد القومي في النظام الراسمالي منافسة دولية جامحة واشد فوضوية مما هي في أي وقت مضى . فالاندماج الاقتصادي في منطقة ما على المستوى

الدولي يزيد في حدة الخصومات والمنافسة والفوضى داخل اطار الاقتصاد العـالمـي .

وليس انشاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية هوفيأصل الانطلاقة الاقتصادية ذات الامد الطويل للراسمالية الاوروبية التي امتدت منذ حرب كوريا حتى عام ١٩٦٥ . بل بالعكس المدة الطويلـة لظرف اقتصـادي مناسب هي التي سهلت تأسيس الاسرة الاقتصادية الاوروبية . فلو وجدت الدول الاعضاء في فترة ركود أو ازمة اقتصادية لما اصبحت في الحقيقة مستعدة لقبول اي تخفيض في تصرفاتها الجمركية او اية تنازلات خاصة في سيادتها الاقتصادية مهما كانت ضئيلة .

وهذا الظرف الاقتصادي المناسب وكذلك الظرف الذي عرفه الاقتصاد الاوروبي منذ ان وصل كنيدي الى سدة الحكم هو الذي زاد الفدع بين توسع البلدان المصنعة والركود النسبي للبلدان المتخلفة هذا الفدع الذي اصبح اكثر فأكثر معرضا للانفجار لان خلال الاعوام الخمسة عشر الاخيرة اصبحتالبلدان الفنية اكثر ثراء والبلدان الفقيرة اشد ففرا .

ومن الوجهة الاحصائية يعبر عن هذا التطور بارقام واضحة للعيان . فقد انخفضت حصة بلدان العالم الثالث في التجارة العالمية من ٣١ر٣ ٪ عام ١٩٥٠ الى ٢٠ر٨ ٪ عام ١٩٦٣ وحتى ١٨ر٥ ٪ عام ١٩٦٨ واذا لم ندخل في الحساب تجارة نستطيع ان نقول ان حصة البلدان المتخلفة هبطت الى اقل من ١٠ ٪ .

ليس من الضروري الاسهاب في الحديث عن العوائق التي تقيمها التعرفات الجمركية التي تفرضها الدول الاوروبية الستعلىصادرات المنتجاتالصناعية الآتية من بلدان العالم الثالث وكذلك عن التدابير التفرقية التي تتخذ ضـد الصادرات الآتية من بعض بلدان اميركا اللاتينية او من بعض البلدانالآسيوية من اجل تفضيل المنتجات المدارية الآتية من بلدان افريقيا المنضمة الى الاسرة الاقتصادية الاوروبيـة .

وقد تأثرت ايضا صادرات الاسرة الاقتصادية الاوروبية . ففي عام ١٩٥٨ ما زالت البلدان النامية تشتري ٢٧ ٪ من السلع التي تصدرها الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وفي عام ١٩٦٥ انخفضت هذه النسبة الى ١٥ر٧ ٪ منها ٤ ٪ لبلدان عبر البحار المنضمة الى الاسرة . وفي عام ١٩٦٧ هبطت حتى ١٤ر٧ ٪ منها ٣ر٥ ٪ للبلدان المنضمة الى الاسرة .

وبعبارة اخرى لو ادخلنا في الحساب جمهورية الصين الشعبية تكاد مشتريات ثلثي العالم ان تبلغ ١٠ ٪ من المنتجات التي تصدرها الاسرة الاقتصادية الاوروبية . ولذا يرى عدد كبير من الاختصاصيين بقلق قوة الاتجاه لدى الدول المصنعة من اجل مقايضة منتجاتها الصناعية بصورة متبادلة فتحرم هكذا الاقتصاد الدولي الرأسمالي من صمام الامان الذي تمثله الصادرات نحو البلدان غير المصنعة .

واننا نجد في اصل هذا الاتجاه شكلا من اشكال التجمع الدولي للايرادات والثروات هذه الظاهرة التي لا يمكن التمادي هنا في تحليلها اكثر من ذلك والتي مع ذلك تتوافق مع الاتجاهات الاساسية لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي .

لقد كشف تفصيليا تقرير صدر عن قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الامم المتحدة عام ١٩٦٣ عن التأثيرات التي تصيب التجارة بين الاسرة الاقتصادية الاوروبية وبلدان العالم الثالث بسبب ادخال تعرفة جمركية مشتركة فرضتها الاسرة الاقتصادية الاوروبية (١) . وفيما يتعلق بالمنتجات المدارية وحدها توجد تفرقة مباشرة فيما يتعلق في استيراد الموز والاخشاب

---

(١) — « قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة » . رقابة الاقتصاد العالمي ١٩٦٢ . التقرير الاول عام ١٩٦٢ ، البلدان النامية التجارة العالمية ، الامم المتحدة نيويورك ١٩٦٣ .

من قبل الجمهورية الاتحادية الالمانية واستيراد الزيت النباتي من قبل بلدان البنيلوكس تلك التفرقة التي تتضرر منها بلدان العالم الثالث . وتتوقــع ايضا تدابير اخرى لصالح استيراد القهوة من البلدان الافريقيــة التابعــة لمنطقــة الفرنك . ومع ذلك يجب الاعتراف بانه لم يكن لهذا الفرق في المعاملة الآثار الاجمالية المتوقعــة .

فمن عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٧ ارتفعت استيرادات الاسرة الاقتصادية الاوروبية من بلدان ما وراء البحار المنضمة اليها من ٥ر١ مليار الى ٣ر٢مليار دولار بينما ارتفعت في تلك الحقبة الاستيرادات من البلدان الافريقية الاخرى من مليار الى ٤ر٢ مليار دولار والاستيرادات من آسيا الغربية من ٨ر١ مليار الى ٩ر٢ مليار دولار . وأفادت انطلاقة توريدات القهوة والشاي والكاكاو والتوابل الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية التي بلغت اربعة امثالها بين عــام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٨ ، بعض البلدان كنيجيريا وتانزانيا وكولومبيا والبرازيل وكذلك ان لم يكن اكثر الى البلدأن التي ابرمت اتفاقية ياونديه . وبالتــالي فان عداء هذه البلدان للاسرة الاقتصادية الاوروبية تحول الى رغبــة فــي اقامة علاقات اوثق ذهبت بها حتى السعي وراء عدة بلدان افريقية من الكومون ويلث من اجل الانضمام أليها (٢) .

ومع ذلك تبين بعض الارقام التراجع الذي عرفته التجارة بين بلدان العالم الثالث غير المنضمة الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية والبلدان المشتركة فيها . فقد هبط استيراد فرنسا للقهوة بين عام ١٩٥٧ و ١٩٦١ من هذه البــلدان من ٧ر٣٤ ٪ الى ١ر٢٨ ٪ وانخفض استيراد البنيلوكس للكاكاو من ٥ر٦٩ ٪

---

(٢) ـ انظر الى الاحصائيات الشهيرة الصادرة عن الاسرة الاقتصادية الاوروبية ، سلسلة التجارة الخارجية عدد ٤ و ٥ عام ١٩٦٨ . دنيس اوستان : « بلدان الكومون ويلث الافريقية والاسرة الاقتصادية الاوروبية » في كتاب « من الكومون ويلث الى السوق المشتركة » . القضايا السياسية والاقتصادية في الاندماج الاوروبي .

الى ٦٤٫٩ ٪ واستيراد ايطاليا للخشب من ٩٣٫٧ ٪ الى ٧٩٫٨ ٪ واستيراد ايطاليا للزيت النباتي من ٩٢٫٩ ٪ الى ٧٨٫٣ ٪ (٣). واذا بلغت الاستيرادات الاجمالية الالمانية والايطالية من البلدان الافريقية غير المنضمة الى الاسرة الاوروبية ثلاثة اضعاف بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٧ فالاستيرادات من البلدان المنضمة الى تلك الاسرة بلغت اربعة امثال خلال نفس الفترة . وهذه الارقام تجب مقارنتها بزيادة الاستيرادات الالمانية الغربية من الهند والباكستان واندونوسيا وماليزيا وبلدان آسيا الجنوبية الشرقية بنسبة ٥٠ ٪ ليس غيرها .

وادخلت السياسة الزراعية المشتركة المزعومة التي تفضل خصوصا مصدري القمح الفرنسي الكبار تفرقة واضحة في المعاملة على حساب المنتجات الغذائية التي تستوردها المانيا . ولم تمس هذه التفرقة اللحم المستورد من الارجنتين والاوروغواي واستراليا والقمح الكندي فحسب بل ايضا البيض والزبدة والجبن المستورد من الدانيمرك والاسماك المستوردة من البلدان الاسكندينافية .

والتهديد الذي تحوم به الاسرة الاقتصادية الاوروبية فوق توريدات الاقمشة من البلدان النامية هو ايضا اشد خطرا لا لانه يقيم حواجز جمركية فحسب بل لان كمية البضائع المستوردة هي مقيدة بالحصة المحددة لكل بلد .

وجدير بالاهتمام ان نشير الى ان بلدان السوق المشتركة لم تستورد عام ١٩٦٠ سوى ٤ ٪ من استيراداتها للمنسوجات من البلدان المتخلفة بينما كانت هذه النسبة ١٤ ٪ في بلدان منطقة التبادل الحر و ٢٢ ٪ في الولايات المتحدة (٤) .

---

(٣) ــ قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ــ رقابة الاقتصاد العالمي ١٩٦٢ ــ المجلد الاول المناطق النامية صفحة ٩٩ .

(٤) ــ صرح جورج وودس ، رئيس المصرف العالمي في باريس في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٦٧

وصحيح ان الاسرة الاقتصادية قد منحت اعتمادات ضخمة الى البلدان الافريقية المنضمة الى هذه الاسرة انما هذه الاعتمادات لم تفد سوى رجال الصناعة في السوق المشتركة المصدرين للتجهيزات (الامر الذي ادى بالمانيا الاتحادية الغربية الى تقوية مواقعها في السوق الافريقية) . دون أن تؤمن بهذا القدر تصنيع هذه البلدان . ولهذا السبب ما زال النفوذ الاميركي ــ سواء كان منقولا على مركبة التجارة او العون العسكري ــ يتصاعد على الخط البياني في افريقيا . وقد نجح فيما سبق في انتزاع بلدين افريقيين هامين (المغرب وكونغو كنشاسا) من دائرة النفوذ الاوروبي .

ويكون الاتجاه اكثر وضوحا اذا نظرنا مليا الى النفوذ المتبادل للولايات المتحدة وبلدان اوروبا الراسمالية على صعيد مجمل البلدان في العالم الثالث . فمن غير المشكوك فيه ان الولايات المتحدة قد توصلت الى احتلال مواقع القوة في المستعمرات وشبه المستعمرات القديمة التي كانت خاضعة للدول الاوروبية. ففي فيتنام الجنوبية واندونوسيا وتايلاند ولبنان وتركيا واليونان واشنطن هي التي خلفت باريس او لندن او امستردام . ويبرز الآن تطور مماثل في البلدان التي اتفق على تسميتها بالدومينيون البيضاء للكومون ويلث ويبدو الامر جليا في امريكا اللاتينية . ففي عام ١٩٦٦ صدرت الولايات المتحدة اليها بضائع بقيمة ٤٫٧ مليار دولار بينما لم تبلغ صادرات أوروبا الرأسمالية سوى ٢٫٩ مليار . وفي عام ١٩٣٨ بلغت صادرات الولايات المتحدة الى امريكا اللاتينية ٣٥٠ مليون دولار مقابل ما يقرب من ٥٠٠ مليون لاوروبا الراسمالية .

ومن الاكيد ان لهذا وقعا مستحسنا على قدرة الاقتصاد الاميركي التنافسية وهذا يتضمن ايضا نفقات عسكرية هائلة ــ مثلا الحرب في فيتنام ــ وكذلك توترا سياسيا متزايدا تثيره داخل المجتمع الاميركي التعهدات العسكرية ولكن هذه الظاهرة أثرت على بعض المواقع الرئيسية للراسمالية الاوروبية في

ان التصرفات الجمركية الدولية تتضمن تفرقة واضحة في المعاملة تتضرر منها الصناعة التحويلية في البلاد النامية .

العالم التي اخذت تسير في طريق العزلة والضعف رويدا رويدا (لنتذكر المصالح البترولية الاوروبية في البلدان العربية والوضع البريطاني في ماليزيا).
وعلى كل حال يلعب انتقال علاقات القوة في العالم الثالث دورا يخدم مصالح الولايات المتحدة . ولاجل ان يعيد الى اوروبا الرأسمالية نفوذها السياسي حاول ديجول ان يقوم بمراوغة ماهرة ازاء قوى الثورة الاستعمارية . انما حظه في النجاح سيكون قليلا . اولا لان هذه الخطة لاتتصرف بقاعدة اقتصادية متينة وثم لانه محكوم عليها ان يتجاوزها تصلب الحركات الثورية الحتمي في هذا الجزء من العالم . وتجد الانطلاقة الاقتصادية المثيرة لدولة اليابان التي رفعتها الى المرتبة الثالثة في العالم مكانها ضمن اطار هذا التطور . والهجوم الذي قامت به في السوق العالمية الصناعة اليابانية الفنية ذات التكنولوجيا المتقدمة اصاب اول الامر الاسواق الاوروبية اصابة اشد من اصابةالاسواق الامريكية .

وكان اول نجاح احرزته الصادرات اليابانية في بناء السفن واجهزة الترانزيستور (من ضمنها اجهزة التلفزيون) والآلات البصرية (بما فيها المجاهر الالكترونية) . وكذلك في صناعة الحديد لا ينافس اليابانيون التروستات الأمريكية منافسة مباشرة بقدر ما ينافسون الاحتكارات الاوروبية .

وستصيب الموجة القادمة للصادرات اليابانية صناعة السيارات التي فيها احتلت اليابان مكان بريطانيا التي كانت تشغل المرتبة الثالثة في البلدان المنتجة وستنتزع نهائيا منذ الآن حتى عام ١٩٧٠ المرتبة الثانية التي تشغلها الجمهورية الاتحادية الالمانية . وستشكل موجة الصادرات هذه خطرا مزدوجا لصناعة السيارات الاوروبية في السوق الاوروبية نفسها وفي السوق الامريكية .

بالاضافة الى ذلك يجب ان نلاحظ ان التروستات الامريكية قد ضمنت لنفسها على السوق اليابانية مواقع في غاية القوة بينما لا تمتلك الشركات

الاوروبية اي شيء مقابل ذلك . وها ان اليابان اخذت تضع شروطا اكثر سخاء لاستيراد رؤوس الاموال وبالتالي يكون من الاكيد ان الولايات المتحدة ستحاول تحقيق ادخال سريع لرؤوس الاموال الاميركية الى اليابان . ولا شك اننا لا نخطيء اذا تنبأنا ان تصدير رؤوس الاموال الاميركية خلال الاعوام العشرة الآتية الى اليابان سيزداد بصورة سريعة (٥) .

ويحاول راس المال الياباني بدوره بنجاح متزايد ان يصل عن طريق التوسع التجاري السلمي والعون الذي يقدم للتنمية الى المواقع التي افقدته اياها الهزيمة العسكرية لعام ١٩٤٥ في بلدان عديدة من الشرق الاقصى لا سيما الفيلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا وفورموزا واندونيسيا وحتى استراليا . وقد يحدث ان ترد اليابان الولايات المتحدة الى الوراء في هذه البلدان وستفعل ذلك اكثر فأكثر (القد اختفى بيع السيارات الاميركية تقريبا كليا في هذه المنطقة امام الصادرات اليابانية) . وقد سبقت الصادرات اليابانية صادرات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وتايلاند وهون كونغ وسنغافورة واندونيسيا وماليزيا وبيرمانيا وسيلان .

اما في تايوان (فورموزا) والفيلبين احتل المتنافسان مواقع متساوية في القوة انما حصة اليابان تنمو بصورة اسرع من حصة الولايات المتحدة .

وان اصبحت امكانيات التصدير الاميركية مهددة مباشرة في آسيا الشرقية فيبدو انها ستستفيد مع الامد الطويل من التوسع الياباني لان كثيرا من الصناعات اليابانية المعدة للتصدير ستضطر الى شراء تجهيزاتها او موادها الاولية من الولايات المتحدة وبالتالي سيؤدي توسع الصادرات اليابانية الى توسع الصادرات الاميركية نحو اليابان . وحاليا لم يحدث شيء من هذا القبيل

---

(٥) ـ مع ذلك لم تعط السنة الاولى لتحرير استيرادات رؤوس الاموال من القيود الى اليابان النتائج المتوقعة في الوول ستريت . وما زال اليابانيون على جانب كبير من الاحتراس .

فيما يتعلق في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

لقد ارتفعت الصادرات اليابانية نحو بلدان آسيا واوقيانوسيا من ١٣٨ر١ مليار دولار عام ١٩٥٨ الى ٣٠٣ر٤ مليار عام ١٩٦٧ . ومع ذلك ارتفعت الاستيرادات اليابانية في نفس الوقت من الولايات المتحدة وكندا بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٥ من ١٣٦ر١ الى ٩ر٣ مليار دولار . وتدل الاستيرادات اليابانيةللبضائع من الولايات المتحدة التي بلغت خمسة اضعاف ما استوردتـه من الاسـرة الاقتصاديةالاوروبيةعلى ان السوقاليابانية هي نوعا ما منطقة صيد مخصصة للاميركيين في معركة التنافس بـين اوروبا واميركا (٢ر٣ مليار دولار مقابـل ٦٥٥ مليون) .

ومع ذلك يكون من الخطأ النظر الى الامبريالية اليابانية كقمر يدور في فلك الامبريالية الاميركية ليس غير . فمع فارق بعض السنوات نفس الظاهرة التي حدثت في بداية الخمسينيات تتكرر حاليا في العلاقات اليابانية الاميركية . فبعد فترة من القروض والتقليد دخلت الصناعة اليابانية في مرحلة انطلاق تجديد تقني اصيل (٦) . وفي مجال المنظماتالآلية يبدو ان اليابانهي الدولة الوحيدة عدا بريطانيا ، التي استطاعت البقاء في السباق وراء الولاياتالمتحدة وان ديناميكية التوسع الياباني التي يدفعها بحث مستقل اكثر فأكثر ووجود شركات ذات ابعاد عالمية (٧) ستدفع راسمالية اليابان الى مستوى منـافس

---

(٦) — انظر في هذا الموضوع الى تفاصيل هامة فيمجلةاقتصاد الشرقالاقصىعدد ٣٢ — ٨ آب ١٩٦٨ . يجب ان نشير الى الحواجز التي اخترقتها الصناعة اليابانية فيمجال اشعة ليـزر والطب النووي والاليكتروني والتقنية الطلائعية لصناعة السيارات . ان النفقات الاجمالية للبحث والتنمية التي ارتفعت في اليابان من مليـار دولار عام ١٩٦٤ الى ٧ر١ مليار عام ١٩٦٨ ستبلغ ٥ر٢ مليار دولار عام ١٩٧٠ .

(٧) — نشأ عن اندماج ياواتاستيل وفوجي ثاني تروست عالمي لصنـع الفولاذ الذي ينتج ٢١ مليون طن سنويا سابقا هكذا منافسيه الاوروبيين بمسافة كبيرة . وان اكبر مصرف ياباني

يضاهي بالقدرة الولايات المتحدة من جهة واوربا الغربية من جهة اخرى .

تقوم بلدان الكتلة الشرقية بدور مناقض لدور اليابان فيما يتعلق بالاسواق التي تقدمها الى البلدان الراسمالية الاوروبية والولايات المتحدة . وان القيود التي فرضتها الحكومة الاميركية على التجارة مع البلدان الشرقية لا سيما على تجارة المعدات الستراتيجية وكذلك المخاوف المنتشرة بصورة واسعة من ان الصناعة السوفيتية ستقوي طاقتها الحربية عن طريق تجهيز مشاريعها بآلات حديثة كل هذا قد اجبر البورجوازية الاميركية على اتخاذ اقصى التدابير التحفظية فيما يتعلق بتنمية علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفياتي .

ومن الثابت ان سياسة الولايات المتحدة التجارية قد تغيرت منذ بضعة سنوات تجاه بلدان المعسكر الشرقي وصحيح ايضا بعد تليين شروط الاعتمادات والتسليم ليوغسلافيا المعتبرة انها بلد محايد أن تصدير البضائع الاميركية الى بولونيا ورومانيا قد سهل الا ان توسع التجارة الاميركية مع الكتلة الشرقية كان ادنى من توسع البلدان الراسمالية الاوروبية . وتنطبق نفس الملاحظة على التجارة مع جمهورية الصين الشعبية التي لا وجود لها عمليا بالنسبة للولايات المتحدة بينما لا يخشى الراسماليون الاوروبيون ان يستغلوا حتى الاعماق الامكانيات الجديدة الناشئة عن انهيار العلاقات التجارية السوفيتية الصينية (٨).

هو اغنى من اكبر مصرف الماني . وتوجد ثلاثة امثلة لاندماج شركات عملاقة صناعية عالية في اليابان : فقد اسست شيل والميتسو بيشي معا شركة بتروكيمائية في يوكيشي قرب ناقويا وبنت بيشينيه مع ميتسوي معملا للالومنيوم في جزيرة كيوشو . وضعت تيكساس الـسترومنتز وسوني معا الدارات المتكاملة . وتعد فورد وبورج وارنر العدة من اجل انتاج مشترك لعلب السرعة الالية مع نيسان موتور وتويو كويو .

(٨) — في عام ١٩٦٧ ارتفع حجم التجارة الاجمالي لجمهورية الصين الشعبية مع البلدان اللاراسمالية الى ٨٦٥ مليون دولار ليس غير بينما بلغت تجارتها مع البلدان الرأسمالية ٢ر٣

وحاولت التروستات الاميركية عبثا أن تعيق تطورا منافيا لمصالحهــا بان تمارس واشنطن ضغطا مستمرا على حلفائها الاوروبيين كي يوقفوا تصدير المعدات الستراتيجية نحو البلدان الشرقية من جهة وبالتأثير على حكومــة الولايات المتحدة لتخفف القيود المفروضة على الصادرات الاميركية من جهة اخرى . وكانت النتائج التي حصل عليها حتى الآن ضئيلة جدا .

ومن عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٧ ارتفعت صادرات الاسرة الاقتصــادية الاوروبية نحو بلدان اوروبا الشرقية من ٦٢٤ مليون الى ١ر٢ مليــار دولار بينما لم ترتفع الصادرات الاميركية في تلك الفترة الا من ١١٠ الى ١٩٨ مليون دولار . وبالتالي تمثل الكتلة الشرقية نوعا من السوق الممتازة لاوروبا الغربية (٩) كاليابان بالنسبة للولايات المتحدة . وهذا الوضع يؤيده الدليل القاطع التالي : بينما كان الاتحاد السوفياتي يبذل جهدا من اجل جعل صناعة آلية وادخال اساليب التقنية الرياضية الى التخطيط الاقتصادي خلال الاعــوام القادمة ، فتحت اسواق رائجة للحاسبات الالكترونية في هذا البلد . وهذا هو القطاع الجغرافي الوحيد الذي افلت في هذا الوقت بكامله من التروست الاميركي ايبم والذي تسيطر عليه الصناعة الالكترونيةالبريطانية(١٠). ويقدر الاختصاصيون تأخر الاتحاد السوفيتي بخمس سنوات تصل اليه خلالهــا ١٢٠٠٠ حاسبة الكترونية قيمتها ١٠ مليارات من الدولارات . ويتوقعون

مليار دولار . واليابان هي التي استولت على حصة الاسد فيها بمبلغ ٦٢١ مليون دولار. وصدرت كندا قمحا قيمته ١٧٠ مليون دولار الى الصين الشعبية . وبلغت صادرات الاسرة الاقتصادية الاوروبية ٤٠٨ ملايين دولار نصفها لحساب المانيا الغربية وربعها لحساب فرنسا .

(٩) ــ بلغت الصادرات الاجمالية لاوروبا الغربية نحو البلدان الشرقية ٢ر٣ مليار دولار في عام ١٩٦٧ يعود القسم الاعظم منها الى الجمهورية الاتحادية الالمانية بنسبة ٢٦ ٪ والى بريطانيا بنسبة ١٦ ٪ .

(١٠) ــ الايكونوميست ٢٤ كانون الاول و ١٩ آب ١٩٦٧ .

منافسة يابانية ممكنة التي مع ذلك لم تبرز الى حيز الوجود حتى الآن(١١).

ومع ذلك استفادت بعض الشركات الاميركية من اتفاقات فرعية ابرمت ضمن اطار مشاريع بناء المعامل في البلدان الشرقية . وهكذا حصل الاتفاق الفرعي الاميركي لبنـاء معمل توقليـاتتراد على طلبات قيمتها ٢٥ مليـون دولار .

ومع ذلك منذ منتصف عام ١٩٦٦ لم تعد الكتلة الشرقية تكتفي بان تقوم بدور السوق الممتازة للبضائع الاوروبية بل اقتربت من النقطة التي اصبحت فيها ممكنة الاستيرادات المتواضعة لرؤوس الاموال من البلدان الامبريالية الاوروبية . فقد ساهمت في بناء معامل تضم صناعات مختلفة من قبل الشركات الغربية اعتمادات ذات امد طويل وشروط فائدة ضئيلة لدرجةانه يمكن التحدث عن استثمار رؤوس الاموال .

وقد نصبت اعلام هامة على هذا الطريق وهي بناء معمل سيارات كبير بقيمة ٨٧٥ مليون دولار في توقلياتيقراد (الاتحاد السوفييتي) من قبل شركة فيات ومعمل سيارات في رومانيا وبناء ستة معامل للمطاط التركيبي في الاتحاد السوفياتي من قبل شركة بيريلي واقامة عدة مشاريع بتروكيميائية عن طريق الشركة البريطانية (اي. سي. أي) وبناء معمل لصنع حجرات مكيفة للنبات من قبل شركة هولاندية . وحاليا يوجد ١٥٠ معملا اقامتها شركات المانيـة غربية في البلدان الشرقية ، بعضها باجازة والاخرى من اجـل الاشتراك في الارباح .

ومنذ الآن نستطيع ان نخلص الى القول ان بلدان العالم الثالث لم تغـير بصورة اساسية علاقات القوى بين الامبريالية الاميركية والبلدان الامبريالية في اوروبا الغربية . فهذه تتمتع بامتيازات قيمة فيما يتعلق بأسواقها في اوروبا

---

(١١) ــ خصصت صحيفة لوموند (٢٢ / ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٧) مقالا هاما تساءلت فيه عما اذا كان الاتحاد السوفياتي قد مر من جانب ثورة المنظمات الآلية .

الشرقية والصين وافريقيا بينما احتفظت الولايات المتحدة بمناطق صم
امريكا اللاتينية وجنوبي شرقي آسيا مع التغلغل اكثر فأكثر الى اعماق اسواق
بعض البلدان في منطقة الاسترليني . ويبدو ان هذه الامتيازات المتبادلة قد
ازال بعضها مفعول الاخرى . وبالتالي تجري في اوروبا واميركا الشمالية
المعركة الحاسمة بين الاحتكارات الكبيرة والدول الامبريالية .

وفي هذا الصدد يغيب عن الاذهان في اغلب الاحيان ان اهم قطاع في السوق العالمية هو سوق الولايات المتحدة الداخلية . فقد بلغ مجمل استيراد الولايات المتحدة في عام ١٩٦٧ ، ٢٦٫٧ مليار دولار وسيرتفع الى ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٦٨ . وبالنسبة لهذه الدولة هذا يعني رقما مازال على الحافة والذي لهذا السبب بالضبط سيكون قادرا على التوسع السريع .

واذا استمر تداخل رؤوس الاموال الدولي في اوروبا الغربية وكذلك تمركز رؤوس الاموال في اليابان واذا برزت الى حيز الوجود في هاتين المنطقتين شركات عملاقة تستطيع ان تنتجسلسلة من السلع المتماثلة بقدر السلع التي تنتجها تروستات الولايات المتحدة ، عندئذ تستطيع هذه الشركات ان تغزو سوق الولايات الداخلية . واذا تساوت قوة الانتاج والتكنولوجيافانهاتستطيع ان تقوم بضربة قاسمة ضد منافسيها الاميركيين اي ستكون تكاليف اليدالعاملة ادنى بمثلين الى اربعة من تكاليف اليد العاملة الاميركية .

وحاليا ما زالت التروستات الاميركية تتمتع باقتصاد يتميز بتقدم تقني معتبر وابعاد قيمة تسمح : لها بصورة عامة بابطال مفعول تكاليف اليد العاملة العالية بوسائل انتاجية اقوى (١٢) .

---

(١٢) ـ ابتداء من عام ١٩٦٢ دخلت صناعة الولايات المتحدة في مرحلة محمومة من تجديد التجهيزات الذي يفسر بصورة رئيسية ارتفاع انتاج الادوات الآلية عام ١٩٦٢ و ١٩٦٦ . وبلغ انتاج الادوات الآلية عام ١٩٦٦ مستوى ضعفي مستوى عام ١٩٦٠ بينما لم يتقدم نفس الانتاج سوى ٦٠ ٪ في اوروبا الرأسمالية و ٧٠ ٪ في اليابان . وفي نفس الوقت احرزت الولايات المتحدة

ولكن عندما تزول هذه الامتيازات يمكن ان يتحدد التهديد بصورة سريعة وهكذا حاليا جعل التأخير الذي اصاب صناعة الحديد الاميركيــة في المجــال التقني خلال الخمسينيات وفي بداية الستينيــات الفولاذ الياباني والاوروبي قــديرا على المنافسة في ارض الــولايــات المتحدة . فتوسعت استيرادات المصنوعات الحديدية توسعا ضخما لدرجة انه انتزع عام١٩٦٨ مايقرب من ٢٠٪ من الطلب الداخلي في هذا البلد . وفي مجال السيارات لاشك ان الاستيرادات تجاوزت لاول مرة الحد الاعلى الذي هو مليون سيارة عام ١٩٦٨ .
وفي سلسلة الفروع الخاصة كفرع آلات الخياطة والآلات الكاتبة اكثر من ٥٠٪ من المصنوعات المباعة في الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات هو من اصل اجنبي . ويعود هذا الاختراق الاجنبي الى تقدم تكنولوجي للصناعة الايطالية والالمانية واليابانية بالنسبة للصناعة الاميركية هذا التقدم الذيظهر ايضا في بنا ءالسفن حيث سبقت السويد واليابــان الولايات المتحــدة من الناحيــة التقنية (١٣) .

وتقوم صناعة البرادات الايطالية التي هي في منتهى النشاط في اوروبــا باقامة راس جسر اميركي في كندا .

ويكفي ان ترسم هذه التهديدات في بعض القطــاعات حتى يقــوم هجوم معاكس شديد لحماية المصنوعات في الولايات المتحدة . واثناءالاجتماعالسنوي لمؤسسة الحديد والفولاذ الدولية الذي عقد في لوس انجيلوس في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ حصل ضغط شديد على المصدرين اليابانيــين والاوروبيــين كــي يقبلوا بتقييد صادراتهم الى الولايات المتحدة (١٤) . ومن المحتمل ان تتشدد

تقدما جديدا تقنيا بانطلاق قطاع الادوات الآلية ذات الاشرطة المثقوبة . وفي هذا القطــاع بلــغ مجمل انتــاج الولايات المتحدة ٢٤٧ مليون دولار عام ١٩٦٦ مقــابل ٣٤٫٥ مليون لكل اوروبا الرأسمالية و ٢٫٧ مليون لليابان .

(١٣) ــ سيمور ميلمان : مجتمعنــا المستنزف : صفحة ٤٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٠ و ٦١ .

(١٤) ــ الايكونوميست ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

مجلة الاقتصــاد للشرق الاقصى ٣٠ حزيران ١٩٦٨ . التايمز ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

ادارة نيكسون في هذه الاتجاهات انما مع طول المدة ستخسر الامبريالية الاميركية اكثر ماتربح في هجومها المعاكس لحماية مصنوعاتها (وبصورة اصح يكون للقطاعات التي ستخسر من التراجع الاوروبي والياباني وزن اكبر داخل الاعمال الاميركية الكبيرة من القطاعات التي تهددها الاستيرادات الاجنبية) .

واذا لم تقلب موجة حماية المصنوعات بصورة اساسية اتجاهات التجارة العالمية سيصبح تداخل رؤوس الاموال الدولية في اوروبا الراسمالية عاملا اساسيا لتقويض التوازن الاجتماعي في الولايات المتحدة لان هجوما كهذا تقوم به التروستات الاوروبية واليابانية لا يمكن الا ان يثير الرد الراسمالي التقليدي الا وهو محاولة ايقاف زيادة الاجور وفرض سياسة معينة على الدخل وتخفيض الاجور وانقاص الحقوق النقابية الامر الذي يبدل بصورة عميقة موقف الطبقة العاملة البيضاء في الولايات المتحدة ، تجاه هذا النظام .



الفصل الثامن

العلاقات الأوروبية الأميركية وأزمة نظام النقد الدولي

منذ عدة سنوات حاولت الحكومة الفرنسية الاستفادة من العجز المزمن لميزان المدفوعات الاميركي كوسيلة لانقاص وزن الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وتقليص ظل التروستات الاميركية على السوق الاوروبية (١) .

هذا العجز المزمن لم ينجم عن نقص في الميزان التجاري لان هذا قد اظهر

---

(١) — هل تصدير رؤوس الاموال الاميركية هو سبب او نتيجة لعجز ميزان المدفوعات اي التضخم النقدي في الولايات المتحدة ؟ طرح المسألة بهذه العبارة — كما فعل المدافعون عن النظام الديجولي — يعني الاجبار على عدم فهم اساليب العمل التي تتحكم بحركات رؤوس الاموال الدولية في مهد التروستات الدولية . وفي الواقع اذا توقف التضخم النقدي في الولايات المتحدة وزال من الوجود عجز ميزان مدفوعاتها فمن المرجح ان ينشط تصدير رؤوس الاموال . كان لبريطانيا دين في ميزان المدفوعات خلال القرن الذي امتد من معركة واترلو الى طلقة مسدس ساراجيفو الامر الذي لم يمنعها من توظيف ٤ مليارات من الليرات الاسترلينية الذهبية في البلاد الاجنبية خلال هذه الحقبة من الزمن (ميكائيل بارات براون : بعد الامبريالية صفحة ٧٥).

وفي الواقع هذه الزيادة في ميزان المدفوعات هي التي افسحت المجال للرأسمال البريطاني كي يمول الاستثمارات دون تضخم نقدي .

زيادة مستمرة في الصادرات التي كانت تتأرجح خلال السنوات الست الاخيرة بين ٤ و ٧ مليارات من الدولارات سنويا الا انها تقلصت فجأة في عام ١٩٦٨ فأصبحت ٨٥٠ مليون دولار بالنسبة للاشهر السبعة الاولى من هذا العام .

الاسباب الحقيقية لعجز ميزان المدفوعات يجب البحث عنها في صادرات رؤوس الاموال الخاصة لا سيما النفقات العسكرية في البلدان الاجنبية وكذلك في المعونة التي تقدم للقطاع العام الاجنبي (٢) .

ان رجال الفكر الفرنسي الذين استوحوا اراءهم من مدرسة الاستاذ جاك رويف يقدرون صراحة ان العجز المزمن لميزان المدفوعات الاميركي هو عبارة عن تضخم نقدي في الولايات المتحدة . فطيلة ما يستند النظام النقدي الدولي على معيار التبادل الذهبي تستطيع الولايات المتحدة حسب رأيهم ان تسمح لنفسها بشراء الشركات الاجنبية بفضل قدرة شراء زائدة اوجدتها هي نفسها داخل بلادها . فيحرض تصدير هذه الدولارات المتضخمة التضخم النقدي على الصعيد العالمي لانه يرفع الاحتياطات المالية من الدولار في مختلف المصارف المركزية التي تصدر اوراقا نقدية وطنية على هذا الاساس من جهة وتعيد هذه الدولارات الى نيورك حيث تنتج فائدة ذات اجل قصير فتزيد هكذا حجم الاموال والاعتمادات في بلدان تلك المصارف وفي الولايات المتحدة نفسها من جهة اخرى . وقد تسبب الدورة الجهنمية للتضخم النقدي وكذلك التهديد بسحب مفاجيء للاموال المودوعة الى اجل قصير في المصارف الاجنبية ازمة

---

(٢) — يجب هنا ان ندخل في الاعتبار ان التصدير الصرف لرؤوس الاموال الاميركية الذي بلغ مليارين من الدولارات بالنسبة للنصف الاول من عام ١٩٦٦ يعوض باستيراد صرف من فوائد وارباح الاموال الموظفة في البلدان الاجنبية التي تقدر قيمتها بـ ١ر٢ مليار دولار خلال النصف الاول من هذا العام . وكما هو الحال بالنسبة لرأس المال البريطاني في عهد ازدهاره قبل الحرب العالمية الاولى يسمح اصحاب رؤوس الاموال الاميركية لانفسهم ان يمولوا بسخاء تصدير الاموال بالعوائد التي تجنى من رؤوس الاموال المستثمرة في البلدان الاجنبية . واذا توقف تصدير رؤوس الاموال الى اوروبا يؤدي هذا الامر بالرأسماليين الاميركيين الى سحب مبلغ من الاموال من اوروبا اكبر مما يوظفون فيها الامر الذي يجعل الاستثمار نشيطا في الولايات المتحدة .

اقتصادية كبيرة كأزمة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ . ولاجل تجنب هذه الكارثة المحتملة لاترى مدرسة رويف والنظام الديجولي الذي يستوحي منها قسما كبيرا من آرائه سوى علاج واحد وهو العودة الى التعامل بالذهب الذي يعيد آليـا التوازن الى ميزان المدفوعات الاميركي ويجبر الرأسمال الاميركي على التخلص عن بعض المواقع التي احتلها في اوروبا الغربية (٣).

ومن الواضح اننا نلمس باليد في مجال الاحتياطات النقدية افضل من اي مكان آخر فقدان التفوق المطلق الذي كان في حيازة الولايات المتحدة اثـر انتهاء الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٦٨ كانت الولايات المتحدة تمتلك ٦٠ ٪ من احتياطات الذهب في العالم وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ارتفعت هذه النسبة الى ٧٥ ٪ وما عتمت ان انخفضت تقريبا الى اقل من ٥٠ ٪ عـام ١٩٥٠ .

وفي تلك السنة كانت الولايات المتحدة تتصرف باحتياطي قدره ٢٢ر٨ مليار دولار وبلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية بثلاث مليارات ليس غـير وبريطانيا بـ ٣ر٧ مليار . وفي عام ١٩٥٨ هبط احتياطي الولايات المتحـدة الى ٢٠ر٦ مليار دولار وارتفع احتياطي الاسرة الاقتصادية الاوروبية الى ١١ر٩ مليار . ثم انعكست الآية فلم يرتفع الاحتياطي الاميركي الا الى ١٤ر٣ مليار بينما بلغ احتياطي الاسرة الاقتصادية الاوروبية ٢٤ر٤ مليار . وفي ايلول عام ١٩٦٨ ارتفع قليلا الاحتياطي الاميركي فبلغ ١٤ر٦ مليار بينما انخفض قليلا احتياطي السوق المشتركة فبلغ ٢٣ر٥ مليار اثر الخسائر الفرنسية . ويجب ان نضيف الى هذا ان الاحتياطي الاميركي الذي كان يتألف بين عام ١٩٥٠ و ١٩٥٨ من الذهب الخالص لم يبق فيه من الذهب حاليا سوى ٧٠ ٪ بينما في ذات الفترة ارتفع الذهب في الاحتياطات النقدية للبلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية من ٥٧ ٪ عام ١٩٥٨ الى اكثر من ٧٠ ٪ في منتصف

---

(٣) — انظر الى جاك رويف : عصر التضخم النقدي — باريس طبعة بايو ١٩٦٧ .

عام ١٩٦٨ (٤) .

وكانت اوروبا تمتلك من الذهب النقدي في تموز عام ١٩٦٨ ما يقرب من ٢١ مليار دولار مقابل ٥ر١٠ مليار للولايات المتحدة .

وان الهجمات المستمرة التي يقوم بها النظام الديجولي ضد تضخم الدولار والرفض الذي افصح عنه مرات عديدة من اجل تحمل نفقات هذا التضخم بتوسيع وسائل المدفوعات الدولية كل هذا هو في اصل توتر متزايد داخل مصرف النقد الدولي حيث تطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بوسائل دفع دولية موسعة. ومن الواضح ان الاحتياطي النقدي يتزايد منذ بضعة سنوات

---

(٤) – يوافق هذا بقسط كبير التدابير الفرنسية المتخذة ضد الدولار . ففي نهاية آذار من عام ١٩٦٧ ارتفعت كمية الذهب من الاحتياطي المودوع في مصرف فرنسا المركزي الى ٨٥ر٩١ ٪ مقابل وسطي بلغت نسبته ١١ر٧٨ ٪ في المصارف المركزية التابعة للاسرة الاقتصادية الاوروبية ونسبة من الذهب بلغت ٤٣ر٧١٪ في احتياطي مصرف فرنسا المركزي في نهاية عام ١٩٥٨ . ومع ذلك اذا اعتبرنا ان حصة الذهب الموجود في احتياطي القطع المودوع في مصرف المانيا المركزي قد ارتفع من ٠٤ر٤٦ الى ٦٤ ٪ ومن ٥٠ر٧٧ الى ٦٨ ٪ في احتياطي مصرف ايطاليا المركزي من نهاية عام ١٩٥٨ حتى بداية عام ١٩٦٧ لا يمكن ان نحمل مسؤولية هذا التطور السياسة الفرنسية المقصودة ليس غيرها .

ويجب ايضا ان ندخل في الاعتبار النتائج الحتمية لهبوط احتياطي القطع الاميركي الذي يزيد في تعرض الدولار لخطر الانخفاض الفعلي ويلزم المصارف المركزية في اوروبا الغربية على درء هذا الخطر بايداع نسبة من الذهب اكبر في احتياطيها الاجمالي .

ويؤدي تعرض الدولار المتزايد لخطر انخفاض القيمة الى رغبة تشتد اكثر فاكثر بتخزين الذهب الامر الذي ادى للمرة الاولى عام ١٩٦٨ الى عدم انصباب اي جزء يسير من كمية الذهب المنتجة (٤٤ر١ مليار دولار) في صناديق المصارف المركزية بل بالعكس الى نقص مخزون الذهب الاجمالي في المصارف المركزية بقيمة ٩٥ مليون دولار . ويعزز هذا التخزين بصورة واضحة الحملة التي تقوم بها مدرسة رويف من اجل رفع سعر الذهب .

ببطء اكثر من التجارة الدولية . ويقول انصار العودة الى التعامل بالذهب ان انتاج الذهب البطيء الناجم عن سعر الذهب المنخفض جدا هو اصل الداء (٥) . ويرد البريطانيون والاميركيون على هؤلاء بقولهم ان الارتباط الوثيق بالذهب وقلة وسائل الدفع المستقلة عن الذهب هي اصل الداء . وفي الواقع تضاهي الاحتياطات الاجمالية لكل المصارف المركزية بما فيها مصرف النقد الدولي نسبة ٥٦ ٪ من الاستيراد العالمي عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧ بلغت النسبة ٣٣ ٪ ليس غير . وحتى لو استثنينا حالة الولايات المتحدة الخاصة فاننا نحصل مع ذلك على نقص من ٤١ الى ٣٠ ٪ (٦) . انما فرنسا التي تدعمها منذ قليل البلدان الاخرى المنضمة الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية دافعت عن وجهة النظر التي تقول ان ايجاد عدد كبير من وسائل الدفع الاضافية غير كاف طالما لم يسد العجز المزمن لميزان المدفوعات الاميركي والبريطاني لان ايجاد وسائل كهذه يعرض تضخم الدولار والليرة الاسترلينية الى خطر الاستمرار لا بل يعززه ايضا .

واذا ذكر الى المدافعين عن العودة الى التعامل بالذهب خطر نقص وسائل

---

(٥) — صرح ر. س. كوك رئيس غرفة المعادن في جنوبي افريقيا التي تؤمن ٧٤ ٪ من انتاج الذهب في العالم الرأسمالي في ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧ ان انتاج الذهب في مناجم جنوبي افريقيا قد يهبط الى سدس حجمه الحالي بعد بضعة سنوات اذا لم يزد سعر الذهب ، بينما تزداد نفقات الانتاج .

(٦) — يجب ان نقابل هذه الارقام بوضع عام ١٩٣٨ عندما كانت كميات الذهب المخزونة في المصارف المركزية اعلى من الاستيرادات العالمية السنوية وبوضع عام ١٩٢٨ عندما ارتفع احتياطي المصارف المركزية الى ما يقرب من ٥٠ ٪ من الاستيرادات العالمية . وان سيولة النقد العالمية هي حاليا ضيقة لدرجة ان احتياطي القطع لم يعد يستطيع تغطية سوى اربعة اشهر من الاستيرادات . ومن الواضح ان النقص الاجمالي الذي طرأ على الاحتياطي هو عامل في اخلالات التوازن المفاجئة ويوسع حركات المضاربة كالتجربة المريرة التي مرت بها الحكومة الديجولية في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

المدفوعات الدولية فيردون على العموم ان رفع قيمة الذهب من ٥٠ الى ١٠٠٪ يحل المشكلة لعشرات السنين . ولا جدوى من الاسهاب في الحديث عن ان رفع قيمة الذهب سيفيد خصوصا اوروبا الغربية التي تتصرف بكميات من الذهب اكبر من الولايات المتحدة ناهيك عن البلدان المتخلفة .

ان التوتر المتزايد داخل مصرف النقد الدولي زاد من خطر عودة الفوضى النقدية التي يؤدي اليها بدون شك اللجوء الى النقد القومي . وهدد الرأسمال الاميركي باتخاذ اجراءات انتقامية خطيرة بعدما ازعجته هجمات الرأسماليين الفرنسيين ولسعاتهم الماكرة . واذا اشتدت حركة المضاربة الموجهة الىالدولار فيمكن ان تتخذ الولايات المتحدة قرارا بالغاء الضمان الذهبي للدولار اولا (وقد اتخذ هذا الاجراء في آذار عام ١٩٦٨) وبفرض الحظر على تصـدير الذهب من الولايات المتحدة ثانيا وبتجريد الذهب كليا من قيمته النقـدية عن طريق طرح كل ذهب الولايات المتحدة دفعة واحدة في السوق اخـيرا . وحسب راي هنري هوس رئيس لجنة الشؤون المالية في مجلس الشيوخ الاميركي يمكن ان تؤدي هذه التدابير الى تخفيض سعر الذهب من ٣٥ الى ٦ دولارات للاونزا الواحدة (٧) .

---

(٧) ـ صدى البورصة (ايكودى لابورس) بروكسل ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ : من الصعب بعد تقييم الطلب العالمي الحقيقي للذهب غير النقدي في حالة تحويل الدولار الى عملة ورقية صرفة . ويقدر الطلب السنوي للذهب من قبل صناعة الحلي والاتجار بها بما يقارب من نصف مليار دولار اي ثلث انتاج الذهب السنوي . وتبلغ الديون والالتزامات بالدولار خارج الولايات المتحدة حوالي ثلاثين مليار نصفها في حيازة الافراد . ويقدر مخزون الذهب في العـالم الذي يمتلكه الافراد بعشرين مليار دولار . ومنذ بضعة سنوات ازداد اكثر من مليار دولار سنويا . وقد تسارعت هذه الحركة منذ عام ١٩٦٥ لان مخزون الذهب في المصارف المركزية قد نقص بما قيمته ٢ر٣ مليار دولار في الفترة الواقعة بين ايار ١٩٦٥ وايار ١٩٦٨ الامر الذي يعني ان التخزين زاد خلال ثلاثة اعوام من انتاج الذهب على ٢ر٣ مليار فبلغ مجموعه ٥ر٧ مليار دولار ذهبي قسم منه اعيد شراؤه من قبل الرأسماليين الاميركيين في اوروبا عن طريق الوسطاء لان الذهب ممنوع بيعه للافراد في الولايات المتحدة .

وان اجراءات كهذه ستؤدي سريعا في الظروف الحالية الى نقص جديد من الدولارات في بقية العالم هذا النقص الذي لم يزل (يجب ان نتذكرذلك) الا بطريق عجز ميزان المدفوعات الاميركي بعد ان كان عقب الحرب مباشـرة السبب الرئيسي للاخلال بتوازن اقتصـاد البلدان الرأسماليـة . وحسب البراهين التي ادلى بها الاميركيون لا تستند متانة الدولار بالنتيجة على مخزون الذهب بل على قدرة الانتاج الهائلة للاقتصاد الاميركي وعلى كمية السلـع الضخمة التي تطرح في الاسواق العالمية والداخلية في كل سنة حسنة او سيئة من قبل الاقتصاد المذكور . واذا استمر النقاش بهذه اللهجة سيرد على التهديد الاميركي بفرض حظر وحيد الجانب على صادرات الذهب باجراءات تقيـد استيراد رؤوس الاموال والبضائع الاميركية الى اوروبا الامر الذي يحرض العودة الى حماية حادة للمصنوعات في الولايات المتحدة نفسها وسيواجه العالم عندئذ بسرعة انهيارا اقتصاديا ناجما عن تقلص التجارة الدولية وحقبة مـن الانكماش الاقتصادي العام .

وسيصبح اثر ذلك شديدا ايضا اذا مالوا الى فرضية العودة الفعليـة التامة من اجل التعامل بالنقد الذهبي . وان مثال الاقتصاد الراسمالي بين عام ١٩٢٩ و ١٩٣٣ يبين ان ظرفا اقتصاديا غير ملائم اذا انضم الى ميزان مدفوعات سلبي يلزم الحكومات المتمسكة بالنقد الذهبي الى تقليص اصدار العملة والاعتمادات والطلبات الاجمالية عوضا عن ان تمارس سياسة توسعيـة نقدية من اجل تنشيط الاقتصاد في تلك الحقبة . وعندئذ تكون النتيجـة الحتمية حصول ازمة اقتصادية خطيرة جدا بدلا من التراجـع المعتـدل . ويقصد اساتذة مدرسة رويف من مطالبتهم بعودة التعامل بالذهب ان يوجهوا عجلة التاريخ الى الوراء وان يعودوا بنا الى العهد السابق لكينيس .

لا مجال هنا لتبيان ضعف البراهين التي ادلى بها انصار العودة الى التعامل بالذهب ولنتذكر فقط بعض التناقضـات الواضحـة التي تضمنتهـا هـذه النظريـة .

يؤكد رويف وانصاره ان كل خروج للذهب ضمن نظام التعامل بالنقد الذهبي الذي يحرض على تضاؤل كل طلب قابل للاداء داخل البلاد اي على انخفاض في الاسعار تنجم عنه آليا زيادة في الصادرات الامر الذي يعيد توازن ميزان المدفوعات ويرفع مستوى استثمار الاموال .

بتقديم الحجج على هذا المنوال ينسون اولا ان نسبة استخدام قدرة الانتاج تأخذ بالتراجع عندما ينخفض الطلب في السوق الداخلية الامر الذي يثير ضمن شروط الرأسمالية الاحتكارية ارتفاع اسعار البضائع الهامة المعدة للتصدير لا انخفاضها لان التروستات تسعى لصون نسبة ارباحها (انظر الى المثال الخاص بتقليص اصدار النقد لويلسن عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧) ولا يخطر ببالهم ثانيا ان زيادة الصادرات لا ترتبط بالاسعار بل بمرونة طلب البضاعة المعدة للتصدير وبالتالي بهيكل الصادرات وانسجامها . وينسون ثالثا ان نمو الطلب القابل للاداء في البلدان الاجنبية يحدث ايضا اثرا في امكانيات التصدير . وعندما تعلم بلدان عديدة لاسباب خاصة بها بضآلة الاستثمار والايرادات فليست الاجراءات المتخذة لتقليص اصدار النقد مهما كانت شديدة هي التي يمكن ان تؤدي الى توسيع الصادرات . ويتصرف المدافعون المتحمسون كما لو لم تكن هناك ازمات نقدية ولا ازمات ناجمة عن فيض الانتاج . ولم يروا انه حصلت بين عام ١٨١٥ و ١٩١٤ رغم التعامل بالنقد الذهبي المطبق اجمالا في بلاد الغرب ازمات اقتصادية عديدة كانت احيانا في منتهى الخطورة (٨) .

ولا جدل ان الولايات المتحدة كانت منذ عشرات السنين في حالة من التضخم

---

(٨) – بخصوص دحض قوي لنظرية النقد الذهبي ارجع الى كتاب قديم لبرالران نوقارو : النقد والانظمة النقدية باريس ١٩٤٨ مكتبة القانون والفقه وكذلك الى مؤلف روبيرموس : المشاكل النقدية الدولية ، باريس طبعة بايو ١٩٦٧ .

النقـدي البـين المستمـر ولـكن من الثابت ايضـا ان جهـاز الانتـاج الامريكـي الضخـم لا يستطيـع ان يعمـل وينمـو الا عـن طـريق منـح القروض للدولة والشركات والافراد بشكل واسع (٩) . وكل محاولة من اجل العودة الى النظرية التقليدية في الموضوع المالي ستكون حصيلتها على الاقـل الركود اذا لم تكن التقهقرات الاقتصادية المترابطة . واذا اعتمد على آليـة التعامل بالنقد الذهبي ستؤدي هذه التقهقرات حتميا الى ازمات اقتصادية في منتهى الخطورة (١٠) انما الرأسمال الاميركي مضطر في الظروف التاريخية الحالية الى تجنب احتمال وقوع اي حادث كهذا لاسباب سياسيةواجتماعية

---

(٩) ـ ارتفعت القروض الاجمالية الممنوحة للدولة في الولايات المتحدة من ١٤٠ مليـار دولار عام ١٩٤٥ الى ٧٣٥ مليار دولار عام ١٩٦٣ . وتمثل هذه القروض ٧٨ ٪ من الانتاج الاجمالي للشركات الخاصة عام ١٩٤٥ و ١٤٣ ٪ من هذا الانتاج عام ١٩٦٣ (هاري ماقدوف : السجل الاشتراكي ١٩٦٥ صفحة ٦٨ ـ الرلان بريس لندن ١٩٦٥) . وفي عام ١٩٦٦ بلغت ٩٦٥ مليار دولار بينما تجاوزت القروض الاجمالية الخاصة عتبة الالف مليار من الدولارات .

(١٠) ـ وهكذا ادت الطريقة التقليدية في اعداد الموازنة الذي حصل خلال الفترة التـي حكم فيهـا ايزنهاور الى ركود تقريبي في الانتاج والدخل وارتفعت نفقات الاستهلاك ذات الاسعار المحددة لكل فرد من ١٧٢٣ دولار عام ١٩٥٥ الى ١٨٤٧ دولار عام ١٩٦١ اي انها زادت بنسبة ٢ر١ ٪ سنويا . وتراجعت عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ وعام ١٩٦٠ / ١٩٦١ . وهذا يعني ان المدةالفاصلة بين هذين التراجعين قد نقصت حتى ثلاث سنوات . وفي الاشهر التسعة الاولى لتراجع عـام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ انخفض الانتاج الصناعي بنسبة ١ر١٣ ٪ و٩ر١٥ ٪ في الاشهر التسعة الاولـى للازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ . وقد انخفضت طلبات الاموال الاستهلاكية الدائمة بنسبة ١ر٢٠ ٪ (٥ر٢٦ ٪ في الاشهر التسعة الاولى من ازمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠) . ولم تصن الولايات المتحدة من ازمة جديدة كالتي حدثت عام ١٩٢٩ سوى سياسة نقدية تضخمية ونفقـات عـامة ضخمة لا سيما عسكرية .

انظر الى التقرير الاقتصادي لرئيس الولايات المتحدة والتقرير السنوي لمؤتمر المستشارين الاقتصادي ـ ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٢ وشنطن المطبعة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة . وكذلك الى بحث جوفروامور : مقـدار التراجع صحيفة احصاء الشركات الاميركية ٢٩ حزيران ١٩٥٨ .

وعسكرية واضحة . ولهذا السبب سيبقى الرجوع الى التعامل بالنقد الذهبي الذي نصحت به فرنسا من قبيل الخيال الصرف .

ومن المهم ان نتذكر بالاضافة الى ذلك ان الذهب هو سلعة تحدد قيمتها بالنتيجة كمية العمل الضروري من الوجهة الاجتماعية لانتاجها لا طلب سيولة نقدية دولية (١١) . وبالتالي لا يتضمن نظام النقد الذهبي البحت اي سعر ثابت للذهب . فقيمة الذهب هي التي تحدد ثمن البضاعة . واذا حسبت قيمة الذهب بساعات من العمل ستكون بالنسبة لقيمة متوسط البضائع اعلى بكثير مما كانت عام ١٩١٣ او ١٩٢٩ او ١٩٣٨ . وفي الواقع لدينا الانطباع ان قدرة انتاج العمل قد ازدادت في انتاج الذهب بنسبة اقل مما هي في الفروع الصناعية الاخرى . انما هذا يعني فقط ان اسعار السلع الرئيسية بالذهب ستتعرض الى انخفاض جذري اي الى كارثة جذرية حقيقية تخل بالنظام الرأسمالي حتى ان المدافعين عن عودة التعامل بالنقد الذهبي من انصار رويف لايتجرأون بالتالي على النصح بالعودة الى عملات تستند على الذهب ليس الا . وان الاكثار من اصدار عملة ورقية يصلح لاخفاء انخفاض اسعار الذهب هذا الذي لن يكتب البقاء بعده للنظام النقدي الرأسمالي . وان عبارة سعر الذهب المنافية للمعقول اساسا ـ الذهب الذي يريد ان يضاعفه السيد رويف ـ تأخذ كل فحواها في آن واحد كتمويه وتعبير لهذا التضخم النقدي المستمر الذي يجبر عليه النظام الرأسمالي (١٢) .

---

(١١) ـ ويبدو ان فيكتور بيرلو الذي يزعم انه ماركسي قد نسي هذا من حين الى آخر . راجع مقاله عن ازمة النظام النقدي الرأسمالي في المجلة الجديدة الدولية . عدد ١٠ ـ ١١ عام ١٩٦٨ .

(١٢) ـ بما ان السعر هو التعبير النقدي للقيمة والذهب هو الوحدة النقدية للاسعار فلا يمكن ان يعبر عن سعر الذهب الا بالذهب وبالتالي تكون عبارة سعر الذهب منافية للمعقول . فعبارة ان الاونزا الواحدة تساوي قيمتها ٣٥ دولار لاتعبر عن سعر الذهب بل عن القيمة الرسمية للنقد الورقي . وتعني عبارة تضعيف سعر الذهب في الحقيقة انقاص القيمة الرسمية للنقد الورقي حتى النصف بعد ان نقصت قوته الشرائية الى اكثر من ٥٠ ٪ منذ عام ١٩٣٤ .

ومن جهة اخرى لا يشك في ان زيادة الدين العام والخاص في الولايات المتحدة والهبوط المستمر لقدرة الدولار الشرائية سيؤديان مع المدى الطويل الى قلاقل اقتصادية تؤثر في الدرجة الاولى على نظام النقد التجاري الدولي .

وهذا يعني تناقضا واقعيالاصقا في وضع الراسمالية الاقتصاديفيمرحلته الحالية اذ انه يوجد تناقض لا يمكن التغلب عليه بين دور الدولار كدعامة اساسية للظرف الذي تمر به الولايات المتحدة ودوره كوسيلة رئيسية للمدفوعات الدولية .

وحيث انه ليس من المعقول ، بحجة تجنب ازمة بعد خمس عشرة سنة، تفجيرها بعد مضي سنتين او ثلاث لهذا السبب نستطيع ان تؤكد ان البورجوازية الاميركية لن تسعى لحل هذا التناقض بالعدول عن سياسة نقدية ضد الازمة اي تضخمية . وان الحل الذي وضعته النظرية الديجولية من اجل ابدال الدولار بنقد دولي ليس له اساس معقول في المدى الذي ستكون فيه للازمة الاقتصادية الاميركية نتائج تخريبية في الاقتصاد الراسمالي الاوروبي . وهذا يعطينا البرهان مرة اخرى على الخطأ الجسيم في استنتاج ان الاقتصاد الاميركي لا يتمتع بأي تفوق نسبي بعد فقدان سيطرته المطلقة. وفي الواقع ما زال الاقتصاد الاميركي حاليا وفي المدى البعيد اهم قطاع في النظام الراسمالي الدولي . وبالنتيجة ستحدث كل الضربات الموجهة الى هذا القطاع خلخلة في هذا النظام برمته . وبالقدر الذي لا ترتبط فيه السياسة الديجولية بالاستغلال التعسفي فانها تعني موضوعيا ان بعض الاوساط البورجوازية الفرنسية الكبيرة تريد أن تنشر الغصن الجاثمة عليه (١٣) .

ومع ذلك لاتنبئنا هذه العملية عن اي شيء بخصوص تطور العلاقة بين اونزا من الذهب وكنتال من الحنطة او طن من الفولاذ منذ خمسة وثلاثين عاما اي العلاقة الوحيدة التي تستطيع ان تبين لنا اذا كان الذهب المحسوب بساعات العمل قد خفضت او رفعت قيمته بالنسبة لاسعار الدولار المختلفة .

(١٣) ــ حوادث ايار عام ١٩٦٨ وازمة تشرين الثاني لعام ١٩٦٨ بينت جليا كم ان الاقتصاد

ويبين مثال واحد لنا الى اين سيقود الضغط الذي يمارس على الاقتصاد الاميركي من اجل ازالة عجز ميزان مدفوعاته ولا يتحدث هذا المثال قطعيا لصالح النظرية الديجولية . فان احدالعوامل الرئيسية لعجز ميزانالمدفوعات هو كما اشرنا سابقا تصدير رؤوس الاموال الذي تقوم به بصورة رئيسية الاحتكارات الاميركية الضخمة .

وحاليا تحاول الحكومة الاميركية حث هذه التروستات على الاعتدال . انما الضرورة الملحة لاستثمار رأس المال تجبرهم من ناحية اخرى على القيام بتوظيفات جديدة في اوروبا .

وبالتالي ستتجنب الشركات الاميركية بمهارة المشكلة بالحصول من سوق رؤوس الاموال الاوروبية على الاموال اللازمة لسد حاجاتها . وبعبارةاخرى المصارف الاوروبية هي التي تمنح القروض الى الشركات الاميركية التي تسمح لها بان تنتزع من الشركات الاوروبية قسما من اسواقها او بأن تشتريها . واذا قبل بهذا اصحاب المصارف الاوروبية فليس لانهم من انصار اميركا بل لان الشركات الاميركية تؤمن لهم ضمانا افضل لفوائد اكبر ونسب ارباح اعلى (١٤) .

الرأسمالي الفرنسي ونقده هما معرضان للتغيب . فقد فقد الفرنك الفرنسي ربع احتياطه خلال بضعة ايام ولم ينقذ مرتين الا بتضامن المصارف المركزية الرأسمالية وقبلها كلها تضامن مصرف الولايات المتحدة .

(١٤) ـ الايرودولارات أي الدولارات الاوربية (١٠ مليارات من الدولارات عام ١٩٦٥ و ٢٤ مليار دولار تقريبا حوالي نهاية عام ١٩٦٥) هي دولارات تمتلكها مصارف مركزية (من ضمنها البلدان الشرقية) وتودعها هذه المصارف او الشركات الخاصة او الافراد في المصارف الاوروبية وتقرضها المصارف الاخيرة الى مصارف مركزية اخرى او الى شركات اميركية لاسيما المصارف الاميركية .

ومن حيث التعبير التقني يعود اصل نظام الايرودولار الى سببين : اولهما ان الاموال

وفي التقرير الذي اصدره مصرف النقد الدولي عام ١٩٦٨ احصى ان مجمل المبالغ الموظفة من قبل فروع الشركات الاميركية في اوروبا قد ارتفع بالنسبة لخمسة اعوام ابتداء من عام ١٩٦٢ حتى نهاية عام ١٩٦٦ الى ٢٢ر٥ مليار دولار منها ٨ر٥ مليار اي الربع تقريبا اتت من الولايات المتحدة . وتدل هذه الارقام على انه قد بولغ كثيرا بتقدير دور الدولارات الورقية ذات القيمة البخسة التي يمكن بها شراء المشاريع الاقتصادية الاوروبية . وقد بولغ ايضا بتقييم النفوذ الذي تمارسه على تضخم النقد الدولي الاموال بالدولار او الليرة الاسترلينية التي تمتلكها مؤسسات الاصدار الاوروبية (البرهان الاساسي

المودوعة في مصارف الولايات المتحدة وثانيهما انه يمكن اقتراض الايرودولارات عندما تنضب منابع الاعتمادات في الولايات المتحدة . وبالتالي نشأت عن نظام الايرودولار سوق حقيقية للنقد الدولي . فاتسع هكذا اساس الاعتمادات ولكن ايضا التضخم النقدي للاعتمادات الدولية . ويعكس هذا النظام وفرة رؤوس الاموال الاوروبية التي تقترضها منظمة النقد الاميركي بأجل قصير ثم تعود لتوظيفها بأجل طويل .

في هذا الصدد انظر الى بون اينزيق : نظام الايرودولار ، ماك ميلان لندن ١٩٦٧ والى التقرير السنوي الثامن والثلاثين لمصرف تصفية الحسابات الدولية (بال ١٩٦٨) .

ان انشاء سوق الايرودولار الذي يشغل مكانا رئيسيا في لندن يفسح المجال لهذا المكان والمصارف التي انشئت فيه كي تحافظ على دورها كمركز مالي دولي رغم هبوط الليرة الاسترلينية. وكان يعكس هذا الدور فيما مضى واقعة ان اكثر من نصف التجارة العالمية كانت تمول بالليرات الاسترلينية . وحاليا تضاءلت هذه النسبة الى اقل من الثلث . وبعملهم كوسطاء بين مديني ودائني الايرودولارات ما زال اصحاب المصارف اللندنية في مركز السوق العالمية النقدية . وهذا حث على اقامة فروع اجنبية للمصارف الاميركية التي ارتفع عددها من ١٠٥ عام ١٩٥٣ الى ٢٢٧ في حزيران ١٩٦٦ .

ويزيد الحجم الضخم لهذه الاموال المقرضة بأجل قصير في قابلية نظام النقد الدولي للعطب ويعرضه لخطر الانهيار اذا تلفت الثقة بالدولار .

لمدرسة رويف) . ويشير الاستاذ روبير موسيه الى ان مجمل هذه الامــوال التي اعيد ايداعها الى مصارف نيورك او لندن خلال الفترة الواقعة بين عــام ١٩٥٨ و ١٩٦٥ قد بلغت الزيادة فيها اقل من ٤ مليارات من الدولارات التي تمثل قسما ضئيلا من مجمل النقــد المتداول في الولايات المتحــدة (١٥) . فيكون منافيــا للصواب الزعم ان هذا المبلغ الضئيــل يمثل مصـــدر التضخم النقدي العــام .

وتحركت ببطء اصدارات السندات الاوروبية عام ١٩٥٨ وبلغ مجموعها ٢ر١ مليــار دولار خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٢ . وابتــداء من عام ١٩٦٣ ازدادت بسرعة وفي عام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ارتفعت حتى ١٠٢ مليــار دولار بالنسبة لهذين العامين . ودفعت ضريبة تسوية الفائدة الفروع الاميركية الى اللجوء الى السوق السندات الاوروبية فأخذت بالاقتراض منها عام ١٩٦٥ وما زالت هذه القروض تزداد حتى بلغت ٢٦٥ مليون دولار عــام ١٩٦٥ و ٤٣٦ مليون عام ١٩٦٦ و ٥٢٥ مليون دولار عــام ١٩٦٧ وتعــدت المليارين عام ١٩٦٨ فيكون مجموعها اكثر من نصف الى ٣٥ر٥ مليــار دولار من السندات المطروحة في هذا السوق بين عــام ١٩٦٣ و ١٩٦٨ من قبــل الشركات الخاصة (بالاضافة الى ذلك فقد اقترضت المؤسسات العــامة من هذه السوق ما يقرب من ٤ مليارات من الدولارات خلال هذه الفترة) . وتبتلع سوق السندات الاوروبية حاليا ما يقرب من نصف رؤوس الاموال التي ترد سنويا الى السوق المالية في اوروبا .

وتأتي الاعتمادات المصرفية الهامة التي تتلقاها في اوروبا فــروع الشركات الاميركية لتضاف الى هذه الاصدارات . وتقدر هذه الاعتمادات بمليــار دولار بالنسبة لعام ١٩٦٥ (١٦) . وربما وصلت الى ذات المستوى في عام ١٩٦٦ و

---

(١٥) ــ موسيه : الكتاب المذكور سابقا صفحة ١٤٧ .

(١٦) ــ بلجيكا الحرة ١٩ / ٢٠ آذار ١٩٦٦ .

١٩٦٧ و ١٩٦٨ . وهذا يعني ان الشركات الاميركية قد اخذت ما يقرب من ٥ر٧ مليار دولار من السوق المالية الاوروبية خلال اربعة اعوام (١٩٦٥ — ١٩٦٨) . ولا جدوى من شرح نتائج هذه الحالة تفصيليا . ولا شك ان اخذ زبدة السوق المالية الاوروبية قد قوى الميل لرفع اسعار الفائدة ذات الاجل الطويل وخفض نسبة الارباح في الصناعة ، وزاد خلال هذه المرحلة الحرجة لتباطؤ النمو الاقتصادي في ضآلة رؤوس الاموال وانقاص التوظيفات المنتجة في اوروبا ، هذه الظواهر المرتبطة بالتراجعات الاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة في معظم البلدان الاوروبية .

واحدثت التدابير الاخرى التي اتخذها نظام المصارف المركزية الاميركية خلال السنوات الماضية من اجل انقاص العجز في ميزان المدفوعات تأثيرا مماثلا على الظرف الاقتصادي في اوروبا الغربية (١٧) .

وان النقاش القائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من جهة ، وفرنسا المدعومة اكثر فأكثر من قبل كل الاسرة الاقتصادية الاوروبية من جهة اخرى حول مشكلة نظام النقد الدولي ليس كما سنرى نظريا فحسب بل يشمل ايضا اكثر فأكثر تطور الظرف الاقتصادي الدولي والاوروبي . وقد تؤدي قلة وسائل الدفع الدولية المنضمة الى ضآلة رؤوس الاموال الدولية الى انهيار مفاجيء لنسبة نمو التجارة العالمية والى نهاية فترة الاقتصاد المزدهر . ولا تخلو مخاوف الخبراء هذه التي عبر عنها مدير المصرف العالمي بلا مداراة اثناء الدورة الاخيرة من اساس . ومع ذلك قابلية النظام النقدي

---

(١٧) — تورد مجلة الايكونوميست الاسبوعية في عدد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦ تفاصيل عن العلاقة القائمة بين سياسة تضييق اعتمادات مصارف الاصدار والتقهقر الاقتصادي الحالي .

ولا تجهل نظرية الازمات أن قلة الاموال في السوق المالية تسير تساويا مع سيولة اكبر في سوق النقد الذي يتميز بسعر فائدة اعلى هذه السيولة التي هي من ضمن النتائج الاخرى لوجود الايرودولارات (انظر الى صدى البورصة — بروكسل ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧) .

للعطب مرتبطة بصورة وثيقة بظهور شركات متعددة القوميات تتعدى ابعادها ابعاد معظم الاسواق النقدية القومية وتنقل رؤوس اموال هامة ذات اجل قصير من بلد الى آخر (١٨) .

وتدرك الاوساط الاكثر تبصرا من الرأسمالية الاوروبية الكبيرة ان مصالحها في هذا المضمار هي مماثلة لمصالح الرأسماليين الامريكيين وان هذه المصالح تسير في اتجاه الزيادة التدريجية لوسائل المدفوعات الدولية اي تتوافق مع ايجاد نقد دولي اي نقد المصارف المركزية ، الامر الذي يفسح المجال لضمان تحسن السيولة الدولية مستقلة عن دور الدولار والليرة الاسترلينية .

وفي نفس الاتجاه يسير اقتراح تقدم به روبير تريفن من اجل انشاء مصرف مركزي للمصارف المركزية يضع في التداول شهادات مصرفية مركزية تستخدم كنقد للحسابات الدولية انما لا يصح استعمالها من قبل الاقتصاد الخاص (١٩) .

ولا تعبر كل هذه الاقتراحات سوى عن واقعة اساسية وهي ان التحويل الاشتراكي للانتاج والمواصلات الدولية متقدم لدرجة انه يطالب صارخا بنقد عالمي منفصل عن الذهب .

انما السبيل لايجاد نقد صرف للحسابات في اقتصاد مؤسس على الملكية الخاصة اي على التنافس الذي اساسه السعي وراء الربح في كل شركة مستقلة وبالتالي على ضرورة تكديس الاموال الخاصة الذي يؤدي بالنتيجة الى حركات

---

(١٨) — انظر في هذا الموضوع الى ميكائيل بارات — براون : العمل والنقد الاسترليني — الكراسة المسلسلة لمؤسسة رقابة العمال عدد ٣ — ١٩٦٨ — نوتينغام .

(١٩) — روبير تريفن : ورطة النقد العالمي . طبعة جامعة بال ١٩٦٦ .

حتمية من الطفر الاقتصادي . فهذا هو التناقض الذي يستمد النظام الرأسمالي لحله .

ومع ذلك لا يفعل نقد دولي كهذا سوى في تأخير مشكلة التضخم النقدي الموجود منذ القدم ولكنه لا يحلها ومع المدى الطويل قد يجعلها اكثر تفجيرا .

الا ان نظاما اجتماعيا لا يستطيع اي شخص ان يقول عنه انه قادر على تجاوز نهاية القرن العشرين لا يمكن ان يسمح لنفسه بالافراط في اخضاع عمله الحاني لخطط واراء مصممة الى امد طويل . فهذه هي حالة الطبقة النبيلة في البلاط الملكي قبل الثورة الفرنسية تلك الطبقة التي اكرهت على اتباع سياسة « بعدنا ليكن الطوفان » . وتبرر هذه المقارنة من وجوه عديدة .



الفصل التاسع

مستقبل المؤسسات فوق القومية في الأسرة الاقتصادية الأوروبية

لقد راينا ان مستقبل المؤسسات فوق القومية مرتبط في النهاية بالمستوى الذي ادركته طريقة تداخل رؤوس الاموال الدولية بموافقة او عدم موافقة بريطانيا والبلدان الاعضاء في المنطقة الاوروبية للتبادل الحر (ايفتا) .

ورأينا ايضا أن دعم السلطات فوق القومية وكذلك سلطة الاسرة الاقتصادية الاوروبية ذاتها لايتبع خطا مستقيما بل أنه ثمرة تناقضات دياليكتيكية . وحسب النتيجة التي ستنتهي بها المعركة التي تتبارى فيها المجموعات الرأسمالية الموالية لتدخل رؤوس الاموال او المعاكسة له سيرجح الميزان لصالح السلطات فوق القومية او لغير صالحها .

وبحثنا من ناحية اخرى الى اية درجة تدافع الحكومات القومية بغيرة عن امتيازاتها وسيادتها ذاهبة احيانا حتى التناقض مع المصالح المباشرة لموكليها الرأسماليين . فلن يقبل هؤلاء بتفويض السلطات فوق القومية بعناصر هامة من سيادتهم الا اذا اضطرتهم الى هذا التحولات الاقتصادية التي تحدث في بلدانهم .

لننظر في هذه المشكلة عن كثب ولنحاول ان نحـدد الشروط والظروف الواقعية التي يمكن فيهـا ان تبرز دولة اوروبية جديدة الى حيز الوجود .

يجب ان نذهب من واقعة اشير اليها مرارا عديدة وهي ان دور الدولـة البورجوازية يكون حاليا بضمان الفائدة للاحتكاريين الكبار قبل اي شيء آخر وبالتالي لا بد من البـدء بالنظر عن كثب في الاداة التي يجب ان تقوم بهـذه المهمـة .

وطالمـا نحن موجودون في دورة اقتصادية طويلة ذات اتجاه توسعي في الاساس (١) تكون الوظيفة الاقتصادية الاساسية للدولة البورجوازيـة هي نفس وظيفتها التقليدية لضمان هذاالتوسع بايجاد حجم كاف من العمـلة والاعتمادات وبأن تأخذ على عاتقها نفقات البناء الاساسي للاقتصاد .

بالاضافة الى ذلك تستطيع الدولة في اوروبا الغربية ان تتدخل مباشرة في طريقة النمو الاقتصادي بان تأخذ على عاتقها بعض نفقـات توظيف الاموال (قطاع مؤمم وطلبات عامة للبضاعة من القطاع الخاص واعانات لتوظيفـات الاموال الخاصة) حسبما يطلب الهيكل الخاص بكل اقتصاد راسمالي قومي.

ولا يمكن ان يعزز التوسع الا بتدابير عامة من اجل وضع خطة تشمل

---

(١) ـ استخدمت نظرية الدورة الاقتصادية الطويلة التي يرجع اصلها الى العالم الاقتصادي الروسي كوندراتيف من قبل جوزيف شومبتر بصورة واسعة في كتابه دورات الاعمال (ماك قرواهيل نيويورك) واستند عليها ايضا تروتسكي . وحاولنا ان نطبقها على عشرات السنين الماضية للنمو الراسمالي « اوج الراسمالية الجديدة ، واايامها القادمة » ، مجلة الازمنـة الحديثة ، (آب ايلول ١٩٦٤) . وتبنى الاستاذ ولتر هوفمان رأيا مخالفا عن الاصول التاريخيـة للظرف الاقتصادي الكبير عقب الحرب العالمية الثانية :

Die Sâhülare Inflation , Dunker und Humblot, Berlin 1962

الاقتصاد بكامله اي التنسيق في مخططات التوظيف والتنبؤات التي تقوم بها اهم الفروع الصناعية وقطاعات الاقتصاد عن الانتاج والاسواق .

وتلعب دورا مماثلا التدابير التي تضمن المساعدة للتصدير والتي تصاحبها ضمانات من اجل الربح . وبوضع هذه التدابير جنبا الى جنب يمكن امتدادها من الخطة القومية الى خطة الاسرة الاقتصادية الاوروبية بمجملها (٢) . وليس من الضروري على الاطلاق في ظرف من النمو الاقتصادي الذهاب الى ابعد من هذا اي ان الامر لا يتعلق بمسألة حياة او موت بالنسبة للرأسمال الكبير.

ولا نستطيع ان نسهب هنا في الحديث عن الاسباب التي تدافع لصالح فرضية أن المرحلة التوسعية الطويلة تسير نحو نهايتها . فلقد ادلى بنظريات هامة مختلفة في هذا الصدد لا سيما من قبل فرانز جانوسي فيما يتعلق بالتأخير البارز اكثر فأكثر في تدريب اليد العاملة المختصة ومن ميكائيل كدرون بخصوص الحجم النسبي المتناقص لنفقاتالتسلح او القدرة المتناقصة من اجل الاستخدام كليا في كل الاحوال .

ولهذه العوامل اهميتها وان بالغ كدرون بصورة واضحة عندما اكد في عام ١٩٦٧ « ان البطالة في الدول الغربية هي قريبة من ادنى درجاتها » في الوقت الذي بلغت فيه هذه البطالة اعلى درجاتها في اوروبا الغربية منذ ثلاثين عاما (ثلاثة ملايين من العاطلين عن العمل خلال شتاء ١٩٦٦ – ١٩٦٧ و ١٩٦٧ –

---

(٢) – نجد مثالا لوضع التدابير جنبا الى جنب في الطريقة التي بموجبها انشأ الخبراء الاوروبيون جداول المحاسبة القومية للاسرة الاقتصادية الاوروبية (انظر الى الحسابات القومية ١٩٥٥ – ١٩٦٥ – مصلحة الاحصاء لجماعات الدول الاوروبية ١٩٦٦ بروكسل ، لوكسمبورغ).

بالنسبة للتجارب الاولى الخاصة بخطة اقتصادية اكثر تقدما في الاسرة الاقتصادية الاوروبية انظر الى ابحاث جان بينار والدكتور فيشنوو فيتيلو في : مؤسسة ترامش ، اتجاهات الرأسمالية الاوروبية والى مقالين لباتي وارشيبوجي في مجلة الازمنة الحديثة عدد ٢٦ خريف ١٩٦٦ .

١٩٦٨) (٣) . ولكن يجب ان تتراجع هذه العوامل امام الاسباب الداخلية الخاصة بالنظام الراسمالي التي تفسر بطء التوسع اي هبوط نسبة استثمار رؤوس الاموال ـ اثر التوسع المستمر لقدرة الانتاج الفائض ـ وانخفاض نسبة الارباح والعجز عن تغطية التباعد المتزايد على الامد الطويل بين قدرة الانتاج والطلب الممكن تسديد قيمته بطريق تضخم الاعتمادات المالية .

ولكن اذا تحولت هذه الدورة الطويلة ذات الاتجاه التوسعي الى دورة طويلة متجهة الى الركود الاقتصادي واذا اخذت نسب النمو السنوي في الهبوط وتضاعفت التراجعات الاقتصادية الاوروبية ـ الاشارة السابقة لتقهقر اقتصادي عام ـ عندئذ يضع راس المال الكبير الدولة البورجوازية في مواجهة مطاليب اكبر . فتتخذ الاجراءات ضد الدورات الاقتصادية او بصورة ادق الاجراءات المخصصة لتدارك الازمات التي ستكون لها الافضلية على غيرها . وعندئذ يرتسم شبح الكينزيائية الجديدة وهذا يعني قبل كل شيء زيادة الطلب الممكن تسديد قيمته وفي هذه المناسبة ، حث الاقتصاد او زيادة نسب النمو بطريق سياسة مالية ونقدية مناسبة .

وترتبط سياسة كهذه حينئذ بعاملين اساسيين . ان استحالة اتباع سياسة ناجعة ضد الازمات ضمن الاطار القومي فقط منذ ان قطع الاندماج الاقتصادي داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية مرحلة معينة وبلغ تداخل رؤوس الاموال درجة محددة ، تنجم بصورة جلية من استحالة ممارسة على الصعيد القومي سياسة تهدف الى زيادة الطلب الاجمالي وحجم النقد كي يفسح المجال للتروستات الاوروبية بالابقاء على ارباحها وبعدم الضغط على الاستخدام بصورة قاسية وبالمباشرة على بيع اكبر قسم من انتاجها الاعتيادي . فتتطلب سياسة كهذه اتخاذ تدابير على مستوى الاسرة الاقتصادية

---

(٣) ـ ميكائيل كيدرون : الرأسمالية الغربية بعد الحرب ، لندن ١٩٦٨ ويدنفيلد اندنيكولسون صفحة ٥٥ ـ ٥٦ .

الاوروبية بكاملها سواء اكانت مقتصرة على الدول الست ام توسعت اكثر .

وضمن الشروط الحالية الخاصة بالرأسمالية الاوروبية يجب على كل حكومة بورجوازية ان تلجأ الى تدابير تمنع التقهقر الاقتصادي وترمي الى تلافي الازمة عندما يبرز هذا التقهقر اي عند ما يظهر التهديد بانفجار ازمة اقتصادية خطيرة .

وكلما ازدادت الشروط الاقتصادية سوءا كلما ازدادت تدخلات الدولة والحكومة في الاقتصاد . وحيث ان هذا يحدث في الانظمة السياسية التي لا يمكن المساس بها ولا ابدالها فكل دولة او بورجوازية قومية تتبع منحدرها الطبيعي الذي هو الاهتمام بالدرجة الاولى باقتصادها الخاص . لهذا السبب يكون من الصعب جدا تنسيق التدابير المضادة للتراجع الاقتصادي التي تتخذ ضمن اطار الدولة القومية لا لسبب سوى ان هذه التدابير توجهها في اغلب الاحيان القومية الاقتصادية اي الانانية المقدسة لديها . ولا يفعل تحريم هذه القومية الاقتصادية دون قيد او شرط ودون ان يتوازن هذا التدبير السلبي بسياسة ايجابية لمنع الازمات ومكافحة التراجعات سوى انه يمهد السبيل لحدوث تلك الازمات .

ان التخطيط الاقتصادي الذي عم تدريجيا الاسرة الاقتصادية الاوروبية هو ظاهرة تسير في نفس الاتجاه . فمن الواضح انه يوجد تناقض بين تخطيط اقتصادي اكثر تقدما ضمن الاطار القومي الذي يتضمن حتى في القطاع العام بذور عناصر التخطيط الاقتصادي من جهة وبين اندماج اقتصادي اكثر تقدما حدث مع تداخل رؤوس الاموال ضمن اطار الاسرة الاقتصادية الاوروبية من جهة اخرى (٤) .

---

(٤) ــ وجوه مشكلة الاندماج الاقتصادي من ضمن وجوه اخرى عولجت من قبل اندره قورز وليليوباسو وارنست ماندل وبيير نافيل و ج.م. فتسان اثناء ندوة دولية عقدت في باريس في بداية تشرين الاول ١٩٦٣ (الاندماج الاقتصادي والحركة العمالية ــ مذكرات مركز الدراسات الاشتراكية باريس عام ١٩٦٥) .

وهذا التناقض لا يمكن ان يؤدي في النهاية الا الى هاتين النتيجتين : اما ان يحدث تراجع في الاندماج الاوروبي وهذا يعني العودة تدريجيا الى القومية الاقتصادية (وفي فترة الازمات العودة تدريجيا الى مبدأ الحماية الاقتصادية) واما ان يمر اتجاه التخطيط الاقتصادي الملتحم بالرأسمالية المعاصرة من الخطة القومية الى الخطة الاوروبية لا بوضع الخطتين جنبا الى جنب بل بمهاجمة الانظمة نفسها (٥) .

وفي الوقت الذي ستشعر فيه الاسرة الاقتصادية الاوروبية بتقهقر اقتصادي شامل يبشر بأزمة اقتصادية خطيرة ستضطر الشركات الاوروبية لهذه الاسباب كلها الى المطالبة بسياسة ضد التراجع على مستوى الاسرة المذكورة .

وبالتالي ستحمل على المطالبة بسحب سلطة التقرير من الحكومات الوطنية في هذا القطاع الحاسم من السياسة الاقتصادية من اجل تسليمه الى سلطات الاسرة فوق القومية .

لقد ادلى انيلي مدير شركة فيات في هذه المناسبة بتصريح حاسم الى اللجنة الاقتصادية القائمة في مجلس النواب الايطالي في ٢٠ شباط عام ١٩٦٩ قال فيه : « اذا اردنا ان نقوم بتخطيط لقطاع السيارات لا بد لنا من العمل على الصعيد فوق القومي » .

هذا هو احد العنصرين الاساسيين . اما الآخر فيكون في ترسانة الوسائل التي تسمح بتطبيق سياسة ضد التراجع وضد الدورة الاقتصادية . ومن اجل التدخل بصورة فعالة في الظرف الاقتصادي تحتاج الدولة الى سيادتها المالية والنقدية . انما في نفس الوقت يقود تقدم الاندماج الاقتصادي الاوروبي

---

(٥) ـ عن الاسباب التي تفرض التخطيط الاقتصادي على الرأسمالية الحالية انظر الى كتاب ارنست ماندل : اوج الرأسمالية الجديدة وايامها القادمة .

الى تقارب في السياسات المالية والتمويلية والنقدية الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى انشاء نظام مشترك يشمل المالية والموازنة وايجاد نقد مشترك .

وعندما يصل الامر الى هذه المرحلة يستحيل عندئذ التأثير على الظرف الاقتصادي في المستوى القومي والعمل الوحيد الفعال الذي يجب القيام به هو العمل على صعيد الاسرة الاقتصادية الاوروبية المدعوم بالسلطات فوق القومية .

ويمكن ان نلاحظ قليلا في كل مكان الجهود المبذولة لانشاء نقد اوروبي مشترك وسوق مشتركة لرؤوس الاموال . ويمكننا ان نورد في هذه المناسبة الشهادات العديدة الصادرة عن الاوساط الخاصة والمنظمات العامة . ففي نهاية عام ١٩٦٦ قدم اتحاد مصارف الاسرة الاقتصادية الاوروبية مذكرة لم يوافق فيها على انشاء سوق مالية اوروبية فحسب بل يصف فيها في نفس الوقت اتجاه هذه السوق من اجل ان ينشأ ويعمل ذاتيا لا سيما بارتباطه بالبحث عن المصادر المالية التي تميز الشركات الاميركية (٦) . ويرتبط النشوء الذاتي لهذا السوق ارتباطا وثيقا بظهور الاتحاد الدولي للمصارف الكبرى اي انه يتوافق مع بداية معينة توصل اليها سابقاتداخل رؤوس الاموال الدولية ويبشر في آن واحد بأن هذا التداخل سيدخل في مرحلة جديدة .

وقد كتبت جماعة من خبراء الاسرة الاقتصادية الاوروبية تقريرا يحمل اسم رئيسها كلوديو سيقاريه من اجل النظر في الشروط التي يجب انتتوفر لانشاء سوق رؤوس اموال اوروبية ومن اجل الاشارة الى ضرورة انشائه في كل الاحوال . ومن الثابت ان تقرير سيقاريه قد حاول ان يزين الامر للحكومات الوطنية بقول معسول عندما اكد ان اهداف سياسة اقتصادية قومية لاتتنافى مع وجود سوق اوروبية لرؤوس الاموال كهذه . وهذا لايعني هنا سوى تحقيق انسجام اوثق للوسائل التي تستخدمها كل امة في سياسة

---

(٦) ــ صدى البورصة ــ بروكسل ١٣ كانون الاول ١٩٦٦ .

توجيه اعتماداتها . الا اننا نرى الى اين يريد ان يصل هذا التقرير .

وبعد عامين صدر عن نائب رئيس لجنة الجماعات الاوروبية السيد ريمون بار تصريح اوضح في هذا الصدد قال فيه : « ان سوق رؤوس الاموال المشتركة ما زال متأخرا عن سوق البضائع بسبب الغموض الذي يحيط بمعاهدة روما في هذا الموضوع وبسبب موقف الولايات المتحدة التي تخشى أن تعرض حركة رءوس الاموال تحقيق الاهداف القومية الى الخطر (٧)

وفي نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٦ صادق البرلمان الاوروبي في ستراس بورج على قرار يتعلق بانشاء سوق مشتركة لرؤوس الاموال وبتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية للدول الاعضاء وكذلك بالانصاب الاولى المقامة بطريق ايجاد عملة اوروبية مشتركة بسك قطع نقدية تقبل كوسيلة للدفع في جميع الدول (قطع من ايرودولار واحد حتى خمس ايرودولارات) .

ومن المهم ان نلاحظ الادلة التي استخدمها بضغط واضح من الحكومة الفرنسية مارجولان العضو السابق بلجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية كي يخفف من الحماس الاتحادي لاعضاء برلمان ستراس بورج فقال : ان تداول الحر لرؤوس الاموال داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية وهو الشرط الاول لتوحيد النقد ، يمنع الدول الاعضاء من اتباع سياسة نقدية خاصة الامر الذي لا يقبل النقاش مطلقا (٨) .

---

(٧) ــ صحيفة لوموند ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

(٨) ــ يوجد تناقض من نفس النوع ايضا في تقرير (لاوكده) فيما يتعلق بسوق رؤوس الاموال الاوروبية . ويهدف هذا التقرير الى انشاء بين مختلف الدول الاوروبية علاقة مقتصرة موقتا على ما تسمى بالسوق الثانوية لرؤوس الاموال . فهذا اعتراف صريح بان اندماجا اقوى يهدد سيادة الدول . ومع ذلك لايتوافق اندماج مقتصر على هذه السوق الثانوية مع الهدف

وسنقتصر هنا على اسمين لنجعل مكانا للاراء الصادرة عن اوساط راسمالية خاصة . فقد دافع فاليري جيكارديستان وزير المالية الفرنسي السابق الذي هو احد الناطقين الرئيسيين باسم الراسمال الفرنسي الكبير في خطاب القاه في نيورك امام غرفة التجارة الفرنسية من اجل انشاء سوق اوروبية موحدة وحرة لرؤوس الاموال وايجاد نقد اوروبي (٩).

ولاحظ لويس كامو رئيس مجلس ادارة مصرف بروكسل وهو المصرف الثاني من حيث الاهمية في بلجيكا التناقض الذي ما زال باقيا بين الانلماج الاقتصادي داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية والانانية القومية التي تسيطر على سياسة النقد والاعتماد . وحسب رايه يحاول البعض حل هذا التناقض تلقائيا باصدار اسهم وقروض بنقد خارج عن الدولة او بعملات مختلفة او بعملة الحساب . وهذه محاولات تفرض على السلطات العامة ان تأخذ زمام المبادهة هي بالذات لانشاء سوق رؤوس الاموال الأوروبية (١٠) .

الاساسي لسوق رؤوس الاموال الاوروبية الذي يمثله تمويل المشاريع والشركات الاوروبية الكبرى .

ان انشاء سوق لاصدار الاسهم والسندات الاوروبية هو نوعا ما محاولة يقوم بها الراسمال الاوروبي للوصول تلقائيا الى سوق رؤوس اموال كهذه مارا فوق راس الحكومات والطلبات الملحة للاسرة الاقتصادية الاوروبية . انما هذا يعني سوقا لرؤوس الاموال بالجمل لا بالمفصل ولا يستطيع تقريبا الراسماليون من الافراد الوصول اليها وقد استفادت منها بعض الشركات الاوروبية كفيليبس مثلا .

(٩) ــ صدى البورصة ــ بروكسل ١١ كانون الاول ١٩٦٦ .

(١٠) ــ صدى البورصة ــ بروكسل ٢٩ حزيران ١٩٦٦ .

انظر الى مقال هذا الاختصاصي بشؤون المصارف : سوق الاصدار للاسهم والسندات وظروف نموها ــ مجلة بلجيكا المالية الملحقة بمجلة اجيفي ــ ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

ولا فائدة من متابعة هذا التعداد . فمن الواضح اننا نواجه تيارا قويا يحمله المال الكبير وتدعمه الصناعة الكبيرة ويجد مدافعين عنـه من مختلف الآفاق السياسية .

ومع ذلك تفرض الحاجة لسياسة اكثر فعالية مما تضمن سوق رؤوس الاموال المشتركة ــ دون التحدث عن نقد اوروبي ــ العديد من مراحل جديدة تسير في اتجاه اندماج اقتصادي ولا سيما سياسي اكثر تقـدما في اوروبـا الرأسماليـة .

وفي مؤلف ظهر قبل نشوء الاسرة الاقتصادية الاوروبية لفت سيتوفسكي النظر الى شروط حركة حرة فعلية لرؤوس الاموال في السوق المشتركـة . فوضع ضمن هذه الشروط ضمانة ان تكون اسعار القطع محددةنهائيا. (لقد بينت اضطرابات النقد في عام ١٩٦٨ ان هذا الشرط لا يخلو من فائدة) .

ومن جهة اخرى لا يمكن ان تتحمل على الامد الطويل النتائج الاجتماعيـة الوخيمة لتجمع رؤوس الاموال الدولي بورجوازية البلد او البلدان التي قد تسحب رؤوس اموالها لمصلحة البلدان المجاورة لان السوقالمشتركة لرؤوس الاموال تتضمن بالتالي تدويلا للالتزامات الاجتماعية التي لا يمكن تصورها دون سلطة سياسية فوق قومية . وفي الواقع تتطلب السوق المشتركةلرؤوس الاموال والنقد الاوروبي في مرحلة الرأسمالية الجديدة الحالية سياسة ضد التراجع الاقتصادي تتضمن اشغالا عامة على الصعيد الاوروبي وسيـاسـة اوروبية خاصة بالاستخدام (١١) . ومنذ الآن اخذت الاصوات ترتفع لصالح انشاء شركة اوروبية لاستثمار الاموال تعزز في نفس الوقت سياسة الاستخدام هذه (التحويل الاشتراكي الدولي لنفقات التنظيم المنطقي للاقتصاد الرأسمالي

---

(١١) ــ تيبورسيتوفسكي : النظرية الاقتصادية والاندماج الاوروبي الغربي . لنـدن ١٩٦٧ صفحة ٤٢ ــ ٤٧ ــ ٥١ ــ ٧٩ ــ ٩٥ ــ ٩٧ ــ ٩٨ الخ ...

على المستوى الاوروبي) وتحسين وضع اوروبا التقني (١٢) .

والخلاصـــة الناجمة عن هذا التحليل اصبحت واضحـــة وهي ان ساعة الحقيقة قد قرعت معلنة للاسرة الاقتصادية الاوروبية متى سينقض على اوروبا الراسمالية تراجع اقتصادي عام وهنا ستكون التجربة الحاسمة للســـوق المشتركة .

فاما ان يكون ضغط الرأسمالي الكبير قويا لدرجة انه يلزم الحكومـــات الوطنية على ان تقوم بتنازلات هامة في مجال الضرائب والمالية والنقد (١٣) . وفي هذه الحالة يكون ممكنا تطبيق بقسط من النجاح سياسة ضـــد الدورة الاقتصادية وضد الازمات على مستوى السوق المشتركة (١٤) هذه السياسة التي تعتمد على السلطات فوق القومية . وعندئذ نستطيع القول ان الاسرة الاقتصادية الاوروبية اصبحت وطيدة الدعائم نهائيا بحيث لا يمكن النكوص الى الوراء فيما يتعلق بتدويل رؤوس الاموال الخاصة والعامة فتجعل الاسرة المصممة على هذا المنوال مستحيلا العودة نحو الدول القومية كعودة الريـــخ

---

(١٢) ـ هنري نومان : بمناسبة مشروع انشاء شركة اوروبية لاستثمار رؤوس الاموال : «مجلة المصرف في العالم » الملحقة بمجلة صدى البورصة ـ حزيران ١٩٦٨ .

(١٣) ـ يدافع الاستاذ الفرنسي اندره بيتر عن راي مماثل : « لا وحدة اقتصادية اوروبية دون نقد موحد » أي دون نقد مشترك ـ صحيفة لوموند ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(١٤) ـ لا يمكن ان يكون النجاح الذي احرز باتباع سياسة واقية من التراجع والازمات الا وقتيا . وعلى الامد الطويل سيكون مستحيلا على الراسمالية ان تتجنب الرجرجات الاقتصادية ومنع تفاقم خطر التراجعات الاقتصادية . فتحويل تهديد الازمات الاقتصادية الخطيرة الـى تراجعات اقتصادية اكثر رافة لا يكون ممكنا الا بالاستعاضة عنه بتضخم نقدي مستمر يفرغ بدوره النقد من جوهره فيمهد السبيل لهزات خطيرة تصيب الرأسمال العالمي بكامله .

الالماني بعد عام ١٨٧١ الى الامارات القديمة المتمايزة التي تشكلت منهـا تلك الدولة .

واما لا يمكن التغلب على مقاومة الاوساط الراسمالية التي تثـابر على الاشادة بالسيادة القومية فيما يتعلق بالمالية والنقد . وفي هذه الحالة تتأكـد استحالة اتباع سياسة ضد التراجع الاقتصادي منسقة على مستوى الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وعندئذ يجر تراجع اقتصادي خطير كل حكومـة الى اتباع سياسة خاصة فيما يتعلق بالتراجع الامر الذي يتضمن عودة كبيرة الى اساليب حماية الاقتصاد . وفي هذه الحالة الاخيرة لا مجال للبحث في دعـم الاسرة الاقتصادية الاوروبية بل ان قوى التفكك ستمتد سريعا الى كل السوق المشتركة . وستكون اضعف الشركات الاوروبية ضحية العودة الى الانانيـة القومية وستبقى فقط اقوى الشركات محافظة على وجودها الا انهـا لـن تحافظ على صفتها كاقطاب تتبلور حولها حقيقة اقتصادية جـديدة ذات نزعة اوروبية لانها ستكون اجساما غريبة ضمن واقع اقتصادي قومي بجوهره. واذا حدث ذلك ستلعب دورا شبيها بدور الشركات الاميركية . وعن الطريـق التنافس معها او بالانضمام اليها ستقضي على الشركات القومية في نهـايـة تنافس طويل حاد مرير .

تستنتج هذه الدلالة من تحليل نظري عام للاتجاهات اللصيقة بنمـو الاقتصاد الراسمالي وللتنافس بين الولايات المتحدة واوروبا. ومع ذلك يمكن ان يستند هذا التحليل على بعض التأييدات الواقعية .

لقد عرفنا سابقا بعض التراجعات الاقتصادية في عدة بلدان من الاسرة الاقتصادية الاوروبية . فيكون ممكنا وضع حد حول التراجعات الخاصـة بالجماعات الراسمالية والحكومات وعندئذ تتقيد هذه بصورة اجمالية باختيارها الموقف الذي وصفناه مؤكدة هكذا شيئا واحدا يتلخص فيما يلي : طالما لم تتقدم طريقة تداخل رؤوس الاموال ونقل السيادة الى ابعد من هذا الحـد ،

فلا يستطيع شخص ان يؤكد بصورة صحيحة ان الاندماج الاقتصادي الاوروبي اصبح غير قابل للعودة الى الوراء .

لقد وجه انشاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية ضربة قاسية لصناعة البرادات الفرنسية . فهبط عدد المعامل من ٤٥ الى ٦ بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٦ (ثلاثة منها اجنبية) . وانخفض سعر الليتر الواحد الى النصف. وقد صاحب هذه العملية المريرة تراجع جزئي لا يمكن انكاره . وقد هبطت صناعة البرادات الفرنسية من ٩٧٨٠٠٠ وحدة عام ١٩٦١ الى ٨٣٤٠٠٠ وحدة عام ١٩٦٢ والى ٩٥٣٠٠٠ وحدة عام ١٩٦٣ . ولم تتجاوز هذه الصناعة رقم انتاج عام ١٩٦١ الا في عام ١٩٦٤ فبلغ عندئذ ١٫٠٦ مليون وحدة .

المزاحمة الايطالية بصورة خاصة هي التي خلقت الصعوبات لصناعة البرادات الفرنسية . فبينما كانت الصناعة الفرنسية في حالة من الركود والتراجع عرفت الصناعة الايطالية توسعا مثيرا . فقد ارتفع انتاجها من ٣٦٦٠٠٠ وحدة عام ١٩٥٧ و ٩٧٧٠٠٠ وحدة عام ١٩٦٠ الى ١٫٥٣ مليون وحدة عام ١٩٦٣ و ٢٫١٨ مليون عام ١٩٦٤ (عام التراجع الاقتصادي الايطالي) و ٣ ملايين وحدة عام ١٩٦٧ . فأكثر من ٥٥ ٪ من البرادات المباعة في فرنسا عام ١٩٦٥ مصدرها اجنبي الثلثان منها ايطالي . وخلال الارباع الثلاثة الاولى من عام ١٩٦٧ ، ٨٠ ٪ من البرادات المباعة في فرنسا مستوردة من بينها ٧٥ ٪ من ايطاليا (١٥) .

ما كان رد فعل رجال الصناعة الفرنسية والحكومة الفرنسية تجاه هذه الازمة ؟ لقد شجعوا بالدرجة الاولى ، كما كان متوقعا ، اندماج المشاريع

---

(١٥) ــ لقد احتلت التروستات الاربع الايطالية للبرادات زانوسي واينيس واندزيت وزوباس ايضا ٢٥ ٪ من السوق البريطانية خلال النصف الاول من عام ١٩٦٧ (الايكونوميست ١٦ ايلول ١٩٦٧) .

الانتاجية الا انهم لجأوا بالاضافة الى ذلك الى تدابير حازمة تتعلق بالحماية الاقتصادية .

لقد ادخلت فرنسا عام ١٩٦٢ رسوم التعويض على البرادات التي في الواقع رفعت الى حد كبير التعرفة الجمركية الامر الذي ينافي معاهدة روما روحا ونصا . وقبلت السلطات المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية هذهالتدابير بعد ان فرضت عليها قيودا تتعلّق بالمدة والكمية . وفي ٢٤ تشرين الاول عام ١٩٦٥ اي قبل يوم واحد من انتهاء فترة القيود قررت الحكومة الفرنسية ادخال قواعد النوع الى كل البرادات المعدة للبيع في السوق الفرنسية . وفي نظر المصدرين الايطاليين والالمان ليست هذه القواعد سوى حماية تقريبا خفية لصناعة البرادات الفرنسية التي يتحتم عليها رغم اندماج المشاريع ان تعوض ما خسرته في التأخر بنسبة ١٥ الى ٢٠ ٪ من القيمة الوسطية للصنع والبيع (يفسر هذا التأخر بواقعة انالمنافسين الاجانب عدا القليلمنهم يصنعون عددا من البرادات اكثر بمثلين وسطيا من البرادات التيهيمن صنع فرنسي) .

وبعد النجاح الباهر الذي احرزه التصدير الايطالي عام ١٩٦٧ نشهد حاليا الهجوم الثالث الذي قامت به الحكومة الفرنسية من اجل حماية مصنوعاتها فوجهت في ٦ كانون الاول عام ١٩٦٧ الى اللجنة المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية طلبا رسميا من اجل تحديد توريد الادوات المنزلية الكهربائية الى فرنسا . وفي حزيران عام ١٩٦٨ اتخذت الحكومة الفرنسية هذا الاجراء دون ان تستشير اللجنة المختصة بحجة الضرورة الملحة التي خلقتها حوادث ايار عام ١٩٦٨ .

ولا تشكل هذه الحالة في ذاتها استثناء واحدا . فقد طالبت هولاندا بحماية خاصة لصناعة صوفها المحلوج التي تهددها الاستيرادات الايطالية وطالب ايضا الصناعيون البلجيكيون بتدابير واقية من استيرادات افران الغاز الايطالية وشكوا من انهم اصبحوا هدفا لمنافسة غير شريفة تقوم بها ايطاليا في حقل صناعة الجوارب وحياكة الصوف وصناعة الرخام . وطالبت الصناعة

الايطالية من ناحيتها ايضا بتدابير مماثلة موجهة ضد استيراد وسائط النقل الاجنبية عندما ظهر لديها نقص كبير في المبيعات عام ١٩٦٤ (١٦) .

واذا اتهمت الحكومة الديجولية خصوصا بالقومية الضيقةبسبب مقاومتها لاندماج فيات ستيروين فيجب الاعتراف من ناحية اخرى بان الحكومة الالمانية الغربية عاكست ايضا اندماج شركة البترول الفرنسية بجيلسين كترشنربيرجوك الذي قد ينشأ عنه تروست اوروبي قوي للبترول. فقد افضى السيد جورج قلاسر مدير شركة الستهوم منذ قليل بمخاوفه من ان تقام في هذه الجهة من الاطلنطي شركات كبرى قومية بدلا من المشاريع الاوروبية . واوجز تصريحه قائلا : ان المشاريع الفرنسية ستضطر بكل تأكيد الى اتخاذ اجراءات معاكسة اذا تأكد هذا الاتجاه (١٧) .

واذا كانت نكسة الحماية الاقتصادية ممكنة بمناسبة تراجع اقتصادي جزئي وفي فرع صناعي واحد نستطيع ان نتصور ما هي الضغوط التي ستمارس عندما يصبح التراجع الاقتصادي شاملا على حكومة لحملها على اتخاذ اجراءات تتعلق بالحماية الاقتصادية .

وفي الحالة التي تتقدم طريقة تداخل رؤوس الاموال الدولية الى درجة تستطيع فيها الجماعات الرأسمالية ان تنجح بصورة حاسمة في مقاومة هذا

---

(١٦) ــ من الواضح ان اخطار النكسة في الحماية الاقتصادية لا تقتصر على الرقعة الجغرافية للسوق المشتركة . فقد اجلت فرنسا عام ١٩٦٨ بضغط من المانيا تحرير استيراد الاجهزة الفوتوغرافية اليابانية من القيود المفروضة عليها (صحيفة لوموند ٢٨ / ٢٩ نيسان عام ١٩٦٨) .

(١٧) ــ لوموند ١٧ تشرين الاول ١٩٦٨ .

انظر ايضا الى الهياج المحموم الذي اثاره في هولاندا في بداية كانون الثاني عام ١٩٦٩ الاعلان عن ان تروستين كبيرين أوروبيين مانيسمان وجومون شنيدر يهتمان بأول شركة هولاندية للصناعة الميكانيكية .

الاتجاه مباشرة عندئذ تستطيع السوق المشتركة ان تتغلب بنجاح على التجربة القاسية للتراجع الاقتصادي الشامل .

والشيء الذي اقل ما يكون انه مدهش هو ان كاتبا سوفيتيا الاستـاذ كيرسانوف قد منح الاولوية المطلقة للعامل السيـاسي دون ان ينظر حتى في شروط تغيير الاساس الذي ينشأ عليه بناء اقتصادي جديد عوضا عن ان يدرك ان نشوء سلطة البورجوازية على الصعيد الاوروبي لا يمكن ان يحصل الا من تدويل الراسمال الفعلي (١٨) . فكتب يقول : « الاحتكارات الدولية الموجودة منذ زمن طويل تنشأ وتتفكك » . انما الاحتكارات الدولية التي تصبح القوة الحاسمة في سلسلة من البلدان الاوروبيةوالتي يؤدي تفككها الى تفككالاقتصاد الراسمالي في هذه البلدان تلك الاحتكارات تشكل ظاهرة جديدة واضحة . ولا يمكن ان ينشأ اتحاد فيدرالي راسمـالي اوروبي الا بعمـل هـذه الظاهرة الجديـدة .



(١٨) ـ
A. W. Kirsanow, Die Usa und Westeuropa, Akdemie - Verlag, Berlin 1968 pp. 156 / 57 .

الفصل العاشر

الحركة العمالية الأوروبية والتنافس بين أوروبا وأميركا

حدث خلال عشرات السنين الماضية تحول مدهش في موقف الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع البورجوازي تجاه مبدأي القومية والاممية .

في الاصل كانت القومية في مرحلتها التقدمية كما في مرحلتها الرجعية ايديولوجية بورجوازية صرفة . فالمجتمع البورجوازي وانطلاق طريقة الانتاج الرأسمالي ونشوء امم اوروبية كل ذلك هو ظواهر مرتبطة ببعضها البعض ، ارتباطا وثيقا ان لم تكن قد حدثت في آن واحد. وفي الجهة المقابلة كانت تتجسد فكرة الاممية في البروليتاريا الفتية قبل ان يعلن ماركس وانجليس في البيان الشيوعي ان « لا وطن للعمال » .

ولا نستطيع هنا تحليل الدواعي التي قادت المنظمات الشعبية للطبقة العاملة الى الاندماج اكثر فأكثر في الدولة البورجوازية . فاحدى طرق التعبير الايديولوجي عن هذا الاندماج هو مع ذلك كره هذه المنظمات المتزايد للاممية . ويكفي ان نذكر ان بعض المنظمات الاجتماعية الديموقراطية سواء اكانت شيوعية خروتشيفية ام ماركسية تفكر حاليا في هز راية الاستقلال القومي في بلدان في منتهى التصنيع من اوروبا الرأسمانية التي ترك فيها الكفاح

من اجل الاستقلال منذ قرن تقريبا وانقطع منذ زمن طويل عن ان يلعب دورا تاريخيا كعامل تقدم في تلك البلدان .

انما اذا استثنينا كل العوامل الذاتية والايديولوجية لابد لنا ان نلاحظ انه اسهل على البورجوازية من الطبقة العاملة ان ترتفع فعليا وجماعيا فوق الحدود القومية . وكذلك ليس من قبيل الصدفة اذا تكيف أرباب العمل بسهولة اكثر وباعداد اكبر مع متطلبات الاندماج الاقتصادي الاوروبي واذا انشأت منظمات دولية اكثر عددا واشد نشاطا مما توصلت اليه الحركة العمالية حتى هذه الساعة . ومن الثابت انه يمكن ان توجد لهذا الامر اسباب تمت بصلة الى الظرف الاقتصادي الموقت ولا ينجم لزوما من الوضع الفعلي للطبقة العاملة . فعمال البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية هم منقسمون على انفسهم سياسيا وقد برز هذا الانقسام بشكل انفجار اصاب الحركة النقابية . وسواء اكان ارباب العمل محافظين ام احرارا ، قوميين ام امميين ، يهودا ام مسيحيين ، لم تمنعهم الاختلافات من النوع الديني او الفلسفي من تشكيل منظمة واحدة لارباب العمل الاوروبية بينما عمل انقسام العمال الى اشتراكيين ديموقراطيين او شيوعيين او كاثوليك او بروتستانت حتى الآن كعقبة كأداء في وجه خلق جبهة نقابية موحدة داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية (١) .

ومع ذلك يجب الاقرار الى جانب هذه المصاعب التي تمت بصلة الى

---

(١) ـ الامر المتناقض في ذاته ان التيارات النقابية نفسها من نوع « القوة العاملة » او الاتحاد الدولي الحر والتي تعاكس بعنف الاتحادات النقابية الخاضعة لنفوذ الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي تقبل ضمن الاطار القومي بمبدأ وحدة العمل مع اتحاد العمال العام والاتحاد الدولي الحر وتمارسها بصورة مستمرة . وبالتالي قبل هؤلاء الاوروبيون العقائديون بالعمل المشترك مع النقابات ذات الاتجاه الشيوعي ضمن الاطار القومي انما رفضوه باصرار ضمن الاطار الاوروبي .

الظرف الاقتصادي ان اسبابا موضوعية قد عرقلت ايضا اسلوب عمل اممي هام يقوم به العمال .

ولا يأتي مبدأ الاممية الى الجماهير بالسليقة ولا بالدراسات النظرية . فانه ليس سوى نتيجة تجربة عملية فيستطيع البورجوازي الكبير بسبب وضعه الاجتماعي ان يتوصل بسهولة اكبر الى تعلم اللغات الاجنبية والرحلات الى البلاد الاجنبية التي تجعله في اتصال مستمر مع الزملاء الاجانب (٢).

والفرصة السانحة التي توفرت للطبقة العاملة الاوروبية للقاء الرفاق في العمل جماهيريا كانت تنقلات الناس الكبيرة من بلد الى آخر التي سببتها انقلابات الحرب وما بعد الحرب . ولا شك انها لم تكن المدرسة المثالية لتعليم الاممية .

وحتى الوجوه الايجابية من حيث قوتها الكامنة التي يمكن ان تكون لوصول العمال الجماهيري الذين استوطنوا في اغلب بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية خلال السنوات العشر الماضية قد زالت بسبب عدم ضمان الاستخدام الذي يتميز به وضع العمال والذي يظهر الزميل الاجنبي كمنافس ممكن لاستخدام مهدد .

وان مستوى معيشة العامل الذي هو ادنى من مستوى معيشة البورجوازي ودرجة تعليمه التي هي اقل من درجة تعليم هذا الاخير يحصران العامل

---

(٢) — من الاكيد ان هذا الوضع قد تغير كثيرا خلال السنوات الاخيرة بفضل السياحة التي يمارسها العمال الشباب في البلدان الاجنبية . والنتائج الاولى الايجابية لهذه الظاهرة التي اخذت تظهر ضمن اشياء اخرى بصورة عدم وجود اراء مسبقة تجاه الاعراف والعادات الاجنبية بدات تبرز لدى جيل الشباب .

وتمكن هكذا من تسجيل بعث ضوضائي من الاممية اثناء التصاعد الثوري الذي جرى في فرنسا خلال شهر ايار من عام ١٩٦٨ .

في افق ضيق من الافكار والمشاعر . فيقوم بردود فعل تخلو من الثقة بالنفس اي بصورة غريزية مع كره لكل ما هو مجهول وغريب وجديد (٣) . وعندما تبذل المنظمات القوية للحركة العمالية جهدا منظما لرفع الوعي ومكافحة هـذه التيارات تستطيع الجماهير الكبيرة ان تتمثل حقيقة مبدأ الاممية . انما في الواقع منذ ثلاثين عاما لم يبذل اي جهد لرفع مستوى الوعي لدى الجماهير في اوروبا الغربيـة من قبـل المنظمـات التي لهـا لقـاء مـع عـدد كبير من النـاس .

ويجب ان نضيف الى ذلك ان نفس هذه المنظمات التقليدية للحركةالعمالية تتحمل المسؤولية الكاملة لان الموجة الثورية التيحصلت بعد الحرب (١٩٤٤ — ١٩٤٨) انتهت باعادة بناء الرأسمالية . فلا التوسع الاقتصادي للرأسمالية الجديدة في اوروبا ولا انهيار الوعي الطبقي في بعض الطبقات العمالية همـا نتيجة لاية آلية اقتصادية او قوة شيطانية متفوقة من الطبقـات الشعبيـة الوسطى . لقد تحقق ذلك بالتنازلات والمواطآت المتتابعة التي قبلت بهاادارات العمال التقليدية فيما يتعلق بالمجتمع البورجوازي .

ويمكن الاستخلاص من كل هذا ان الرأسمال الكبير الاوروبي كان افضل استعدادا من الطبقة العاملة للتنظيم تبعا لتطورات كيان الاسرة الاقتصـادية الاوروبية . ومما لا ريب فيه ان الرأسمالية قد نظمت نفسها في هذا الاتجاه. فقد مارست اتحادات ارباب العمل باستمرار نفوذها على المناقشاتوالقرارات

---

(٣) — هذا هو المجال النفسي الذي يسمح ببروز جميع اشكال العنصرية لا اللاسامية فحسب بل ايضا الحركات العرقية الموجهة ضد الافريقيين والعرب في فرنسـا والعمـال الايطاليـين المستوطنين في سويسرا والملونين في بريطانيا الخ .. ومع ذلك يتحتم علينا ان نلاحظ ان محاولة السياسي المحافظ البريطاني اينوك بويل من اجل استغلال تلك المشاعر العرقية لاهداف سياسية لم تجد لها صدى سوى داخل الطبقات الاكثر تأخرا والاكثر فسـادا من الطبقـة العماليـة البريطانية .

الصادرة عن السلطات الاوروبية فوق القومية ، بينما لم يكن لدى الحركة العمالية اي شيء مماثل تعارض به هذا النفوذ (٤) .

ونتيجة لذلك برز الاتجاه نحو اندماج اقتصادي في اوروبا على الاقل في مرحلته البدائية بانتقال حقيقي لعلاقات القوى لصالح ارباب العمل وعلى حساب العمال هذا الانتقال الذي ظهر ايضا داخل الحركة العمالية بظاهرتين متوازيتين وهما عدول الديمقراطية الاجتماعيةالتدريجي عناهدافهاالاشتراكية حتى الاصلاحية منها والتحويل التدريجي للاحزاب الشيوعية الاوروبية الى ديموقراطية اجتماعية .

هذه الوقائع تسمح لنا ان نستنتج خلاصة هامة فيما يتعلق بالستراتيجية السياسية وهي انه ليس هناك اي سبب يدفع الطبقة العاملة للتضحية في المرحلة الحالية بهدفها السياسي التقليدي اي استلام السلطة في كل بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية في آن واحد او الشيء الاكثر وهما من اجل التحويل الاشتراكي في اوروبا بالطريق الملتوية لانتخاب برلمان اوروبي بالاقتراع العام (٥) .

ولا تستطيع هذه المواربات سوىان تعرض للخطرخط اختراق الاشتراكية

---

(٤) ـ تملىء قائمة العناوين المهنية وجمعيات ارباب العمل المنشأة في الدول الاوروبية الست منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨ مجلدا من ٥١٣ صفحة . وعن الاشكال المختلفة للنفوذ الذي مارسته الشركات الاوروبية ومنظمات ارباب العمل على السلطة التنفيذية الاوروبية انظر الى جان مينو وسيدجانسكي في كتاب اوروبا الاعمال ـ صفحة ١٤٣ و ١٥٠ .

(٥) ـ هذا لا يعني مطلقا اننا نعارض بانتخاب برلمان اوروبي بالاقتراع العام المباشر من قبل جميع سكان البلاد الاعضاء بدلا من الاقتراع غير المباشر من قبل البرلمانات الستة الاوروبية . اننا نريد ان نشير فقط الى عدم ممارسة اية سلطة حقيقية في البرلمان الاوروبي الحالي فيالظروف الاقتصادية والسياسية الحالية وباولى حجة فانه لا يسمح بالاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا كما لم تسمح بذلك البرلمانات القومية .

للحدود الاوروبية . فقانون التنمية اللا متساوية هو الذي يتحكم في تطور علاقات القوى الاجتماعية والسياسية في مختلف بلدان الجماعة الاوروبية . فاذا في بلد معين وصلت علاقات القوى الى حد اصبح فيه الوضع يانعا من اجل استلام السلطة من قبل العمال كما كان الحال في فرنسا في ايار عام ١٩٦٨ سيقوم قانون التنمية اللا متساوية بدور لصالح الاشتراكية شرط ان يتحقق فعليا استلام زمام السلطة لانه سيخلق بنفس الدفعة وضعادوليا جديدا يغير علاقات القوى في البلدان المجاورة لمصلحة العمال . واذا بالعكس تركت هذه الفرصة السانحة تمر بحجة ان البلدان المجاورة لم تنضج بعد فسيعمل هذا القانون نفسه ضد الاشتراكية لان خيبة الامل والقنوط اللذين سيستوليان على عمال البلاد الناضجة سينقلان اليها شروطا اقل ملاءمة تلك الشروط التي تحظى بأفضلية في البلدان المجاورة .

ومع ذلك يجب على هذه الافكار حتى لا تؤدي الى تكهنات عقيمة ان تستند على وقائع اقتصادية موضوعية . الا ان جميع التحاليل التي سبقت هذا الفصل تسمح لنا بان نستخلص انه توجد في كل بلد من البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية الامكانيات الموضوعية لثورة اشتراكية ظافرة طالما لم يبلغ تداخل رؤوس الاموال الدولي مرحلة الاندماج الاقتصادي الواقعي ولم يصل الى اقامة سلطة تنفيذية قوية مزودة بجميع صلاحيات الدولة في مجال الردع قبل كل شيء .

هل سيدفع النفاذ نحو الاشتراكية الى ترك السوق المشتركة ؟ هذا يرتبط في الدرجة الاخيرة بموقف السلطات فوق القومية وحكومات البلدان الاخرى وبورجوازيتها وطبقتها العاملة اي بعلاقات القوى الاجتماعية فيالدول الاوروبية الست . ومن الواضح ان اقتصادا اشتراكيا في احد البلدان الاعضاء لا يستطيع ان يساكن لمدة طويلة اقتصادا راسماليا في بقية بلدان الاسرة . انما من الواضح ايضا ان الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة البروليتارية في احد البلدان الاعضاء يحض على تصاعد ثوري سريع في البلدان المجاورة . وعندئذ كل شيء هو تابع لنتيجة اختيار القوى على الصعيد الاوروبي الذي تحركه الثورة الاشتراكية المنتصرة في احد بلدان السوق المشتركة . ومن السهل جدا تغيير هذه النتيجة ابتداء من موقع دفاعي اي

بالدفاع عن حقوق العمال في بلد ما من اجل ان يختاروا هم انفسهم النظـام الذي يناسبهم دون ان يمنعوا عن ذلك بتدخل اجنبي او بمقاطعة اقتصادية او بتهريب واسع لرؤوس الاموال .

نستطيع الآن ان نشرح الموضوع الذي اثير سابقا حتى آخر نتائجـه . فاذا في يوم ما ادى التداخل الدولي لرؤوس الاموال الى اندماج اقتصادي في السوق المشتركة او في الاسرة الاقتصادية الموسعة خلال ذلك بعدد اكبـر من البلدان واذا ما ابرزت المؤسسات فوق القوميـة الى حيز الوجود سلطـة دولية حقيقية جديدة قوية عندئذ تصبح العقبات الموضوعية من اجل الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة البروليتارية ضمن الاطـار القومي منيعة (٦). وفي هذه الحالة يتوجب على الطبقة الاوروبية العاملة ان تكيف عملهـا النقـابي والسياسي مع الاطار الاوروبي بكامله وان تستخلص النتائج التي تنجم عنـه بالنسبة لمنظماتها . ولا شك ان طريقة العمل هذه معقدة اشد التعقيـد ولا تتم دون بكاء وصرير اسنان وتدفع بصورة اكيدة في الحال الى تغييرات جديدة في علاقات القوى الاجتماعية على حساب الطبقة المأجورة . ومع ذلك اذا جعلت الظروف اعادة تثقيف وبناء الحركة العمالية لازمة عندئذ تكون النية بالتملص منها من قبيل اتباع سياسة النعامة . الا ان الضغط الذي تفرضه تلك الظروف هو الذي سيفسح المجال لدفع هذه التغييرات الى الامام كي يكون هنـاك خط في تحقيقها باقل المخاطر .

ولا يجب ان نستنتج من الآراء السابقة ان للطبقة العاملة الاوروبيـة مصلحة في ايقاف حركة تداخل رؤوس الاموال الدولية بحجة ان هذه تعرض

---

(٦) ـ الشيء المحتم في هذه الحالة ليس ملكية الرأسمال بكل معنى الكلمة . فقد استطعنا ان نرى ثورات سياسية واجتماعية منتصرة في بلدان معظم رأسمالها في حيازة ايادي اجنبيـة (كوبا هي المثل الواضح). انما الشيء الحاسم هو تداخل العلاقات الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية اي معرفة اذا كانت العودة حتى الوقتية الى دولة قومية هي ممكنة موضوعيا واذا يمكن ايقاف او تحطيم الطبقات المالكة ضمن الاطار القومي .

لخطر التضييق تدريجيا امكانات الاستيلاء على السلطة ضمن الاطار القومي وانها تغير على الاقل موقتا علاقات القوى بصورة مناسبة لمصلحة الطبقة المأجورة .

ففي بادىء الامر يكون على كل حال من باب الوهم العزم على منع التحولات الاقتصادية التي تتوافق مع تطور قوى الانتاج لان الطبقة العاملة لم تحدد في النهاية هدفها من اجل الابقاء بصورة متصنعة على المشروع الراسمالي الصغير وايقاف تجمع رأس المال .

وفي الدرجة الثانية لا يتضمن الدور التاريخي للحركة العمالية في هذه المرحلة من انحطاط الراسمالية وفي البلدان المصنعة حتى اقصى درجات التصنيع التعلق بشدة بالمصالح الخاصة بهذه الفئة او تلك من البورجوازية سواء اكانت الفئة التي تدافع عن التجمع الدولي لرؤوس الاموال او التي تبقى متمسكة بالدولة القومية . وبالعكس يكون دورها التاريخي في ان تدرج في جدول اعمالها تحقيق الاهداف الاشتراكية الخاصة بها . والحل البديل الذي يجب ان يواجه تداخل رؤوس الاموال الدولية هو الحتمية التاريخية لاوروبا الاشتراكية الموحدة لا الانتكاس في اية قومية اقتصادية رأسمالية .

ان الطريق الذي يؤدي الى توعية العمال في اوروبا لا يمر في الاحاديث النظرية ضد القومية ولا في المؤتمرات الاوروبية لا سيما اذا ــ مما يجعلها موضوع اتهام في البداية ــ نظمت بالاشتراك مع منظمات ارباب العمل لا بل يمر هذا الطريق في الحركة والتجربة الواقعية اي باعمال تجري ضمن الاطار الاوروبي .

وقد كتبنا منذ عشر سنوات ان اضرابا واحدا ذا ابعاد اوروبية يعمل من اجل توعية العمال الاوروبيين في الاسرة الاقتصادية الاوروبية اكثر من مئة مؤتمر في اوروبا . ولكن يا للاسف قد اثبتت التجربة عكس ما اشرنا اليه (٧) .

---

(٧) ــ ان اضراب عمال المعادن الفرنسيين قد امكن تحطيمه عام ١٩٦٣ باستيراد الفحم

لقد اضعف تقدم التداخل الدولي لرؤوس الاموال بصورة حتمية طاقة النقابات الاقتصادية على المستوى القومي ليس غير . ولم يكن هذا الاضعاف الا نسبيا طالما بقيت طريقة التداخل في بدايتها . وسيصبح مطلقا في اليوم الذي سيدرك نقطة منها يقود التغيير الكمي الى تغيير نوعي اي عندما تصبح آهم وسائل الانتاج موزعة على عدة بلدان من الاسرة الاقتصادية الاوروبية او عليها كلها . ومن الواضح ان اضراب عمال الحديد في ليبج قد يفقد قسما كبيرا من فعاليته لو ان اصحاب معامل الفولاذ كانوا موزعين على البلدان الستة ولم يضعوا من اموالهم الموظفة سوى ١٠ ٪ في صناعة الحديد في ليبج . ففي هذه الحالة يكون من الافضل لمصلحة الراسماليين أن يخسروا ستة اشهر من الانتاج والربح في ليبج على ان يقوموا بتنازلات للعمال الليجيين التي قد تمتد

الاجنبي من الاسرة الاقتصادية الاوروبية دون ان يثير ذلك معارضة تضامن جدية في البلدان المجاورة .

بقي العمال البريطانيون ايضا اثناء اضرابهم الطويل عام ١٩٦٦ محرومين من كل دعم اجنبي فعلي باستثناء بعض المساعدات المالية .

ونجمت عن اضراب عمال معامل الفولاذ في ليبج عام ١٩٦٦ نتائج اشد خطرا بالنسبة لتاريخ الاسرة الاقتصادية الاوروبية . فقد دام اكثر من شهرين وكان هذا اول اضراب يهدف بصراحة الى تطبيق مبدأ ورد في معاهدة روما وهو « الاجرة متساوية مع العمل » . وبالتالي يتعلق هذا الاضراب بمصالح العمال في الدول الست الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وقد تحتم عليه ايضا ان يكتفي بدعم معنوي دون ان يتمكن من الاعتماد على تأييد فعلي تشكله اعمال تحصل في بلدان الاسرة الاخرى .

لقد اتخذ حادث احدث عهدا مغزى الرمز الحقيقي . فخلال شهر ايار من عام ١٩٦٨ اي في الوقت الذي حصل فيه الاضراب القومي العام في فرنسا جرت مظاهرة دولية في بروكسل لاول مرة في تاريخ الاسرة الاقتصادية الاوروبية امام مقرها الرئيسي . انما لم تكن المظاهرة مظاهرة عمال بل مظاهرة فلاحين . فقد برهن هؤلاء السادرون في نزعتهم الفردية على روح تضامن اجتماعي اكثر من النقابات العمالية .

سريعا الى كل مناطق صنع الحديد في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

وحاليا يبدو هذا من قبيل الخيال ايضا . اما الذي لم يعد خيالا بل اصبح حقيقة هو النتائج الناجمة عن بداية تداخل دولي لرؤوس الاموال وزيادة فروع الشركات الاميركية في اوروبا . فانها تفسح المجال لبعض اوساط الراسمالية للاستفادة من عدم تساوي الاجور على المستوى الدولي ولاستخدام عدم التساوي هذا من اجل ممارسة ضغط دولي على الاجور . وهكذا نعود الى نقطة انطلاقنا اي المنطق الضمني الذي يخضع له في عصرنا هذا تصدير رؤوس الاموال . ولا شك ان حركات رؤوس الاموال الخاصة بالتروستات العالمية الضخمة لم تعد تتوافق مع ذات الواقع الاقتصادي لثمانين سنة خلت عندما كانت رؤوس الاموال تصدر الى البلدان المتخلفة . ولا ريب ان الاهتمام بالسياسة المالية والتجارية لم يكن غريبا عن هذا . انما في النهاية لا يحيل تروست عالمي طلب انتاج الى فرع له الاطيلة ما يكون هذا الطلب مربحا . وحيث انه ليس من المعقول ان يتصرف الفرع بتكنولوجية اكثر تقدما من (البيت) الام ، المركز الرئيسي كيف نفسر قدرة على جني الارباح اكبر في النهاية الا بيد عاملة اقل تكاليفا (٨) . فاذا توفرت هذه الشروط لا شيء يمنع تروستا ضخما يمتلك فروعا في كل مكان من ان ينقل اذا راق له ذلك طلباته من بلد الى آخر وان يستخدم هذه الامكانية كوسيلة استغلالية تعسفية تجاه المأجورين او النقابات التي تقوم ببعض المطاليب وان تذهب حتى اغلاق بعض المشاريع الذي يؤدي الى ضآلة عامة في الاجور ومقاطعة اقتصاديةللبلدان التي تدفع اعلى الاجور (٩) .

---

(٨) ــ بالنسبة لمعظم البيوتات الاميركية التي سئلت ، العوامل التي تحدد اقامة محلات للانتاج في البلاد الاجنبية تكمن في تكاليف النقل والمواد الاولية واجور اليد العاملة (الدكتور نبيلز قروس : ادارة توظيف الاموال الاميركية في اوروبا ــ الارشيف الاوروبي رقم ١ ، ١٩٦٧ .

(٩) ــ اوردت المجلة الاسبوعية البريطانية الساندي تايمز في عدد ٢٦ ايار ١٩٦٨ مثالا

وقد اظهرت صناعة السيارات خلال السنوات الماضية بعض الاتجاهات التي تبين ان خطرا كهذا ليس من قبيل الخيال (١٠) .

فالنقابات الاميركية لصناعة السيارات هي التي عارضت الاكثر صحة على الامد الطويل عندما طالبت بانشاء نقابة عالمية واحدة لفرعها هذا . ولا نريد ان ننظر هنا فيما اذا كان هذا المطلب واقعيا وناجعا ضمن الاطار المعروف للتشكيلات النقابية الخاصة بعمال صناعة السيارات في اوروبا واليابان وفي الاسباب الداعية لذلك . الا انه من الواضح في مواجهة تدويل رأس المال المتزايد ان الطبقة العاملة لا تستطيع أن تحمي نفسها بنجاح ما لم تستخدم بصورة واسعة اكثر فأكثر سلاح العمل والتنظيم الدوليين .

فالتروستات الدولية (وليست التروستات الاميركية فقط) هي التي يجب ان تكون المجالات الاولى للمناورة وان تقدم الاهداف الاولى لهذا النوع

عمليا لنقل دولي مماثل من الطلبات من قبل تروست عالمي الا وهو التروست البريطاني لغزل القطن (جـ. ب كوتس) . عندما هددت السوق السويدية لهذا التروست بتصدير الغزل الياباني الرخيص الثمن ، نقل التروست كوتس الطلبات المعدة للسويد من معامله البريطانية الى معامله في اليابان واستطاع هكذا المحافظة على هذا السوق . وتضيف المقالة الى ذلك ان المساعدة الاولى الهامة التي قام بها مدير الشركة الحالي شارل بيل عندما كان مديرا للانتاج كانت في اقامة نظام اساسي للمقارنات والرقابات الخاصة بالانتاج عبر العالم . فنفقات اليد العاملة تختلف اختلافا كبيرا بينما ينطبق هذا النظام على كل مستويات الاجور وعلى جميع اشكال الآلات التي يصح استعمالها من الوجهة الاقتصادية في كل بلد من البلدان .

(١٠) ــ هددت شركة فورد ارجنتين اثناء اضراب جرى في عام ١٩٦٦ النقابات بنقل نشاطاتها الى البلدان الاجنبية . وقد نقلت فورد بريطانيا فعليا بعض اعمالها الى فورد جنيك (بلجيكا) في عام ١٩٦٨ . وحوالي نهاية هذه السنة ردت فورد جينك على اضراب قام به العمال من اجل تعادل اجورهم وشروط عملهم مع اجور وشروط العمل في معامل فورد حيث تتقاضى اليد العاملة اجورا افضل بتهديدهم بنقل اعمالها .

الجديد من الحركة النقابية من اجل المعركة . وعندئذ يكـون من الضروري فعليـــاً بالنسبـــة للمنظمـــات النقابيـــة الاوروبيـــة ان يقـــوم ممثلوهـــا باتصالات مـــن اجـــل تحـــديد مطالب مشتركـــة وتنظيـــم اعمـــال مشتركة بغية الوصول الى اهداف معينة دون اى استثناء . فقد وضع فيوم (الاتحاد العالمي لعمال المعادن المنضم الى سيسل) وايسف (الاتحاد العالمي لعمـــال الكيمياء المنضم الى سيسل) مطلبا مماثلا عندمـــا طالب هذان الاتحـــادان بمفاوضات دولية تتعلق بالاجور بغية اجراء عقد جماعي دولي . انما لايمكن تحقيق هذا الهدف اذا لم ينضم الى العمل الاتحاد العام للعمال والاتحـــاد العام الدولي الحر . فقد بوشر بمحاولات من اجل مفاوضات دولية تتعلق بالاجور مع التروست الهولاندي فيليبس (١١) . وحاليا تجري مباحثـــات من اجل القيام باضراب دولي عام ضد التروست سان قوبان .

ويجري حاليا في الرأسمالية اثناء مرحلة نزولها تحول اجتماعي اقتصادي ضخم يمكن ان يطلق عليه اسم الثورة الصناعية الثالثة التي تستطيع كالثورة الاولى والثانية ان تغرق بعض الاقسام من الطبقة العاملة في شروط رهيبة(١٢) وحيث ان العمال في العهد الحالي قد اصبحوا اقوياء بتجاربهم التاريخية ، وبمستوى تنظيم ووعي اعلى بصورة لا مثيل لها ممـــا كان في عهد الثـــورة الصناعية الاولى والثانية ، لهذا السبب صارت لديهم امكانات اكبر مما كانت في بداية القرنين التاسع عشر والعشرين من اجل ضمان الدفاع الذاتي عـــن انفسهم والاستيلاء على حق تقرير مصيرهم النهائي .

---

(١١) ــ الايكونوميست ١ نيسان ١٩٦٧ .

(١٢) ــ كتب باران وسويزي (الرأسمالية الاحتكارية صفحة ٢٦٧) ان عدد العمال غير المختصين حسب بيانات وزير العمل الاميركي ويلار ويرتز قد انخفض في الولايات المتحدة من ١٣ مليون عام ١٩٥٠ الى اقل من ٤ ملايين عام ١٩٦٢ . وهذا يفسر على الاقل جزئيا نسبة البطالة التي تزيد على الوسطي في السكان السود لا سيما في الشبيبة السوداء الاميركية كما يفسر لنا ثورتها المتزايدة خلال السنوات الماضية .

الفصل الحادي عشر

البديل الاشتراكي كحل

في الفترة الاخيرة ارتفعت اصوات اكثر فأكثر عديدة من بعض اصحاب نظرية السلطة التقنية لاقناع الحركة العمالية الاوروبية بان من مصلحتها الاندماج اكثر في الدولة البورجوازية بالطريق غير المباشر للمؤسسات فوق القومية في الاسرة الاقتصادية الاوروبية ـ اي للاتحاد الفيدرالي الاوروبي ـ بحجة ان هذا هو الرد الوحيد الفعال على النفوذ المتزايد بصورة مستمرة للرأسمال الاميركي في اوروبا .

ففي فرنسا خصوصا اثارت هذه النظرية التي كان جان جاك سيرفان شريبر هو الناطق بها بعض الاصداء . وقد دافع عنها سابقا بصورة واسعة نادي جان مولان (١) .

ويوجه هؤلاء الايديولوجيون الى المدافعين عن الاشتراكية العلمية نفس الانتقاد الذي وجهناه في هذا الكتاب الى انصار الديجولية . فبتمسكهم بافكار

---

(١) ـ سرفان شريبر : التحدي الاميركي . كلود بروكلان : الاشتراكية واوروبا ـ مجموعة جان مولان ، باريس لوسوي عام ١٩٦٥.

تجاوزتها الظروف الحالية فانهم لا يفعلون سوى تعجيل انتصار الرأسمال الاميركي في اوروبا .

وتصل نظريتهم الى البرهان ألتالي وهو ان تجمع وتمركز رؤوس الاموال الدولية اللذين اخذا يظهرانِ اكثر فأكثر هما على كل حال من الامور الحتمية في اوروبا . ويمكن أن يبدأوا بشكلين . فاما ان تبتلع شركات ما وراء الاطلنطي المشاريع الاوروبية او ان تؤسس شركات أوروبية جديدة ذات ابعاد كبيرة . ففي الحالة الاولى يفقد الاوروبيون كل رقابة على وسائل الانتاج اي ان الطبقة العاملة الاوروبية لا تستطيع ان تمارس اي نفوذ حتى ولو كان غير مباشر على ادارتها لا بالاضرابات ولا بالمظاهرات ولا بالنتائج الانتخابية . وفي الحالة الثانية يحافظ ألشعب الاوروبي على الاقل على امكانية ممارسة هذا النفوذ بصورة غير مباشرة . لهذا السبب يقتضي على العمال الاوروبيين ان يعتبروا كأقل ضرر تجمع رؤوس الاموال على المستوى ألاوروبي الذي يضمنه اتحاد فيدرالي اوروبي (٢) .

وان الاقتراح الذي عرضه سرفان شريبر على الحركة العمالية الاوروبية يتضمن بصورة جلية ان هذه ستعدل عن اهدافها التاريخية الخاصة التي

---

(٢) — سرفان شريبر : التحدي الاميركي صفحة ١٢٤ وما بعدها . كلود بروكلان : الاشتراكية واوروبا صفحة ١٢ وما بعدها . وجه آخر لهذه النظرية قدمه الاشتراكي الفرنسي سرج ماليه الذي اقترح على الحركة العمالية ان تشكل جبهة واحدة مع رأسمالية الدولة الديجولية التي تتمتع بالسلطة التقنية من اجل مكافحة دخول الرأسمال الاميركي الى اوروبا .

هذه النظرية هي بعيدة عن الواقع كل البعد لسببين : اولا لان الستراتيجية الديجولية لا تسمح بمعارضة الرأسمال الاميركي بصورة فعالة وثانيا لان ديجول لا يمثل رأسمالية الدولة ذات السلطة التقنية بل قسما هاما من الرأسمال الكبير الفرنسي الخاص . وبالتالي تدفع نظرية ماليه الحركة العمالية الاوروبية الى الارتباط بمصالح الراسمال الكبير كما يتمنى ذلك بروكلان وسرفان شريبر .

انقضى عهدها او التي اصبحت غير قابلة للتحقيق على كل الاحوال .

ولا يمكن الا بالاستناد على هذه البراهين ان نبين التطور الجاري بطريقة تحصر فيها الحركة العمالية في الاختيار بين شكلي التجمع الرأسمالي الذي يكون خطرا تقريبا بالنسبة لها الامر الذي يتضمن انه يجب عليها ان تعدل عن مطالبتها بالتحويل الاشتراكي للمشاريع الكبرى وبالتخطيط الاقتصادي الاشتراكي .

ويجب على بروكلان وسرفان شريبر كي يعطيا هذا البرهان مظهرا من الواقعية ان يتقدما بنظريات كأنها واضحة وان لم تتوافق قطعيا مع الوقائع . والمثال على هذه الخرافة هو التأكيد ان السلطة الاقتصادية لن تكون مرتبطة بالملكية . ومن هذا النوع من الآراء تنقل هذه الخرافة الاخرى التي تتضمن ان السويد (ولم تؤخذ السويد هنا الا كمثال للدولة الحديثة المزدهرة) قد زالت منها فروق الثروة الفاحشة بسبب تباين اقل في الايرادات (٣) .

لا تقاوم هذه النظريات التحليل العلمي الجدي اذ ان اهم المشروعات الانتاجية الخاصة في كل البلدان الرأسمالية الكبيرة هي خاضعة دوما لرقابة اقوى الشركات المالية وان ملكية رزمات الاسهم الكبيرة هي في اساس هذه القوة الاقتصادية . واذا هذه الاسهم لا تمثل في بعض الحالات سوى نسبة مئوية ضئيلة من الرأسمال فهذا يبين فقط ان طريقة الانتاج الرأسمالية الحالية توفر لكبار الرأسماليين امكانية التصرف باموال اكثر مما يملكون هم انفسهم . انما لم تشاهد في أي حال من الاحوال قوة اقتصادية تمارس من قبل غير المالكين . فمدراء البيوتات المالية يعرفون ذلك لانهم لا يتوقون الا للتكديس

---

(٣) ــ سرفان شريبر : التحدي الاميركي صفحة ٢٢٩ و ٣٠٨ . بروكلان : الاشتراكية واوروبا صفحة ١٥١ وما بعدها .

السريع لاكبر ثروة ممكنة بطريق خيار بيع الاسهم هذا البيع الذي لا يحصل الا اذا ارتفعت قيمة الاسهم المعنية (٤) .

وغاية هذه الاتجاهات اصبحت معروفة لدى كل الذين ينكبون لدراسة المسألة . فثلاثون عاما من الحالة المزدهرة لم تحدث أي تغيير فعلي في عدم تساوي الثروات . فواحد بالالف من الشعب الاميركي يمتلك اكثر من ٥٠ ٪ من مجموع الاسهم . وفي بريطانيا ٢ ٪ من السكان يمتلكان ٥٥ ٪ من مجموع الثروة القومية . وفي السويد تسيطر التروستات والجماعات المالية كالوالآن بيرق على الاقتصاد كما تفعل التروستات والجماعات المالية الاميركية (٥).

وتعرف ايضا الطرق التي تنظم بها قوائم النفقات ـ في اليابان ربع الارباح غير الصافية للمشاريع الانتاجية ـ التحايل والتهريب الماليين اللذين بطريقهما يلغى مفعول تساوي الضريبة على الدخل .

---

(٤) ـ لاحظ ورايت ميلز في كتابه النخبة المتنفذة (نيويورك ، طبعة جامعة اوكسفورد ١٩٥٧، صفحة ١١٧ ـ ١٣٤ وما بعدها) ان ترقي مدراء البيوتات المالية يقف على كل حال وفي اغلب الاحيان في الدرجة قبل الاخيرة من تسلسل التروستات الاميركية الكبرى .

(٥) ـ فيما يتعلق بالولايات المتحدة انظر الى نتائج التحقيقات العديدة التي وردت في الكتاب الرابع الذي ألفه الاستاذ ويليام دومهوف : من يحكم في اميركا ؟ . وبالنسبة لبريطانيا انظر الى مؤلف نورمان ماكراي : السوق اللندنية ـ لندن ١٩٥٥ .

بخصوص خرافة الاشتراكية السويدية انظر الى جان مينو ودوزان سيد جانسكي : اوروبا الاعمال صفحة ١٧٩ .

اثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٨ اضطر الديموقراطيون الاجتماعيون الذين مازالوا قابضين على زمام السلطة منذ ستة وثلاثين عاما الى الاعتراف بان بعض الفئات ما زالت مسيطرة على الاقتصاد القومي . ويؤكد موريس دوفرجيه ان اقل من عشرين اسرة تمارس الرقابة على هذا الاقتصاد (لوموند ١ تشرين الثاني عام ١٩٦٨) .

وبالتالي لا يوجد أي سبب موضوعي كي تعدل الحركة العمالية الاوروبية عن اهدافها التاريخية التي ما زالت الآن كما كانت في الماضي . فما زال الاقتصاد في ايادي الراسماليين وما انفكت الملكية الخاصة عن استغلال العمل وتجري التنمية الاقتصادية باستمرار حسب القوانين الثابتة لطريقة الانتاج الراسمالي . فلو لم يكن الامر كذلك لما استطعنا ان ندرك المنافسة الدولية التي وصفت هنا ولا النقطة التي توصلت اليها الا وهي التجمع الدولي لرؤوس الاموال .

ومع ذلك لا حاجة لان يكون الانسان ماركسيا عقائديا او نصيرا الثورة الاشتراكية حتى يرفض نظرية سرفان شريبر .

ان المرامي السياسية التي يطمح اليها التقنوقراطيون (انصار نظرية السلطة التقنية) الذين يريدون ان يدفعوا الحركة العمالية الى مرحلة جديدة من الاندماج في المجتمع البورجوازي هي في تناقض ليس مع مصالح العمال التاريخية (٦) فحسب بل ايضا مع مصالحهم الحالية .

ويعترف سرفان شريبر نفسه ان الدولة حسب نظريته ــ وبالدرجة الاولى الاتحاد الفيدرالي الاوروبي ــ ملزمة بتشجيع حتى الحد الاقصى انشاء شركات خاصة اوروبية كبرى . وهذه هي الميزة الاساسية في رده على التحدي الاميركي وهو على حق نوعا ما عند ما اعتقد انه يمكن ان تحصل مخاوف من ان تتعسف التروستات العملاقة بقوتها الاقتصادية الا انه ابعد هذا الاعتراض عندما اقترح تقوية سلطة الدولة لمواجهة هذا الخطر (٧) . كما لو

---

(٦) ــ تحدث سرفان شريبر بصراحة عن ضرورة اندماج كهذا : « الشرط الاساسي للاصلاح بالنسبة لشركة صناعية يكون في الوصول الى درجة عالية من الاندماج الاجتماعي . وهذا النوع من المسالة للمجتمع يفسح المجال كي يقبل بضرورات التغيير » . التحدي الاميركي صفحة ١٧٧ .

(٧) ــ سرفان شريبر : التحدي الاميركي صفحة ١٧٧ .

وكتب الاستاذ سيتوفسكي كذلك (النظرية الاقتصادية والاندماج الاوروبي الغربي ، صفحة ٥١) ان تقوية الاحتكارات الدولية بسبب الاندماج الاقتصادي الاوروبي تستلزم اقامة رقابة عامة دولية .

ان تقوية الاحتكارات وزيادة تمركز القوة الاقتصادية لا تسودان قبضة هـذه الاحتكارات على الدولة .

وقد أدتدومـاً تقوية سلطة الدولة دون أن تلغى الملكية الخاصة بوسائل الانتاج الى تقوية قبضة أقدر جماعات الرأسمال الكبير (٨) .

وتدل على هذا تجربة خمسة وثلاثين عاما خلت سواء اكانت حالة هتلر ام روزفلت ام ديجول .

واذا اخذت الطبقة العاملة بمشورة هؤلاء المجددين اليساريين فانهـا لا تفعل سوى تقوية الد اعدائها الطبقيين مفسحة المجال هكذا لتجريدها من اسلحتها الاكثر فعالية من اجل حماية مصالحها المباشرة اي حرية التفاوض في الاجور وحق الاضراب دون قيد او شرط .

ومع ذلك اعترف بالامر بروكلان وسرفان شريبر بصراحة عندما اقترحا ان يكون الهدف الحالي للسياسة الاقتصادية الاستمرار في التوسع الـذي لا يمكن ضمانه بتحديد الاجور بمفاوضات مباشرة بين النقابات وارباب العمل بل بقرار حكومي ــ وفي هذا الظرف بقرار من سلطات التخطيط ــ الامر الذي يشمل ضمنا منع الاضرابات الوحشية التي تخالف هذا القرار وهكذا تكون مضمونة سياسة الايرادات المعروفة . وحاولا ان يعدلا صفة هذه المقترحـات

---

(٨) ــ ارجع الى التأكيد الصادق الساذج الوقح الذي نشرته صحيفة بورصية بعنوان«عالي كيف يكون العيش مع العمالقة ؟ » هؤلاء الرجال زعماء الشركات الكبرى في قبضة يدهم مصير الملايين من العمال اي انهم يتمتعون بنفوذ مباشر على اقتصاد بلدانهم وحتى على اقتصاد العالم . وبهذه الصفة كلمتهم مسموعة من قبل الحكومات . وهم على اتفاق وثيق في اغلب الاحيان مع كبار موظفي الدولة . وكل شيء يساهم في هذا اي الثقافة والمسؤوليات والشعور المزوج بالديناميكية والطمع . فنجم عن هـذا الوفاق توحيد في وجهة النظر التي تتولد عنها الوحدة السياسية (صدى البورصة ١٨ حزيران ١٩٦٨) .

المنافية اساسا لمصلحة النقابات بالتأكيد ان الامر لا يتعلق باصدار نظام للاجور فحسب بل ان ايرادات جميع الطبقات الاجتماعية الاخرى سيحددها النظام ايضا . وفي هذا الباب من الآراء يبرز تلميح الى توسع الحق النقابي .

ومع ذلك تدخل كل هذه المشاكل في اطار واقعي وهو اطار المجتمع البورجوازي ببنيته وقوانين تنميته وقواعد حركته التي يحترس البحث فيها هذان المصلحان .

وفي ظل نظام الملكية الخاصة والسر التجاري والمصرفي واقتصاد المبادلات التجارية لا تستطيع الدولة وباولى حجة البرلمان ان توقف ارتفاع الاسعار وتصاعد الارباح عندما يكون الظرف الاقتصادي ملائما . فقد فشلت بصورة يرثى لها جميع المحاولات التي بوشر فيها في هذا النحو بما فيها البيروقراطية الشديدة والارهاب كما حدث في عهد الريخ الثالث (٩) . ومع ذلك اذا اصبحت الاجور والرواتب معروفة سيستخدم الرأسماليون الف وسيلة بارعة لاخفاء المرابح والاموال . فتكون الطريقة الوحيدة للكشف عن نسب الارباح الحقيقية التي يجنيها ارباب العمل – بصرف النظر حتى عن التقليل الفعلي لهذه الارباح – بابطال السر التجاري والمصرفي ابطالا جذريا وباعادة الرقابة العمالية على الانتاج ليس على المستوى الاقتصادي بمجمله فحسب بل ايضا على مستوى كل مشروع وكل معمل وذلك بمنح العمال حق التحقيق في المحاسبة بالنسبة لجميع الاموال . واذا استطيع تنظيم موازنة تقريبية من اجل اخفاء القيمة الحقيقية للبضائع المخزونة عن المراقب المالي او تمويه الاموال المستثمرة بنفقات اصلاح المعدات فلا تتمكن هذه الاجراءات ان تخفي شيئا عن انظار

---

(٩) – من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٤٣ ارتفعت النسبة المحددة لاسعار المنتجات الزراعية من ٨٦ر٤ الى ١١٨ر٦ والنسبة المحددة لاسعار الاشياء الاستهلاكية الصناعية من ١١١ر٧ الى ١٤٩ر٦ . وقد حصل هذا رغم القرارات الصارمة المتعلقة بتثبيت الاسعار (بيتيلهم : الاقتصاد الالماني في ظل النظام النازي – باريس – ريفيير عام ١٩٤٦ صفحة ٢١١) .

العمال الذي يجلبون وينقلون ويراقبون ويستعملون هذه البضائع ويستخدمون الالات يوميــا .

ان التحديد القانوني لزيادة الاجور السنوية بطريق نسبة زيادة الانتاج السنوية يبدو ضروريا للقابضين على زمام سياســة الايرادات حتى يكــون الاستقرار الاقتصادي مضمونا (١٠) .

ومن الغريب ان مطلبا كهــذا لا يرتفع الا في الفتــرة التي يكون فيهــا الاستخدام كاملا نسبيا وعندما يتعرض ارباب العمل لمشاهدة خطر قانــون العرض والطلب يفسح المجال في سوق العمل لبعض فئات العمال من اجــل رفع نسبة زيادة اجورهم في قطاعات ذات اهمية حساسة .

انما اذا جرى تراجع اقتصادي وزاد عدد العاطلين عن العمل وبالنتيجــة حصل ضغط على سوق العمل عندئذ يرى ان انصار سياسة الايرادات قــد عدلوا عن معيار الاستقرار الاقتصادي وزيادة القدرة الانتاجية . وفي هذه الحالة يريدون فجأة ان يكون الظرف الاقتصادي السيء وضرورة ضمــان انطلاق الانتاج من جديد والمحافظة على قدرة جني الارباح في المشاريــع ، المعايير الحاسمة من اجل تحديد نسبة زيادة الاجور او خفضها . واذا كان هذا يعني حقا عدالة التوزيع فيجب على سياسة الايرادات ان تتضمن زيــادات

---

(١٠) ــ لنلاحظ دون ان نتوقف ان تحديدا كهذا لزيادة حجم الاجور يثبت فقط التوزيع الحالي للقيمة المضافة بين الرأسمال والعمل وبالتالي نسبة الاستغلال المعروفة (نسبــة القيمة الزائدة) الخاصة بمجموع المأجورين . فمنذ فترة قصيرة طالب النقابيون الاكثر اعتدالا بصراحة باجراء توزيع جذري جديد للدخل القومي ، لتلك القيمة المضافة لصالح العمال . ويدل تاريخ الحالة المزدهرة ان من قبيل الوهم توقع اعادة التوزيع من سياسة مالية اشد تجاه راس المال . فتستطيع البورجوازية الكبيرة ان تحمي نفسها من ارتفاع الضريبة الشديد على الدخل باخفــاء واسع لايراداتها وبالتحايل والتملص من الضريبة على نطاق واسع . في هذا الموضوع ارجع الى مؤلفات انقلوسكسونية كثيرة لا سيما كتاب الاستاذ دومهوف الذي ورد ذكره سابقا .

سنوية غير مرتبطة بالظروف الاقتصادي والزام رب العمل ـ او الدولة اذا لم يستطع ان يفعل ذلك ـ بدفع الزيادة ذاتها الى جميع المأجورين ليس في فترة الاستخدام الكامل فحسب بل ايضا في فترة التراجع الاقتصادي . وهذا يعني دخلا سنويا مضمونا للتجمع اي ازالة كل اثر للاستخدام على ايراد العمال .

لا لزوم لان يكون الانسان عالما كي يدرك ان سياسة ايرادات كهذه التي تضع العمال واصحاب رؤوس الاموال على قدم المساواة هي مستحيلة البناء في النظام الراسمالي . انما اذا رفض الراسماليون صرف النظر عن قوانين سوق العمل عندما تعمل ضد مصلحة العمال فلا داع لان يقبل العمال بايقاف عمل هذه القوانين عندما تعيد بعض التوازن بصورة استثنائية على حساب الراسمال . فليس الاستقرار الاقتصادي هو الذي ينصح به حقيقة انصار سياسة الايرادات بل ثبات الارباح وزيادتها . لهذا السبب حسب رأيهم ، الزيادات الفاحشة للاجور هي التي يجب ان توضع خارج نطاق القانون لا البطالة ولا التخفيض الدوري لايراد العمال في فترة التراجع الاقتصادي .

والمطلب الاساسي الذي يجب على النقابات ان تواجه به الحملات المنظمة لصالح سياسة الايرادات هو رقابة العمال على الانتاج ـ ابتداء من تحديد الارباح الحقيقية والزيادة الفعلية لطاقة الانتاج حتى اهم القرارات الاقتصادية وتوظيف الاموال ـ .

وهذا ايضا ليس على مستوى الاقتصاد القومي بمجمله فحسب بل ايضا على مستوى كل فرع صناعي وكل تروست وكل مشروع كبير . وما يجب ان يطالب به ليس حق ابداء الراي او حق الادارة المشتركة بل حق الرقابة والاعتراض في كل المجالات لممثلي العمال المنتخبين .

هل يتضمن هذا توسيعا للسلطات النقابية الذي يلمح اليه سرفان شريبر بصورة مبهمة ؟ لا ابدا . فسياسة كهذه تضيق بصورة كبيرة حرية

المبادهة وتقلل من ارباح المشاريع الكبرى بينما يتمنى سرفان شريبر توسعها. وطالما لم تحصل النقابات والطبقة العاملة على الحقوق التي ورد ذكرها اعلاه فلن تكون كل سياسة للايرادات سوى وسيلة تفسح المجال لايقاف تصاعد الاجور أو انخفاضها وتعني فقط اعادة توزيع الدخل القومي لفائدة المالكين واضرارا بالمأجورين . وقد مر بهذه التجربة على الاخص العمال البريطانيون في ظل حكومة ويلسن (١١) ، الامر الذي يتفق اطلاقا مع مقاصد سرفان شريبر لان هذا يعني رفع نسبة ارباح المشاريع الاوروبية الى نفس مستوى نسبة ارباح الشركات الاميركية الكبرى . ولكن هذا لا يمكن تحقيقه الا بانقاص حصة الاجور .

وهنا يتضح المعنى الحقيقي لنظريات سرفان شريبر ورفاقه البارعة . فان ما يريد ان يحصل عليه من الطبقة العاملة هو ان تعدل بطيبة خاطر عن الدفاع عن مصالحها الخاصة ازاء التروستات الاوروبية الكبيرة حتى تستطيع هذه حماية نفسها في المنافسة التي تواجه بها شركات ما وراء الاطلنطي . ومع ذلك لا داع للتوقف في اي حد جغرافي في هذا المضمار . فاثناء اندماج التروستين الكبيرين البريطانيين للصناعة الكهربائية ردت ادارة احدهما على النقابات التي احتجت ضد اخطار التسريح التي يشملها الاندماج بما يلي : « اتفضلون ان ينقل مركز الادارة الى اليابان ؟ » .ويحاول اصحاب نظريات السلطة

---

(١١) ــ حسب ما جاء في الايكونوميست (١ تموز ١٩٦٧) انخفض الدخل القومي الاسبوعي للعمال البريطانيين بين حزيران ١٩٦٦ وكانون الثاني ١٩٦٧ في القطاعات الاقتصادية الهامةالسبعة عشر . وتراوح هذا الانخفاض بين ٩ر٠ ٪ بالنسبة للعمال النصف اختصاصيين في الصناعة البحرية و ٤ر٧ ٪ بالنسبة للعمال النصف اختصاصيين في البناء . فيكون قد بلغ وسطي خفض الاجور نسبة ٥ر٣ ٪ . واذا اعتبر ارتفاع تكاليف العيش الذي قدر رسميا بـ ٢ر٢ ٪ مع انه قد وصل حقيقة الى حوالي ٥ر٣ ٪ على الاقل ، فهذا يعني ان سياسة الايرادات التي تتبعها حكومة ويلسن بالنسبة للعمال خلال هذه الفترة قد عبرت عن نقص مقداره ٧٪ من دخلهم الحقيقي لمدة ستة اشهر .

التقنية أن يعارضوا فكرة تضامن العمال ضد الرأسمال بفكرة توحيد العمال مع ارباب عملهم القوميين الاوروبيين اي فكرة المنافسة بين العمال .

وان المطالب التي تسعى للحصول على افضلية في توظيف اموال التروستات الدولية في هذا البلد او ذاك — المطالب التي ظهرت وقت اندماج معامل اسيك وماريلي في وستينغ هاوس لا تستطيع مع ذلك الا ان تثير المزاحمة بين عمال مختلف الامم .

توجد أسباب اعمق لمطالبة بروكلان وسرفان شريبر بسياسة الإيرادات المرتبطة بسلطة تنفيذية قوية ودولة قوية . فانهم تنجم في النهاية عن شروط استثمار رأس المال خلال فترة التجديد التقني السريع . فان الاستهلاك السريع لرأس المال المستثمر يقتضي تخطيطا متزايدا خاصا بتكاليف الانتاج وبالتالي تخطيطا خاصا بتكاليف الاجور . وهذا يتطلب ايضا تحويلا اشتراكيا متزايدا لتكاليف البحث العلمي والتقني . وسيؤدي هذان العاملان حتما الى الاندماج أي استعباد النقابات وتهديم حق الاضراب والى مجتمع بورجوازي اشد تمسكا بالفكرة السائدة ومسيرا وخاضعا والى دولة قوية تستخدم الوسائل الزجرية من اجل وضع العمال في وضع يحملهم على تكاليف العملية دون ان يتمردوا على البطالة الدورية والتضخم النقدي المستمر والسير السريع للعمل والانهاك العصبي الناجم عنه والعدد المتزايد من الحاجات غير المقضية والخمول الفكري والمعنوي الذي يزداد وضوحا اكثر فأكثر . الا ان حوادث أيار عام ١٩٦٨ قوت الشكوك فيما يتعلق بامكانات نجاح هذا المشروع الرأسمالي الجديد لان مقاومة العمال تسير متصاعدة بحيث أنه يمكن ان تعد نقطة انطلاق لسياسة البديل الاشتراكي (١٢) .

---

(١٢) — لهذا السبب لا نستطيع ان نقبل الخلاصة التي وردت في كتاب ذكر آنفا لميكائيل كيدرون والتي تتضمن ان الاصلاح الاجمالي الذي اظهرته الاتجاهات نحو زيادة الاجور على مستوى المشاريع قد اكتسب طاقة ثورية تعارض ميول الدولة نحو رقابة مركزية على الاجور

ومع ذلك لا يجب ان نستخلص ان الحركة العمالية الاوروبية ملزمة بالاكتفاء بان تشاهد دون ان تبدي اي نشاط ، التطور الذي يتبعه تداخل واندماج رؤوس الاموال الدولية مقتصرة فقط على حماية الاستخدام والايرادات الحقيقية للعمال . فاختيار هذه الطريقة الوثيقة من الجهةالنقابية هو غير واقعي تقريبا من حيث حماية مصالح العمال بقدر ما يكون اختيار الطريقة التقنوقراطية .

تسير الدورة الاقتصادية الطويلة ذات الاتجاه التوسعي نحو نهايتها . وستبدأ الآن دورة اقتصادية طويلة تتميز بنسبة نمو اشد بطأ في بلدان اوروبا الغربية المصنعة . فالفروع الصناعية التي يتزايد عددها باستمرار والتي تشكو من قدرة انتاجية فائضة تبين ان طريقة الانتاج الراسمالية لم تتوصل الى السيطرة على المشكلة التاريخية الخاصة بفائض الانتاج . وضمن الشروط التي اوجدتها رأسمالية الاحتكارات المنظمة جمد فائض الانتاج هذا موقتا بشكل قدرة انتاجية زائدة . ولكن حتى في هذا الشكل لا يمكن ان يفوتها التأثير على طريقة سير النمو الاقتصادي .

وفي المانيا الغربية ظهر منذ عام ١٩٦٠ في الصناعة التحويلية ميل واضح من اجل انقاص القدرة التي هبطت في نهاية عام ١٩٦٧ الى اقل من ٨٠ ٪ .

(الرأسمالية الغربية بعد الحرب صفحة ١٤٧ ــ ١٤٨) .

هذه الاتجاهات موجودة وهي موضوع منازعات اجتماعية هامة كما اشرنا سابقا . ولكن عندما تنفجر ازمة حقيقية ثورية تصبح البورجوازية العاجزة ظاهريا عن اجراء تنازلات تتعلق بالاجور خلال الفترة العادية مستعدة لمنح زيادات استثنائية في الاجور لتنفيذ ما تعتبر على حق انه جوهري وهو سلطتها في العمل والاقتصاد والدولة . وقد رأينا ذلك في ايار عام ١٩٦٨ اذ كان الرد الوحيد الفعال للعمال يهدف الى الاستيلاء على هذه السلطة بطريق انشاء اجهزة مزدوجة السلطة . وهكذا وصلنا من جديدالى مشكلة الرقابة العمالية .

وقد بدأ يتضح هذا الميل منذ عام ١٩٥٨ في الصناعات الغذائية والمنتجات الكمالية (١٣) . وفي فرنسا ، عشية انفجار ثورة ايار ١٩٦٨ لم تكن الصناعة تستعمل سوى ٧٥ ٪ من قدرتها الانتاجية (١٤) . وبعد استثمارات الفحم عرفت صناعة الحديد قدرة انتاجية فائضة من حيث التركيب . (لقد اصبح منذ عدة سنوات المثل الذي يجب ان يضرب به استعمال القدرة الانتاجية المنشأة في الدول الاوروبية الست اقل من ٨٠ ٪) . ونفس الظاهرة هي على وشك الوصول ايضا الى صناعة السيارات والصناعة البتروكيمائية وبالدرجة الاولى الى انتاج المواد البلاستيكية (١٥) . وبالتالي سيتضح بصورة اكيدة اكثر فأكثر ان ضمان الاستخدام في نهج الانتاج الرأسمالي ما زال من قبيل الخيال كما كان سابقا .

ومن جهة اخرى ستهدم الثورة الصناعية الجديدة بصورة اكيدة لا نظام الاستخدام فحسب بل ايضا نظام الاستهلاك وخصوصا العلاقة القائمة بين

---

(١٣) ــ تعبر هذه الحالة على الاخص عن ان تضييق اعتمادات المصرف الاتحادي الالماني لم يكن في اصل التراجع الاقتصادي لعام ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ في الجمهورية الاتحادية الالمانية بل عجل في حلول اجل هذا التراجع كي يحد من سعته .

(١٤) ــ التايمز ٢٨ ايار ١٩٦٨ .

(١٥) ــ انظر الى الايكونوميست (٣٠ ايلول عام ١٩٦٧) . لهذا السبب فتح التروست الاميركي الكيمائي (دوبون) باب المخاصمة على جبهة الاسعار في بريطانيا باجراء تخفيضين هامين على ثمن الاورلون والداكرون . فحصل اول تخفيض في حزيران عام ١٩٦٧ والثاني الذي بلغ ١٨ ٪ في آب من هذا العام (الايكونوميست ٢ ايلول ١٩٦٧) .

وفي هذا الموضوع راجع ايضا المقال الذي نشر في الفينانشيال تايمز عدد ٢٩ تموز ١٩٦٨ : « المصنوعات البلاستيكية التي فاض انتاجها . » وسينتج المعمل الجديد البتروكيمائي الذي سيكون جاهزا عام ١٩٧٠ اكثر من ثلثمائة طن من المنتجات الجاهزة اي اكثر من مجموع الانتاج الاوروبي للمواد البلاستيكية عام ١٩٧٠ .

استهلاك الفرد واستهلاك المجتمع وكذلك ستقوض شروط تكاثر قوة العمل . ولم ينفك الاشتراكيون عن التأكيد ان المجتمع الرأسمالي ليس طاغيا فحسب بل هو ايضا غير معقول .

ففي التبذير الواسع للعمل البشري ولوسائل الانتاج الآلية يبدو بصورة اوضح هذا الامر غير المعقول . ويثير هـذا الاسراف بالدرجة الاولى انقاص اليد العاملة والحروب وانتاج الاسلحة والنتائج الناجمة عن اللامساواة في الايراد والملكية .

وكان الامر هكذا في الماضي وسيبقى هكذا بصورة اكيدة في ايامنا هـذه بالنظر الى ان حجم هذا الاسراف لم يتضاءل ابدا (١٦) .

وينضم الى الشكل التقليدي للتبذير الراسمالي شكل آخر الذي خلال عشرات السنوات القادمة سيتضح انه هدام اكثر فأكثرلان من شأنالرأسمالية تبديد مصادر الثروة في المجتمع بعدم استعمالها بصورة كاملة . انما هـذا التبذير سيكون اكثر ضررا ايضا فيما اذا اتخذ شكل أستخـدام غير معقول لمنابع ألثروة البشرية والطبيعية والآلية .

وكل ما زادت الصناعة الكبيرة الآلية جزئيا او كليا قدرة انتاجها بنسب مذهلة كلما كان من الصعب تحقيق القيمة الزائدة التي تتضمنها البضائـع وكلما زادت نفقات التوزيع والبيع التي تتجاوز بصورة سريعة تكاليف الانتاج

---

(١٦) ـ لقد حدث ان التراجعات الاقتصادية الحالية قد دفعت الى هبوط الانتاج الصناعي من ٥ الى ١٠ ٪ بدلا من ٢٠ الى ٣٠ ٪ في فترة الازمة الشديدة للثلاثينيات انما هذه النسبة المئوية الاضعف ترتبط اولا بمجمل تبذير المصادر الاقتصادية التي سببتها النفقات العسكرية (حاليا ٧٥ مليار دولار سنويا بالنسبة للولايات المتحدة وحدها) تلك النفقات التي لا يمكن ان تقاس بمثيلتها خلال الثلاثينيات .

بمعناها الحقيقي (١٧) . وفي نفس الوقت يتزايد تداول المنتجات العديمة الفائدة او الرديئة النوع كي يستطيع جهاز الانتاج الاستمرار في الدوران من اجل انتاج اكبر كمية ممكنة (١٨) .

وعندما يتحدث بعض الكتاب الفارقين حتى الاعماق في الفكرة البورجوازية وفي الآراء المسبقة الخاصة باقتصادية السوق ، عن مجتمع وفير الخيرات ، يتصورون حرفيا مجتمعا تمتلك فيه كل اسرة عشرة برادات (١٩) . ويصاحب حتميا تكديس هذه الاشياء التي تتناقص منفعتها تدريجيا شعور بالحرمان من الحق وبتر للشخصية الانسانية في أعلى ذروتهما . وهذا صحيح في الدرجة الاولى بالنسبة للمنتج . وحيث انه ما زال خاضعا كما في الماضي الى علاقات السلطة المسيطرة في المشروع لذلك لا يستطيع ان يفتح مواهبه وينمي كرامته الانسانية وشخصيته ولا حتى ان يستخدم بصورة مثمرة قدراته الخلاقة . الا ان التقدم التقني يقتضي ان يتلقى هؤلاء المنتجون تعليما ثانويا او حتى عاليا ، الامر الذي لا يمكن الا ان يجعل اكثر تنافيا للمعقول واشد قابلية

---

(١٧) ـ اوردت صحيفة صدى البورصة البروكسلية في عددها الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٦٧ ان قيمة تسلم البرادات الايطالية (من ضمنها قسم من نفقات النقل والارسال) هبطت وسطيا الى ٢٥٠ فرنكا فرنسيا وبالتالي يمكن ان تقدر قيمة الصنع بحوالي ٢٠٠ فرنك فرنسي. ليقارن هذا باسعار البيع بالمفرق .

(١٨) ـ فانس باكهارد : اسراف الانتاج ١٩٦٣ .

ارجع في هذا الصدد ايضا الى الشجب الصريح من قبل اللورد باودن للاشراف الذي يتضمنه السباق الى الفضاء في الولايات المتحدة (مجلة الازمنة الحديثة ، ايار ـ حزيران ١٩٦٨) . وتتفجر لا معقولية النظام ليس على هذا المستوى الاقتصادي الكبير فحسب بل ايضا على المستوى الاجتماعي الواسع في اقلاس المدن الكبيرة وتلويث الماء والهواء وتصاعد الامراض العقلية وتزايد عدد المصابين بالادواء الكحولية في اغنى البلدان الرأسمالية الخ ..

(١٩) ـ فرانسوا هيتمان : اوروبا في وفرة الانتاج ، طبقة فايار ـ باريس ١٩٦٧ .

للانفجار التناقض بين النظام التسلسلي المستغل الطاغي الخاص بالمشروع الراسمالي وحاجات المنتجين للتنمية الذاتية والانجاز الذاتي . وتطمح القوى المنتجة المعاصرة لا الى تجاوز حدود الدولة القومية فحسب بل ايضا حدود الملكية الخاصة وتريد ايضا ان تتحرر من الروابط التي تثقل كاهلها بعلاقات الانتاج والاستملاك الراسماليين .

وتتطلب الطريقة التقنية الحديثة والطاقة النووية اشتراك المنتجين والمستهلكين في الانتاج اشتراكا يخطط له بصورة واعية ويستند على الادارة الذاتية لان الديمقراطية الاقتصادية الحقيقية تفترض نظاما اقتصاديا يقرر فيه المعنيون انفسهم بعد مناقشات تسودها الروح الديمقراطية ، اختيار انواع الانتاج وتوجيه استثمار رؤوس الاموال ومدى التضحية التي يجب ان تقبل بها كل فئة اجتماعية بدلا من أن يفوض الامر الى وسائل المساومة العمياء وكتلة ديكتاتورية من اسياد الصناعة والمال او الىاحدالمكاتبالسياسية الذي يفترض ان معرفته شاملة (٢٠) .

ويمكن ان يخشى من هذا التناقض البارز بشكليه : فيدرك اولا كتناقض اقتصادي لان دلائل ألاشباع والوفرة قد ظهرت في عدة قطاعات استهلاكية من البلدان الصناعية ، الامر الذي يجعل مستحيلا من الوجهة المنطقية بقاء أقتصاد العرض (٢١) . ويدرك ثانيا كتناقض اجتماعي لان نظام المشروع

---

(٢٠) ـ ان مثال بريطانيا الحديث حيث بعد هبوط قيمة الليرة فرضت تخفيضات هامة في النفقات الاجتماعية من قبل زمرةصغيرةلاكثريةالسكان والناخبين يكشفجليا عننوعالديمقراطية المعروفة في الغرب . وتقول الايكونوميست في عدد ٢٤ شباط عام ١٩٦٨ صراحة ان مصرف النقد الدولي قد حصل على حق اعتراض حقيقي فيما يتعلق بحجم الاستهلاك الاجمالي الخاضع لموازنة الدولة.

(٢١) ـ هذا الامر معترف به حتى من قبل مؤلف كقالبريت (المجتمع الوفير الانتاج والدولة الصناعية الجديدة) .

التسلطي الذي يشد في عضده تقدم الصناعة الآلية يثير ضد هذا التناقض ردود فعل عنيفـة اكثر فأكثر تغذيهـا أعلى درجـات الاختصـاص لـدى العمال (٢٢) .

واذا اصبحت الصناعة آلية كما تنبأ بذلك بعض الاختصاصين بالنسبة لنهاية القرن ، فستزداد هذه التناقضات للغاية وسيجد العمـال والمثقفون انفسهم امام اختيار احد امرين : فاما ان يشاهدوا تقوية غير محدودة للسلطة التي تحتكر الوصول الى حجم المعلومات المركز في الحاسبات الالكترونية ويروا تهديما متزايدا لحصون الحريات الاخيرة الديمقراطية وملاجيء حق تقرير المصير الذاتي للفرد ويشاهدوا ايضا انضمام اقتصاد المساومات الفوضويـة الى سلطة تقنية متنورة تقريبا ، واما حل التناقضات بطريق تخطيط اشتراكي موجه نحو اشباع الحاجات لا نحو استثمار الراسمال والربح في المشـاريع

ويكرر سرفان شريبر رأي مفكر منضم الى تأييد النفوذ الاميركي وهو هرمان كهن الذي يرى ان اقتصاد المساومات سيتراجع باستمرار بسبب النمو التقني . ومع ذلك لم يطلع بأية خلاصة سياسية واجتماعية بالنسبة لاوروبا الغربية .

(٢٢) ــ في عام ١٩٦٤ كان يرجع اصل نصف الاضرابات البالغ عددها ٢٥٠٠ التي جرت في بريطانيا وكذلك ٤٠٪ من ايام العمل الضاعة التي بلغ عددها ٢،٣ مليون الى منازعات حول نظام المشروع الداخلي (المتناقضات ــ نشر هذا الكتاب روبين بلاكبورن والكسندر كوكبورن ، لندن ١٩٦٧).

ان مؤسسة الرقابة العمالية على الانتاج التي اخذ يتزايد نفوذها في اليسار الانكليزي نشرت منذ قليل مجموعة من النصوص بعنوان : « هل يستطيع العمال ان يديروا الصناعة ؟ » . وقد كتب المقدمة رئيس نقابة عمال المعادن هوف سكانلون .

الاتجاه نحو رقابة عمالية تنازع ارباب العمل على السلطة فرض خلال عام ١٩٦٨ على معامل فيات وبيريلي في ايطاليا وعلى عدة معامل خلال الاضرابات التي جرت في ايار ــ حزيران عام ١٩٦٨ في فرنسا .

الانتاجية ، هذا التخطيط الذي يستند على نظام ادارة ذاتية ديمقراطيـة للعمـال (٢٣) .

ومن خلال المنازعات التي وصفناها ـ المقاومة العمالية لسياسة الدخل والتشريع المنافي لمصلحة النقابات وردود الفعل ضد تنافر المنتجين والمستهلكين المتزايد والاحتجاجات ضد اللامساواة الاجتماعية المنكدة وتعسفات القـوة الاقتصادية المستمرة من قبل الاحتكارات والحملات ضد الرقابة العمالية ـ يستطيع العمال ان يكتسبوا الوعي والقدرة الكفاحية والتنظيم الضروري من اجل تحويل الانفجارات من نوع الاضراب العام الذي حصل في بلجيكـا عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ وفي فرنسا في ايار عام ١٩٦٨ الى نضالات منصبة نحـو الاستيلاء على السلطة والنفاذ الى الاشتراكية .

لقد ثبت ان البديل الاشتراكي كحل هو مناسب بالنسبة للنقاش الدائر حول المزاحمة بين اوروبا واميركا بالقدر الذي يكون فيه شكلا التجمع الدولي لرؤوس الاموال اي تداخل رؤوس الاموال الاوروبيـة واندماج الرساميـل الاوروبية والاميركية مع سيطرة هذه الاخيرة في تناقض عميق الجذور مـع متطلبات التقنية الحديثة ومجتمع اكثر انسانية .

وقد صرح لنا بعض رجال الاقتصاد الاوروبيين ببرودة ان ثلثمائةتروست

---

(٢٣) ـ تكمن المعقولية الاقتصادية العالية لنظام كهذا بالنسبة لاقتصاد المبايعات في السماح باجمال حساب النفقات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد القومي او الدولي والوصول هكذا الى الحد الاعلى الاجمالي للانتاج الذي هو اعلى من مجموع انتاج يحصل عليه عندما يجمـل حساب التكاليف بالنسبة للمشروع الواحد او التروست الواحد . انما المعقولية الاجتماعيـة العالية للنظام تنجم عن واقعة ان الخيارات غير الاقتصادية تستطيع ان تملي اولوية استخدام مصادر الثروة المادية والبشرية وان هذه الخيارات ستحدد ديمقراطيا من قبل ذوي المصلحة .

كبير ستسيطر على مجمل الاقتصاد الغربي بعد بضعة سنوات (٢٤) . فنرد على هذا اننا نفضل على اختيار ثلثمائة سيد اميركي او ثلثمائة سيد اوروبي يسوسون عيش مائتي مليون اوروبي ان يتمتع المنتجون الاوروبيون انفسهم بحق تقرير المصير الديمقراطي هؤلاء المنتجون الذين يستطيعون وحدهم ان يستثمروا كليا الطاقات الكامنة للتقنية الحديثة التي تجعل الانسان ثريا .

هل يتضمن التحدي الاميركي ان آوروبا الغربية قد تخلفت عن المركبة الاشتراكية ؟ لاجل تبرير هذا التأكيد المتشائم يجب على سرفان شريبر وبروكلان ان يفترضا ان التحويل الاشتراكي لكبريات المشاريع الاوروبية سيحرض على هجرة العلماء والفنيين الى الولايات المتحدة الامر الذي يزيد في سعة الحفرة الفاصلة بين اوروبا واميركا . ويستند هذا الفرض على نظرة متشائمة الى الطبيعة البشرية والتي تعتبر أن ارباب العلم والثقافة لا يختارون مقر عملهم الا تبعا لمستوى الاجور ليس غير . انما تناقض هذه الفرضية النجاحات الباهرة التي احرزها علماء الذرة البريطانيون الذين يتقاضون مع ذلك اجورا اقل من الذين يعملون لصالح التروستات الاميركية كما تنفيها

---

(٢٤) — فيليب باريز : « المشاريع الدولية » في مجلة التحليل والتنبوء — ايلول ١٩٦٦ .
وتنبأ عن هذا ايضا الاستاذ بيرلوتر الذي يعمل في مركز الدراسات الصناعية في جنيف (الايكونوميست ١٣ تموز عام ١٩٦٨) .

في ربيع عام ١٩٦٨ انشئت لجنة خاصة من شركة ترانسناسيونال في باريس بناء على اقتراح ارتور واتسون (من تروست ايبم الامريكي) ، برئاسة ويلفريدبوم فارتنر الحاكم السابق لمصرف فرنسا المركزي والمدير الحالي لرونبولنك التروست الكيمائي الفرنسي .

وحسب ما ورد في مجلة صدى البورصة عدد ٢٨ ايار عام ١٩٦٨ صرح في اول اجتماع لهذه اللجنة أن من الآن حتى بضعة سنوات سيخضع ثلثا الجهاز الصناعي في العالم الحر الى رقابة بعض الشركات المتعددة القوميات . وكأن رجال الاعمال لم يحملوا ذلك على محمل الجد اذ انهم لم يتطارحوا الاسئلة حول الحرية التي سيتمتع بها هذا العالم .

النجاحات التي لا تقل عن مثيلاتها البريطانية والتي احرزهـا في الابحـاث الفضائية علماء الاتحاد السوفييتي (٢٥) .

ولو قبلنا ان هذا التشاؤم مبرر بالنسبة لجيل العلماء الحالي فستتمتع اوروبا بميزتين حاسمتين تفسحا المجـال لها كي تعوض النقص النـاجم عن التأخر التقني بالنسبة للولايات المتحدة وان تجد نفسها في اعلى درجات العلم والتقنية في العالم . فاولاً لقد عملت الانظمة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأوروبا الغربية في ازاحة ٩٠ الى ٩٨ ٪ من ابناء العمال في بريطانيا والجمهورية الاتحادية الالمانية وفرنسا وايطاليا عن الجامعات . فثورة اجتماعية عميقـة الجذور يصاحبها تخطيط اقتصادي وانخفاض جذري في تبديد منابع الثروة المادية والبشرية ستسمح بارسال في اقصر فترة ٣٠ الى ٤٠ ٪ من اولادالعمال الى الجامعـة .

وهذا سيخلق قوة مفجرة للتقدم التقني والتجديد ومتفوقة ضمن البنية الديمقراطية الاشتراكية على امكانات التنمية في الراسمالية المنظمة .

ثانيا ينجم الضعف الاساسي في البحث العلمي والتقني عن كون هـذا البحث نفعيا ومرتبطا بالاهداف العسكرية . فما زالت اوروبا حتى الآن تمتلك

---

(٢٥) ـ ان انشاء معامل اوروبية قوية متعددة الصناعات لايضمن اطلاقا ان يكون التجديد التقني معززا فيها . فقد اوردت الايكونوميست (٧ كانون الاول ١٩٦٨) حالة الالياف الفحمية أي هذا الاكتشاف البريطاني الذي يسمح بصنع مادة اقوى وفي نفس الوقت اخف وزنا بأربعة اضعاف من الفولاذ . وحيث انها صنعت من قبل القطاع العام البريطاني بالاشتراك مع رولز رايس فقد تخلى عن صنعها من قبل هذا التروست الخاص الى شركة اميركية من اجل استثمار سوق الولايات المتحدة حتى الاعماق بطريق الاجازات طيلة ما يمكن استغلال السعر الاحتكاري . وبالتالي يتقدم السبب النفعي على اي اعتبار استقلالي طيلة وجود النظام الرأسمالي .

قصب السبق على مستوى البحث الصرف أو الاساسي (٢٦) . وعلى طول المدى سيكون البحث الصرف بكل تأكيد العامل الاكثر فعالية في الانقلابات التقنية . ويستطيع مجتمع مؤسس على الادارة الذاتية المخططة والديمقراطية الواسعة انفعلية ان ينمي بحثا اساسيا يتجاوز مداه بمسافةبعيدة مدى بحث الولايات المتحدة المرتبط بالنفعية (٢٧) .

ويمكن ان تكون الفكرة المقترحة من قبل اللورد شالفون والتي يبدو انها من قبيل المساومة التعسفية من اجل انشاء جماعة تقنية اوروبية مشتركة تشمل ايضا الاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الشرقية الاخرى ، حلا انتقاليا بانتظار ان يتوصل الجيل الجديد ذو الآراء الاشتراكية الى افضل امكانية وأخيرا تستطيع اوروبا الاشتراكية ان تقدم الى انظار العالم الثالث امكانات تعاون وتحالف لا يمكن ان تتحقق في ظل النظام الراسمالي الامبريالي (٢٨) .

ويجب على الحركة العمالية كي تحدد خطة عملها بالنسبة للمزاحمة بين اوروبا واميركا ان تتذكر ان الرأسمالية ليست في النهاية سوى حصان طروادة

---

(٢٦) ـ انظر في ارشيف أوروبا الى مقال ذكر سابقا لكلوس هنريك ستاندك .

(٢٧) ـ يجب ان نلاحظ ان ممثلي الرأسمالية الاكثر تبصرا قد ادركوا ان الفكرة النفعية المتجهة مباشرة نحو جني الارباح تمارس تأثيرا ليس في صالح نمو البحث العلمي والتجديد ، بينما لا يرى بعض الذين يزعمون انهم من انصار اليسار ، وهم حقيقة من ممثلي الفكرة التقنوقراطية الخلاص الا في تعميم البحث العلمي .

(٢٨) ـ لم ندخل في الاعتبار ماهية قطب الانجذاب الذي تمثله اوروبا بالنسبة للعمال والمثقفين الاميركيين الذين تستميلهم بسرعة اشتراكية ذات وجه انساني قادرة على المحافظة على الحرية الفردية بصورة افضل بكثير من النظام الرأسمالي الاكثر ازدهارا .

لاميركا في اوروبا (٢٩) ، الامر الذي لا يسمح لنا اخيرا سوى باختيار احد امرين : اما الخضوع المباشر للرأسمالية الاميركية واما تقليد اساليبها واستثماراتها تقليدا اعمى . وفي الحالة الاخيرة ستندفع المضاربات في رؤوس الاموال ومواقف المنتجين العدائية حتى الذروة بحجة منافسة الرأسمال الاميركي بصورة اكثر فعالية .

وتجاه خطر التأمرك المزدوج هذا السادر في طريقه يستطيع التحويل الاشتراكي وحده ان يجد مخرجا للمأزق . وبالتالي لنعارض التحدي المزدوج الصادر عن الاحتكارات الاميركية والاوروبية بكفاح من اجل خلق دول متحدة أشتراكية اوروبية .



(٢٩) ــ يرجع اصل الفكرة الى الاستاذ موريس دوفرجية ، صحيفة لوموند ٢٩/٣٠ تشرين الاول عام ١٩٦٧) .

الفهرس

صفحة

*

سلسلة الافكـار

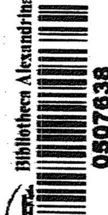
صـــدر منهـا :

	السعـر
١ ـ الحرب والحضارة تأليف ارنولدتوينبي	٣٠٠ ق
٢ ـ اليساري تأليف كلودلاينزمان	١٢٥ ق
٣ ـ هل للانسان مستقبل تأليف براترانلرسل	٢٥٠ ق
٤ ـ اخلاقهم واخلاقنا	
وجهتا النظر الماركسية في المثل الاخلاقية تاليف :	
تروتسكي . جون ديوي . جورج نوفاك	٢٧٥ ق
٥ ـ الثورة التي لم تتم تأليف اسحق دويتشر	٣٠٠ ق
٦ ـ في سبيل نموذج وطني للاشتراكية تأليف روجيه غارودي	٧٥٠ ق
٧ ـ الحقيقـة كلهـا تأليف روجيه غارودي	٤٠٠ ق
٨ ـ الرد الاشتراكي على التحدي الاميركي تأليف ارنست ماندل	٣٥٠ ق

طبع هذا الكتاب في مطبعة دار العروبة

في هذا الكتـاب تحليل واقعي لاسباب تفتت التفوق الشـامل للولايات المتحدة وفقدان سيطرتها المطلقة لا سيما في القارة الاوروبية . وقد استنـد المؤلف على الوقائع التي جرت منذ عشرين عاما ولا سيما الحوادث التيحصلت بعد عام ١٩٦٧ لايضاح التشابك الذي نشأ عن الانقلابات التقنية والاقتصادية والعسكرية والثورات الاجتماعية على الصعيد العالمي . واستطيع ان اؤكـد ان التحليل للحوادث التي نجمت عن الزخم الثوري للاشتراكية والتناقضات الحاصلة في صلب النظام الرأسمالي ما زال ينطبق حتى الآن على مجمـل الوقائع الحالية . واننا نرى ان اثر النظام الاشتراكي المتعاظم ما زال في استمرار مما يخلق جوا مناسبـا لتحرير الطبقة الكادحـة حتى في البلدان الرأسمالية نفسها . فقد وضع النظام الاشتراكي العالمي حدودا للنظـام الرأسمالي في امكانياته التعسفية الاستغلالية فاحدث اثرا في تصرف الاوساط المتسلطة للبلدان الرأسمالية التي بسبب الضغط الاشتراكي المتزايدالمشاريع اكرهت على بعض التنازلات لصالح الجماهير الكادحة هذه التنازلات التي لم تحدث في أي عهد مضى عندما كان النظام الرأسماليمسيطرا على العالماجمع. وقد اختلط في هذا السيل الجارف ثلاثة قوى ثورية وهي النظام الاشتراكي العالمي وكفاح الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركة التحرير الوطني في سبيل عيش افضل وعدالة اجتماعية تصبو اليهـا الشعوب المستعبـدة ولا حاجة لطرق موضوع الحوادث الحالية لان مجمل الوقائع الجديدة يؤكد على العموم التحليل الذي جرى في هذا الكتاب .

الدكتور : نعيم الخوري



التوزيع في الاقطار العربيـة

دار دمشق ـ دمشق ـ شارع بور سعيد هاتف ١١١٠٢٢ ـ ٠٤٨

السعـر : ٣٥٠ ق